الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الصراع على السلطة في الجزائر

1967-1963

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر

إعداد الطالبات :

- قندوز صورية
- مقلاتي ايمان
- غانم حليمة

إشراف الدكتور:

- يعيش محمد

السنة الجامعية : 1435-1436 هـ/2014-2015م

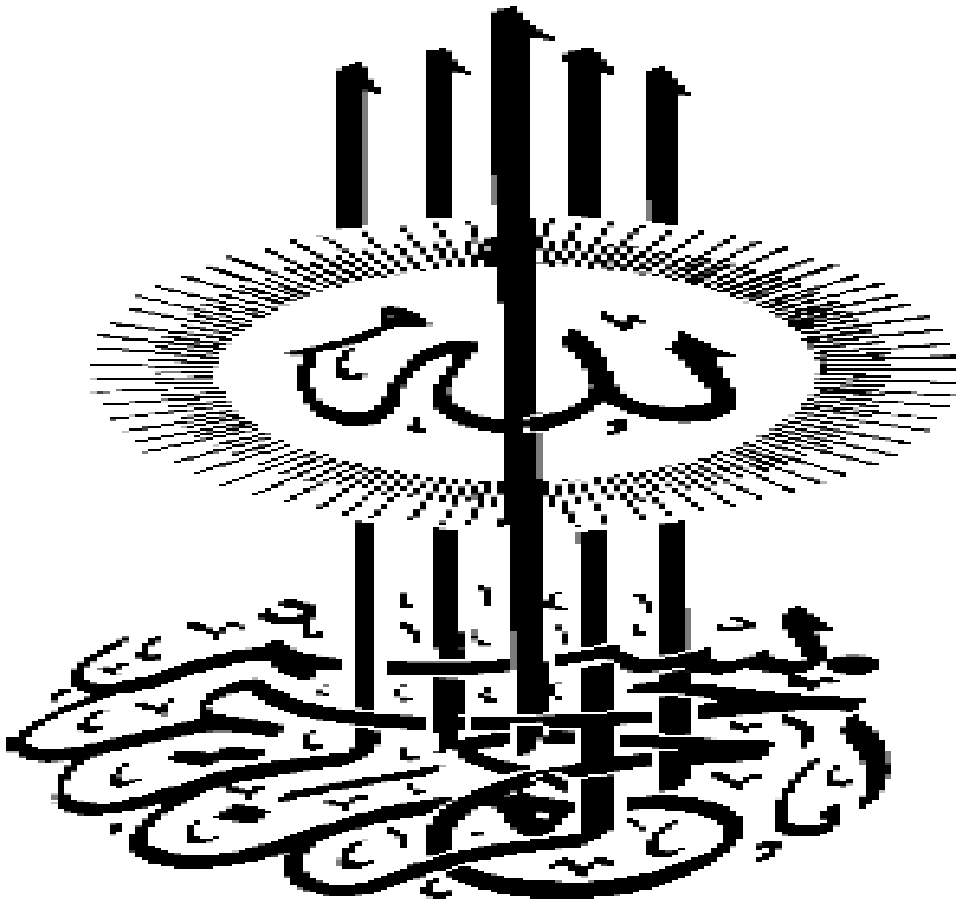

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين وعليه نتوكل و به نستعين له الفضل في كل وقت وحين.

والصلاة و السلام على الحبيب المصطفى .

جزيل الشكر و العرفان إلى كل من علمنا حرفا.

إلى كل أساتذتنا بكل مراحل مشوارنا التعليمي.

نتوجه بالشكر الخاص إلى الأستاذ المشرف الدكتور""" محمد يعيش""".

إلى كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة المسيلة

خاصة رئيس قسم التاريخ الدكتور عبد الكامل جويبة و الأستاذ الدكتور صالح لميش، و الدكتور عمر بوضربة، و الأستاذ فتح الدين بن ازواو، و الأستاذ مفتاح سعودي والى رئيس قسم العلوم السياسية حسام الدين بوعيسي و الأستاذ هشام زعيتر.

و إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة و كان همزة وصل في إنجاز هذه المذكرة .

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

1.المختصرات باللغة العربية:

- ✓ تر: ترجمة.
- ✓ تح: تحقيق.
- ✓ تق: تقديم.
- ✓ ج: الجزء.
- ✓ ج.ت.و : جبهة التحرير الوطني.
- ✓ جيش.ت.و : جيش التحرير الوطني.
- ✓ ح. م .ج .ج: الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية
- ✓ د.ت : دون تاريخ.
- ✓ د. م: دون مكان.
- ✓ د.ن : دون ناشر.
- ✓ ط: الطبعة.
- ✓ ل. ت.ت : لجنة التنسيق و التنفيذ.
- ✓ موفم: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية .
- ✓ م.و.ث.ج : المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

2.المختصرات باللغة الاجنبية:

- ✓ CCE : Comité de Coordination et d'Execution .
- ✓ COM : Commission Opération l'Meliter
- ✓ FFS : Front. Forces .Socialisme.
- ✓ MTLD : Mouvement de la victoire et de la Liberté Démocratique.
- ✓ PCA :Parti Communiste Algérien.
- ✓ PRS : Parti de la Revolution Socialisme.

مقـــدمة

مقدمة:

شكلت الثورة الجزائرية نموذجا فريدا من نوعه في الدفاع عن الحرية والاستقلال، والتي اندلعت بعد انتكاسات و هزائم عرفتها الأمة العربية خاصة بعد هزيمة عام 1948، لذلك جاءت لتحول الهزيمة إلى انتصار والحلم إلى حقيقة، وقد عرفت هذه الثورة أحداث وتطورات عكست في مجملها إرادة الاستقلال لدى الشعب الجزائري التواق للحرية، كما أفرزت العديد من القيادات باختلاف توجهاتها وتصوراتها وقناعاتها، السياسية والإيديولوجية هذه القيادات التي سطرت الاستقلال كمبدأ وأولوية أساسية للثورة، ورغم هذا فقد نشأت فيما بينها صراعات عديدة لاعتبارات مختلفة ، كالاختلاف في التوجهات و الآراء و المبادئ الإيديولوجية التي كانت من المفروض أن تكون لبنة في تكوين فكر موحد وتأسيس استراتيجية واحدة ، لبلوغ الغاية التي رسمت من أجلها، غير أن هذا ساعد على نشوب نزاعات ساهمت إلى حد كبير في ظهور انشقاقات على مستويات أعلى ، حيث بدأت داخلية ثم تطورت وطالت قادة الثورة بالخارج ، و هذا ما نلمسه كثيرا في المراحل الأخيرة قبل الاستقلال ، لتجسد بحدة كبيرة بعده و بناء على هذا ونظرا لأهمية هذه النقطة في تاريخ الجزائر المعاصر إرتأينا إجراء دراسة بعنوان **الصراع على السلطة في الجزائر من 1963إلى 1967**،وقد حاولنا معالجة هذا الموضوع نظرا لأهميته كمرحلة مهمة في تاريخ الجزائر قبل وبعد الاستقلال وقد حاولنا التعمق فيه لأسباب عدة منها ماهي موضوعية ومنها ماهي ذاتية .

أما الموضوعية فتمثلت في:

- ✓ حيوية الموضوع ومعاصرته وعدم التطرق إليه بكثرة.

أما عن الأسباب الذاتية فتمثلت في:

- ✓ الرغبة في معرفة نهاية ثورة التحرير وكيف توجت بعد سبع سنوات من الدم والنار.

- ✓ الرغبة في معرفة المرحلة الانتقالية للدولة الجزائرية الحديثة العهد بالاستقلال بعد130 سنة من الاستعمار.
- ✓ محاولة معرفة الاختيار والنهج الذي سارت عليه البلاد.
- ✓ محاولة معرفة حقيقة الخلافات القائمة بين قادة الثورة وتأثيرها في بناء الدولة.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي الاستنتاجي وذلك في تحليل الوقائع والأحداث وفهمها فهما واضحا بسيطا ، و استنتاجها بعد تحليلها.

وقد حاولنا معالجة الإشكالية التالية:

هل الصراع الذي انتهت إليه الثورة بين الإخوة الأعداء كان صراع تصورات واختلافات في الإيديولوجيات أم صراع من أجل الزعامة والسلطة؟

ولفهم وتوضيح هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية :

فيما تتمثل هذه الصراعات ؟ وما هي خلفياتها ؟

هل كانت أزمة 1962 التي عرفتها البلاد قمة درجات الصراع؟

كيف أثرت هذه الصراعات في مرحلة ما بعد الاستقلال وما مصيرها ؟

هل كان لحركة 19 جوان 1965 أثر إيجابي في الحد من هذه الصراعات ؟

ولمعالجة الإشكالية و الإجابة عن تساؤلاتها الفرعية قسمنا الموضوع بما يتماشى والمادة العلمية ، حيث اندرج تحت مقدمة ثم ثلاث فصول كل على حدى لنختم بخاتمة وذيلنا العمل بجملة من الملاحق فكانت الخطة على النحو التالي:

الفصل الأول: وهو عبارة عن تمهيد للموضوع حيث تناولنا فيه جذور الخلاف بين قادة الثورة الجزائرية 1956 – 1962 ، ويندرج تحت هذا الفصل التمهيدي أربعة مباحث المبحث الأول تطرقنا فيه إلى طبيعة الخلاف حول مؤتمر الصومام ، المبحث الثاني يتناول انتقال الخلاف من الداخل إلى الخارج ، وتناول المبحث الثالث أزمات الحكومة المؤقتة ، لنختم الفصل بمبحث رابع دارت حيثياته حول أزمة صائفة 1962.

تناولنا في **الفصل الثاني** فترة حكم أحمد بن بلة 1962- 1965 ، وينضوي هو الآخر تحت أربعة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول وصول أحمد بن بلة إلى السلطة وخياراته السياسية ، وفي المبحث الثاني تناولنا الخلافات الإيديولوجية في فترة حكمه، أما المبحث الثالث فكان حول الحركات المناوئة لنظام أحمد بن بلة منها حركة محمد شعباني كأنموذج ، وتناولنا في المبحث الرابع حركة 19 جوان 1965.

أما **الفصل الثالث** والأخير فكان حول فترة حكم هواري بومدين من1965 إلى 1967 ، وقسم إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول التنظيم السياسي للدولة في عهد هواري بومدين من 1965 إلى 1967، ودار المبحث الثاني حول الحركات المعارضة لنظام هواري بومدين وحركة الطاهر الزبيري التمردية ، وفي الأخير نختم بخاتمة متبوعة بجملة من الملاحق.

ولإعداد هذا البحث اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع فأما المصادر التي استفدنا منها فتتمثل في:

1. الشهادات المكتوبة منها:

شهادة علي بوهزيلة لجريدة الشروق بعنوان بومدين يرفض قتل الزبيري والتي اعتمدناها في معالجة المبحث الثاني من الفصل الثالث.

وكذلك شهادة مهدي الشريف للخبر اليومي في شهادته قاتل شعباني يعيش في بحبوحة في باريس ويحمل الجنسية الفرنسية ، اعتمدنا عليه في قضية محمد شعباني

2. المذكرات الشخصية والتي اعتمدنا عليها حسب معاصرة أصحابها لمختلف الحوادث ومعايشتهم لها وتسجيلها ومنها:

مذكرة علي كافي والتي اعتمدنا عليها في دراستنا لمؤتمر الصومام ، كذلك مذكرة الطاهر الزبيري في دراسة فترة حكم أحمد بن بلة و قضية محمد شعباني وكذا حركة 19 جوان 1965، اعتمدنا كذلك على مذكرة أحمد بن بلة في الحديث عن فترة حكمه ، ...و كذلك مواقف كل واحد منهم حول هذه الأحداث، أحمد توفيق المدني في مذكراته حياة كفاح ج3

، في الحديث عن الصراع في الخارج وكذا مؤتمر القاهرة ،وكذلك لخضر بورقعة في مذكراته شاهد على اغتيال الثورة والذي أفادنا في دراسة الحركات المعارضة لنظام أحمد بن بلة.

3. أما عن المراجع التي كانت دعما لنا في فهم المصادر وتوضيح الأفكار فنذكر: حميد عبد القادر في كتابيه فرحات عباس رجل الجمهورية ،وكذا عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة ، كذلك خالفة معمري في كتابه عبان رمضان ساعدتنا هذه المراجع في دراسة مؤتمر الصومام وخلافاته كذلك إبراهيم لونيسي في كتبه رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ وكذا الصراع السياسي داخل جبهة التحرير كذلك الصراع في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة.

وفي ما يخص الصعوبات التي اعترضتنا فتمثلت في :

- ✓ حساسية الموضوع وتشعبه وصعوبته وعدم التطرق اليه كثيرا ، إذ غالبا ما تكون المواضيع المتعلقة بالثورة في طبيعتها متشعبة وكذا تحكم صناعها فيها.
- ✓ صعوبة استيعاب المادة العلمية خاصة في ما يتعلق بالمذكرات الشخصية والتي تتطلب الحذر والتريث وكذا مقارنتها بما تناولته المراجع .
- ✓ عدم الكشف عن بعض الحقائق والتي لاتزال مستورة إلى يومنا هذا.
- ✓ تشابه المعلومات وسطحيتها.

ورغم هذه الصعوبات إلا أننا حاولنا تخطيها.

الفصل الأول:
جذور الخلاف بين قادة الثورة الجزائرية 1956-1962

- ✓تمهيد
- ✓المبحث الأول : نقاط الخلاف في مؤتمر الصومام 1956.
- ✓المبحث الثاني : انتقال الصراع من الداخل إلى الخارج.
- ✓المبحث الثالث : أزمات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- ✓المبحث الرابع : أزمة صائفة 1962.

الفصل الأول: جذور الخلاف بين قادة الثورة الجزائرية 1956- 1962

تمهيد:

بعد الأزمة الحادة[1] التي كادت أن تعصف بالحركة الوطنية ، كان من الضروري الإسراع في إنهاء هذا المشكل و إيجاد الحل الأنسب الذي يرضي الأطراف المتصارعة ، فكان الطريق الأمثل لذلك هو إعلان الكفاح المسلح وإنقاذ الحركة الوطنية وفك الصراع القائم بين أطرافها وعليه بدأ الإعداد للعمل المسلح وتفجير الثورة تحت زعامة جماعية ، حسب تأكيد محمد بوضياف الذي يرى بأن ذلك الحل الأنسب لحماية الثورة في قوله:" سنتخلص من زعامة مصالي الفردية و نرشح دعائم قيادة جماعية ، ولن أفكر أبدا في الزعامة وكل من تسول له نفسه الاستحواذ عليها ، فسيلقى نفس المصير الذي يلقاه كل أناني مغرور ، والثورة المنتصرة بالشعب ستبقى للشعب"[2].

فالأزمة التي ألمت بحركة انتصار الحريات الديمقراطية يمكن القول أنها هي الدافع الذي عجل بتفجير الثورة ، وانتهاج مبدأ القيادة الجماعية ونبذ الزعامة التي قام على أساسها هذا الصراع، فتم إعلان بيان أول نوفمبر الذي كان بمثابة شهادة ميلاد للثورة وجبهة التحرير الوطني والذي قام باحتواء وحصر جميع القوى العامة ضد الاستعمار بغض النظر عن ماضيها و مواقفها السياسية و أفكارها الإيديولوجية، وبذلك تدخل الأحزاب والهيئات الموجودة آنذاك في الساحة السياسية ، و كنتيجة لذلك كان من الضروري عقد مؤتمر لتقوية الثورة بمؤسسات قادرة على فرض سيطرتها على القادة لوضع حد لكل الزعامات ، غير أن مؤتمر الصومام الذي جاء لتقوية الثورة وحل النزاعات كان هو الآخر بداية لنقاط خلاف جديدة بين قادتها، إذ عرفت من بعده أو منذ

[1]- تعود جذور الأزمة إلى 1947 حين برز الخلاف الحاد بين اتجاهين داخل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية و هما : اتجاه زعيم الحزب مصالي الحاج الذي كان يرى بأن المشاركة في الانتخابات هي أفضل وسيلة للعمل السياسي، و اتجاه محمد الأمين دباغين أحد القادة البارزين في الحزب الذي دعا إلى ضرورة التحضير للعمل المسلح ، وباكتشاف المنظمة الخاصة (الجناح السري للحزب) سنة 1950 واعتقال الكثير من أعضائها ، حدث خلاف آخر بين من تبقى من عناصر هذه المنظمة وبين الجناح السياسي للحزب الذي أمرهم بعدم مقاومة الشرطة ، الجناح العسكري واصل عمله و أعاد تنظيم المنظمة في غياب زعيم الحزب مصالي الحاج الذي كان تحت الإقامة الجبرية بفرنسا منذ أواخر 1952 ومع مطلع1954 ، اشتدت الأزمة داخل الحزب بظهور صراع بين أعضاء اللجنة المركزية وزعيم الحزب متهميه باحتكار الحزب ومحاولة فرض زعامته المطلقة على الجميع . ينظر: بنجامين ستورا ، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية ، ط2، دار القصبة ، الجزائر،1999،ص198-211.

[2]- محمد حربي ، جبهة التحرير الاسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، دار الكلمة ، بيروت، 1982، ص109.

انعقاده أزمات جديدة تواصلت إلى غاية توقيع اتفاقيات افيان ، ولا يمكن القول أنها– الاتفاقيات– السبب في تفجير الأزمة التي بلغت أوجها في صائفة 1962 ولكن هذه الأخيرة كانت المنفذ الذي تسربت منه الأزمة إلى الشارع [1]، ونظرا لكل هذه التطورات كان لابد من العودة إلى ما قبل 1962 للتتبع جذور الخلاف و الصراع بين قادة الثورة الجزائرية.

1- محمد العربي الزبيري، " عشية وقف إطلاق النار في الجزائر "،(الفكر السياسي) ، العدد 06، السنة 03، اتحاد الكتاب العرب ،دمشق ، 1999،ص176.

المبحث الأول: نقاط الخلاف في مؤتمر الصومام.

يعد مؤتمر الصومام[1] الحدث الأكبر أهمية في تاريخ الثورة بعد الفاتح نوفمبر1954 ،هذا الأخير الذي جمع قادة الداخل في20أوت1956[2]،حيث حضره مندوبون عن كل ولاية عدا ممثلو منطقة الأوراس وكذا قيادة الثورة بالخارج[3]، وتم عقد المؤتمر بالولاية الثالثة في ظروف وعوامل مختلفة و حضرته عدة شخصيات[4]،هذا المؤتمر الذي استطاع فيه جيش التحرير أن يخرج مستفيدا من دروس عشرين شهرا مضت من الحرب، واستطاع أن يحدد الاهداف السياسية للثورة، والمبادئ التي سارت عليها حرب التحرير، إلى أن استطاعت تحقيق الاستقلال [5]وقد أقر المؤتمر ثلاثة مبادئ أساسية تمثلت في:

- ✓ القيادة الجماعية[6]، وتعني العمل الجماعي والإدارة الجماعية وتوحيدها وتنظيمها ونبذ فكرة الزعامة و النفوذ الشخصي.
- ✓ أولوية الداخل على الخارج، أي كل القرارات المتعلقة بالثورة يجب أن تأتي من المسئولين على مستوى لجنة التنسيق و التنفيذ أي من المركزي وليس من الخارج[7].

1- تعود فكرة عقد المؤتمر إلى سنة 1954 بعدما اتفق القادة الستة التاريخيون على اللقاء بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الثورة غير أن الظروف حالت دون ذلك. ينظر: حميد عبدالقادر، فرحات عباس رجل الجمهورية ،دار المعرفة ، الجزائر،2007، ص171 . كذلك ينظر: عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل ، تر: أحمد بن محمد بكسي ،دار القصبة للنشر ،الجزائر، 2007،ص215.

2- محمد لحسن أزغيدي ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956-1962 ، دار هومة، الجزائر، 2009 ،ص131.

3- محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009،ص162.

4-حضر المؤتمر كل من : زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، على كافي، عمار بن عودة، روبيح ، ابراهيم مزهودي عن المنطقة الثانية، كريم بلقاسم، محمدي السعيد ، يازوران ، آيت حمودة عميروش عن المنطقة الثالثة، عمار أوعمران، بوقرة ، على ملاح عن المنطقة الرابعة، محمد العربي بن مهيدي عن المنطقة الخامسة و عبان رمضان عن منطقة الجزائر. ينظر: زهير إحدادن ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر،2007،ص ص29-30.

5- نفسه، ص 131.

6- في أفريل 1956 انخرطت كافة الأحزاب الوطنية في الثورة كما أنها اتسعت وشملت مختلف أنحاء الوطن ، فكان من الضرورة عقد مؤتمر لتقويتها بمؤسسات قادرة على فرض سيطرتها على القادة لوضع حد لكل الزعامات التي كانت تريد الاستحواذ على الثورة لنفسها. ينظر: حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق ، ص164.

7- الطاهر سعيداني، مذكرات الرائد الطاهر سعيداني القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة ، الجزائر،2010، ص200.

- ✓ أولوية العمل السياسي على العمل العسكري[1]،أي اتباع الكفاح السياسي ومواصلة طريق التفاوض.[2]

ومن النقاط التي دار حولها الخلاف وأسالت الكثير من الحبر نقطة المبدآن الشهيران: أولوية الداخل على الخارج ،والعمل السياسي على العسكري[3]،وإن كان ممثلو المناطق الذين حضروا جلسات المؤتمر، قد اقتنعوا بقراراته وجسدوها بسرعة ويسر، فإن الغائبين عن المؤتمر، ممثلو منطقة الأوراس وقادة الثورة بالخارج، قد أظهروا معارضة شديدة لتلك المقررات بدوافع مختلفة[4]، وكان هناك معارضتين تمثلتا في:

1_ المعارضة في الداخل:

عرف مؤتمر الصومام صراعات كبيرة بين عبان رمضان[5] المدعم من قبل العربي بن مهيدي[6] وعدد من المثقفين من جهة ، و القادة العسكريين، لخضر بن طوبال[7]،كريم بلقاسم، ومساعده آيت حمودة عميروش من جهة أخرى، بعد أن رفض عبان رمضان السماح له بدخول قاعة المؤتمر، بسب عمليات التصفية التي أقدم عليها هذا الأخير– آيت حمودة عميروش – والتي أثارت استنكار عبان رمضان لهذا التصرف، بعدما قام بعمليات تصفية واسعة لسكان قرية بكاملها بالقرب من بجاية بحجة أن سكان القرية استجابوا لأوامر فرنسا وشكلوا وحدة للحركة[8]،هذا العمل لم يعجب عبان رمضان وحتى

---

[1]-الهادي محمد درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع1954-1962، دار هومة ، الجزائر،2002،ص60.
[2]-علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي ، ط2،دار القصبة للنشر، الجزائر،2011،ص123.
[3]- محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2005،ص372.
[4]-عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الأساسية1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص69.
[5]- ولد في 10جوان 1920بالقبائل الكبرى انخرط بحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947، القي عليه القبض في 1950، وأطلق سراحه سنة 1955، وعين مسؤولا بمنطقة القبائل حضر بجدية لمؤتمر الصومام ولعب دورا هاما فيه توفي يوم 27 ديسمبر1947 . ينظر: عمارة بومايدة ، بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام، تق : عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008،ص52.
[6]- ولد سنة 1923 بعين مليلة ، ناضل في صفوف حزب الشعب تم اعتقاله بعد ماي 1945، من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، قائد منطقة وهران اعتقل ثانية في 23 فيفري 1957 ليستشهد بعد ذلك تحت طائل التعذيب . ينظر: حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية ، المرجع السابق، ص ص184-185.
[7]- ولد عام 1923 بميلة انظم الى حزب الشعب فالمنظمة الخاصة وفي 1956اصبح قائد للولاية الثانية، عين وزيرا للحكومة المؤقتة الاولى والثانية، ثم وزيرا للدولة في حكومة بن يوسف بن خدة يعد من المعادين لعبان رمضان اعتزل السياسة بعد 1962. ينظر : حميد عبد القادر ، نفسه ،ص291.
[8]- خالفة معمري، عبان رمضان، تع : زينب زخروف ، منشورات تالة، الجزائر،2008.ص339.

كريم بلقاسم استنكره، لكن هذا الأخير فضل الدفاع عن آيت حمودة عميروش أمام عبان رمضان بصفته مسؤولا عن المنطقة الثالثة، وكل ما يحدث فيها وكان عبان رمضان يخشى من أن تنقلب الفئات الشعبية على الثورة ، لو استمر هذا الأخير في فرض الرعب الذي يعتقد أنه السلوك الوحيد الذي يفهمه سكان الأرياف.

لم ترض انتقادات عبان رمضان والعربي بن مهيدي العقيد آيت حمودة عميروش، فاقترح على كريم بلقاسم تصفية عبان رمضان ،بتهمة إبراز ميولات للاستحواذ على الزعامة وهو ما كان مجرد تهمة واهية، لأن عبان رمضان لم يفكر وحده بل بمعية العربي بن مهيدي والمركزيين والظاهر أن آيت حمودة عميروش لن يغفر لعبان رمضان انتقاداته له ولن يتقبلها وفي هذا استحضر فرحات عباس في مذكراته ما حدث في مؤتمر الصومام وكتب "أن عبان رمضان كان ينتقد ما هو قابل للنقد لا غير."[1]

وقد درس مؤتمر الصومام وضعية الأوراس وقرر إرسال زيغود يوسف و إبراهيم مزهودي ،لإصلاح الوضع وباستشهاد زيغود يوسف أرسل بدله آيت حمودة عميروش[2]، و بوصوله إلى الأوراس ازداد سكانها عصيانا وعلى رأسهم عمر بن بولعيد ومسعود بن عيسى اللذان أعلنا تمردهما على قيادة الصومام وأصبحا معارضين لقراراته عقب رحيل آيت حمودة عميروش مباشرة، وهذه المعارضة خلفت فوضى في الأوراس راح ضحيتها الكثير من الجنود[3].

هذا بالإضافة إلى تذمر كل من لخضر بن طوبال النائب السياسي لزيغود يوسف و نائبه العسكري علي كافي من سلوك عبان رمضان و أسلوبه الانفرادي لاحتكار الإشراف على سير أشغال المؤتمر[4]، حيث يذكر علي كافي في مذكراته أن هذا المؤتمر عاد بهم إلى ما قبل 1954 وذلك بإقرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري وبالتالي العودة بالثورة إلى الكفاح السياسي ومواصلة طريق التفاوض.

[1] - حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص ص172-173.
[2] - عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية1954-1962، المرجع السابق، ص73.
[3] - عمر تابليت ، صالح بن فليس، العقيد الحاج لخضر قائد الولاية التاريخية الاولى في الجهادين ، شركة خير جليس، الجزائر،2012،ص75.
[4] - صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2008، ص440.

كما قام عبد الحفيظ بوصوف مساعد العربي بن مهيدي على رأس الولاية الخامسة و الذي كان مكلفا بالنيابة، بمعاتبة مسؤوله الأعلى(العربي بن مهيدي) لإقحامه الولاية في قضايا مصيرية تتعلق بمستقبل البلاد، بينما يفترض منه الاهتمام فقط بالأمور المتعلقة بالنظام و التنسيق.[1]

2 _ المعارضة في الخارج:

بعد إنتهاء المؤتمر أرسل عبان رمضان في سبتمبر 1956 رسالة إلى محمد خيضر يخبره فيها عن قرارات المؤتمر فتقبلها بتحفظ، وعندما تلقى أحمد بن بلة رسالة مماثلة من عبان رمضان غضب واستنكر كل المقررات، فرأى أن الثورة في الداخل فصلت نهائيا في مسألة الزعامة و الصراع على السلطة[2]، حيث التمس من عبان رمضان تأجيل كل المقررات إلى غاية مناقشتها مع جميع القادة المؤهلين ،كما بعث – أحمد بن بلة – برسالة أخرى (ينظر الملحق رقم 01) إلى قيادة الداخل تضمنت مؤاخذته على مقررات المؤتمر وعددها في النقاط التالية: [3]

اقتصر من حضروا الاجتماع على قادة ولايات الجزائر، و القبائل الصغرى وممثلين عن الشمال القسنطيني ووهران ، ولم يحضر ممثلو الأوراس وقادة الثورة بالخارج[4] .

كما أن قرار عبان رمضان بتعيين محمد الأمين دباغين ،على رأس الوفد الخارجي في القاهرة إلى جانب كل من عمار بن عودة و حسين آيت أحمد و إبراهيم مزهودي المبعوثين إلى تونس [5] ، أثار حفيظة أحمد بن بلة بعد ما تأكد أن اختيار عبان رمضان وقع فعلا على الدكتور محمد الأمين دباغين ،(من قادة حزب مصالي الحاج) ممثلا للثورة الجزائرية بالقاهرة بدلا عنه (أحمد بن بلة) كما يقوم بالتحقيق معه ومع زملائه في تقصيرهم في تزويدهم بالأسلحة [6]، واستمر أحمد بن بلة في موقفه في رفض مبادئ

[1] -علي كافي، المصدر السابق، ص131.
[2]- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص177.
[3]- عبد الله مقلاتي ، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الاساسية1954-1962 ، المرجع السابق،ص69.
[4]- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي ، القاهرة، 1990،ص245.
[5]- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الأساسية1954-1962 ، المرجع السابق، ص72.
[6]- فتحي الديب، المصدر السابق،ص247.

المؤتمر حتى بعد دخوله السجن [1] عقب اختطافه، فقد كتب من جديد إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في جانفي 1957 لتنفيذ الطعون التي وجهها المؤتمر ضد قادة الثورة بالخارج وهي الإخلال المزعوم بمهمة التموين بالأسلحة ، وبعد أن عدد كمية الأسلحة الموصلة أو هي في طريق الوصول إلى الجزائر خلص أحمد بن بلة إلى :

- ✓ أرفض حكمكم سيما وأن عبان رمضان يتهمنا بالجهوية.
- ✓ وأنكم تقدمون أفضل دليل على أن المؤتمر ليس له صفة التمثيل [2].

وقد رفع أحمد بن بلة من حدة مناوراته فاتصل بقائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف[3] بواسطة أمحمد يوسفي ، وطلب منه تشكيل نواة صلبة لمناهضة لجنة التنسيق والتنفيذ، إلا أن هذا الأخير رفض اقتراحه فتظاهر بقبول أرضية الصومام ، وبالموازاة مع مهمة أمحمد يوسفي اتصل أحمد بن بلة بصديقه أحمد محساس وطلب منه التوجه إلى تونس ،بغرض الإتصال بقادة الولاية الأولى لتشكيل قاعدة أخرى ، مهمتها مناهضة جماعة تلمسان بشل عملها بواسطة التحكم في تمرير الأسلحة [4]، وقد تجاوب أحمد محساس مع دعوة أحمد بن بلة وواصل التزامه بعد اعتقال هذا الأخير، فقد رفض الاعتراف بقيادة لجنة التنسيق والتنفيذ والتعامل مع مبعوثيها إلى تونس[5] (و هم العقيد عمر أوعمران[6]، عمار بن عودة، إبراهيم مزهودي، وحسين آيت أحمد)، هؤلاء الذين كلفهم عبان رمضان بتمثيل الجيش والجبهة على الحدود الشرقية التونسية ، وتزويد الثورة بالمؤونة والأسلحة [7]وهذا معناه إبعاد أحمد محساس، وتعيين قادة جدد في مراكز حساسة

---

[1]- في 22أكتوبر 1956 تم اختطاف أعضاء قادة الثورة بالخارج(حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد خيضر، ومحمد بوضياف عند اختطاف الطائرة التي كانت تقلهم من المغرب إلى تونس . ينظر: مبروك بلحسين ، المراسلات بين الداخل والخارج(الجزائر ، مصر) 1954-1962 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004،ص55.

[2] - المصدر نفسه ، ص 55.

[3]- مناضل في حزب الشعب ثم في حركة الانتصار و المنظمة الخاصة 1947-1949، ثم عضو في لجنة ال 22 نائب في المنطقة الخامسة من1954-1956، قائد الولاية الخامسة من1956-1958،كان وزير للاتصال والمواصلات في الحكومة المؤقتة الأولى 1958، ثم وزير التسليح والاتصالات العامة اعتزل السياسة بعد الاستقلال توفي سنة 1980 . ينظر: صالح بالحاج، المرجع السابق، ص708.

[4]- حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة ، المرجع السابق، ص182.

[5]- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الاساسية 1956-1962، المرجع السابق،ص72.

6- من أوائل المقاتلين في منطقة القبائل، شارك في مؤتمر الصومام أوت 1956، عضو في لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية(أوت 1957) مكلف بالتموين والتسليح، سار مع أحمد بن بلة وهواري بومدين في أزمة 1962 توفي في 28 جويلية 1992. ينظر: صالح بلحاج، المرجع السابق، ص703.

[7]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ،دار الغرب الاسلامي ، لبنان ،1997،ص399.

وحسب هذا الأخير فإن عبان رمضان قد بعث له رسالة بصفته منسق لجنة التنسيق والتنفيذ، نبهه فيها واتهمه بسوء التصرف واعتبار نفسه كقائد للثورة.

أما محمد بوضياف فكان انتقاده حول من سيقوم بتنفيذ هذه القرارات (قرارات مؤتمر الصومام) حيث قال :"إن المنعطف الحقيقي قد تم لحظة انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 ، ولقد كثر الحديث عن البيان السياسي الذي تبناه هذا المؤتمر الذي يشمل على عناصر إيجابية جدا، ولكن المشكلة الحقيقية ليست مع ذلك أو ليس فقط في تحديد برنامج، بل هي في أن نعرف من سيطبقه و كيف سيطبق بيد أنه علينا أن نقول بصورة إجمالية ، إنه بدءا من أوت 1956، لم تعد جبهة التحرير الوطني هيئة موحدة بل أصبحت تحالفا أو جبهة على وجه الدقة ، وكان قدماء حركة انتصار الحريات الديمقراطية(MTLD) والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري(UDMA) ،و العلماء يدخلون في القيادة ، من غير أن يتحرروا من فردياتهم ، وإنه بدءا من1956، بدأت هذه الجبهة وهذا الخليط يتأصل"[1]

أما حسين آيت أحمد فلم يكن على علم بهذا المؤتمر حسب قوله:" شخصيا كنت أجهل أن المؤتمر انعقد في الصومام ، كنت في الولايات المتحدة الأمريكية لما استدعيت إلى مدريد (أكتوبر 1956) ، كنت أفكر على الخصوص في مشاكل الإمداد " [2].

يمكن اعتبار هذه المعارضة على مبدأي أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج، ترجع إلى اختلاف الآراء و المواقف حولها.

وفي ما يخص مبدأ أولوية السياسي على العسكري فيفسره محفوظ قداش ومحمد العربي الزبيري كالآتي :

يقول محفوظ قداش : " أثارت كل من عبارات أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج بعض الخلافات وسوء التفاهم فالعبارة الأولى كان يراد بها ، إبراز مجمل الإمكانيات السياسية (الصحافة ، التعليم ، الدعاية ، الدبلوماسية ، وغيرها)

[1]- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002،ص400.
[2] مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص59.

الضرورية لانتصار الثورة وليس المقصود بها ترتيب جنود جيش التحرير في الدرجة الثانية فالمسؤولين الذين كانت لديهم النظرة الشاملة و التنسيق هم من يستطيعون في المقام الأول قيادة الثورة في مجملها، ومن جهة أخرى فإن المشاركين في المؤتمر كانوا مسؤولين سياسيين وضباط في جيش التحرير على حد سواء[1]، كما أن محمد العربي الزبيري يتوافق مع ما ذهب إليه محفوظ قداش حول مبدأ أولوية السياسي على العسكري حيث يقول :"إذا كانت الأولوية للعمل السياسي فذلك يعني أن قرار الرجل العسكري يأتي في الدرجة الثانية كوسيلة لدعم مواقف المسؤول السياسي، وليس من السهل إضفاء هذه أو تلك من الصفتين على واحد دون الآخر، وإذا كان بعضهم يريد التمييز بين القياديين فإنهم إنما يفعلون ذلك لإحاطة تاريخ الثورة بمزيد من الضبابية ،و تشتيت الصفوف و زرع الشقاق بين مناضلين صهرتهم نفس المبادئ ونفس القيم وأعدتهم للعمل من أجل تقويض أركان الاستعمار، و إعادة الربط مع جزائر ما قبل الاحتلال".[2]

أما عن مبدأ أولوية الداخل على الخارج فإن المؤتمر قد لجأ إلى إقراره لأسباب عدة فحسب محفوظ قداش ،إنها مبنية على منطق أساسي إذ أن الاشخاص الموجودين بالداخل هم من يواجهون الجيش الفرنسي بالجزائر وهم الذين يحاربون وهم قبل كل شيء من يمثل الثورة بالفعل [3].

كما يؤكد محمد العربي الزبيري على نفس الفكرة حيث يرى أن قادة الداخل أدرى من قادة الخارج بما هو ضروري للمعركة ، وهم أولى منهم بتقدير الأوضاع القتالية، واتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب لمواجهة تحركات العدو والتخطيط الميداني ،كما أنهم بحكم تواجدهم في أرض المعركة ،ومعايشتهم لما يحدث من تطورات عليها أكثر دراية باحتياجات المجاهدين ، وأكثر قدرة على تكييف تلك الاحتياجات مع متطلبات الكفاح المسلح و النضال السياسي.[4]

[1] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون ، دار الأمة ، الجزائر، 2012،ص ص64-71.
[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر،ج2،دار هومة ، الجزائر، 2004 ،ص73.
[3] محفوظ قداش، المرجع السابق،ص65.
[4]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق،ص75.

المبحث الثاني: انتقال الصراع من الداخل إلى الخارج

عرفت الفترة ما بعد مؤتمر الصومام أوضاعا جديدة داخلية و خارجية انعكست إيجابا و سلبا على مسار الثورة فماهي هذه الأحداث وفيما تمثلت إيجابياتها وسلبياتها ؟ سنقدم عرضا مختصرا لهذه الأحداث ، ومن أهمها حادثة القرصنة أو اختطاف طائرة قادة الثورة في الخارج يوم 22 أكتوبر 1956 حيث عبر عنها الكثير من التاريخيين على أنها حادث إيجابي في تاريخ الثورة ، منهم سعد دحلب[1] الذي يقول :" ذهب بعض المسؤولين إلى حمد الصدف التي مكنت من اعتقال أحمد بن بلة ، محمد خيضر، حسين آيت أحمد ، ومحمد بوضياف و الصحفي والكاتب المرافق لهم مصطفى الأشرف ،والتي وفرت هكذا على جبهة التحرير الوطني أزمة حادة بين الداخل والخارج ، و بين السياسي والعسكري"[2] وهناك من يقول أن فرنسا تظن أنها عرقلت وشوشت على مسار الثورة لما[3] اختطفت طائرة قادة الثورة بالخارج لكنها لا تعلم أنها بفعلها هذا قد جنبت الثورة أزمة داخلية ، بل وساهمت في تسهيل مسار الثورة غير أن هذا الفعل (اختطاف الطائرة) أثار حفيظة الأعضاء المختطفين الذين شعروا أنهم استبعدوا عن مجرى أحداث الثورة ، وربما هم الوحيدون الذين رأوا أن اختطاف الطائرة سيكون سلبيا على مسار الثورة[4].

أما في ما يخص الحدث الثاني والمتمثل في معركة الجزائر سنة 1957 فالثورة أصبحت أكثر شمولية بعد اتساع نطاق عملياتها العسكرية لتشمل المدن ، ومن بين الأحداث التي عرفتها معركة الجزائر: إضراب الثمانية أيام (من28 جانفي إلى4 فيفري1957)، كذلك أسر العربي بن مهيدي يوم 23 فيفري 1957 واغتياله ليلة 03 مارس 1957 [5].

[1]- من منطقة قصر البخاري، ناضل في حزب الشعب فحركة الانتصار من القادة الفاعلين في أزمة 1953، التحق بجبهة التحرير في 1955 مع بن خدة ، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى(سبتمبر1956)، عين في الحكومة المؤقتة الثالثة وزيرا للشؤون الخارجية ، بعد الاستقلال عين سفيرا في المغرب، توفي في ديسمبر2000. ينظر: صالح بلحاج، المرجع السابق،ص712.

[2]- سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر،2007 ،ص30.

[3]- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص225.

[4]- نفسه .

[5]- خالفة معمري، عبان رمضان، المرجع السابق، ص ص410 - 418 .

و بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة التي عرفتها منطقة الجزائر جراء هذه المعركة وحركة المظليين ضدها، أصبحت ظروف العمل صعبة للغاية[1] بالنسبة للجنة التنسيق والتنفيذ، الأمر الذي أجبرها على العمل خارج البلاد ، اتخذ هذا القرار بموافقة الأعضاء الخمسة و ساعة الرحيل كانوا أربعة بعد إلقاء القبض على بن مهيدي ، وتحسبا لأي طارئ وحرصا على الوصول إلى الخارج سالمين ، قرروا الانقسام إلى مجموعتين :عبان رمضان وسعد دحلب توجها نحو الغرب باتجاه المغرب ومنه إلى تونس ، و كريم بلقاسم [2]و بن يوسف بن خدة [3] نحو الشرق عن طريق القبائل ثم الولاية الثانية ، ومنها أيضا إلى تونس حيث التقى الأربعة في صيف 1957، بالإضافة إلى كل من لخضر بن طوبال ، وعبد الحفيظ بو صوف[4]، وهنا عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ اجتماعها في جويلية 1957 حيث انتقد عبان رمضان بعنف ممارسات عبد الحفيظ بو صوف البوليسية (أثناء قيادته للولاية الخامسة)[5] ، كما انتقد العسكريين فقال "إن الأمور ليست على ما يرام لن نسمح أبدا بأن يتحول العسكريون إلى إقطاعيون " ، فأثار هذا الكلام غضب كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وكان على العسكريين التقليل من أفكار عبان رمضان، فانتقدوا معركة الجزائر و اعتبروا فشلها خطأ جسيما ، وبعد تزايد عداء العسكريين اتجاه عبان رمضان حاول هذا الأخير التقرب من كريم بلقاسم الذي نصحه بالتحلي بالهدوء وبعدم انتقاد العسكريين و إظهار ضعفهم السياسي أمام الملأ[6] حيث كان عبان رمضان [7] مستقويا

[1]- صالح بلحاج ، المرجع السابق،ص444.

[2]- من مواليد14 ديسمبر1922 بتيزي وزو انخرط في صفوف حزب الشعب وأحد مفجري الثورة ومن أعضاء مجموعة الستة قائد المنطقة الثالثة شارك في مؤتمر الصومام ،أصبح وزيرا للقوات المسلحة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة ثم وزيرا للشؤون الخارجية في الحكومة الثانية ثم وزيرا للداخلية في الحكومة الثالثة شارك في مفاوضات افيان تم اغتياله بعد الاستقلال في 18 أكتوبر 1970 . ينظر : مريم سيد علي مبارك، أعلام الجزائر، دار المعرفة ، الجزائر، 2012،ص194.

[3]- من مواليد 1912 بالبرواقية انخرط في حزب الشعب ثم أصبح من أعضاء اللجنة المركزية في 1947 اعتقل سنة 1954وبعد اطلاق صراحه التحق بجبهة التحرير واهتم باطلاق جريدة المجاهد الجريدة الرسمية للجبهة عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ و المجلس الوطني للثورة بعد مؤتمر الصومام رغم أنه لم يشارك فيه ، وأصبح رئيسا للحكومة المؤقتة بعد الإعلان عن تشكيلها . ينظر: رضا مالك، الجزائر في إفيان تاريخ المفاوضات السرية1956-1962، تر: فارس غضوب، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر و الاشهار، لبنان،2003،ص366-367.

[4]- صالح بلحاج ، المرجع السابق،ص441.

[5]- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص169.

[6]- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق ، ص180 .

[7]- ولد بمنطقة القبائل سنة 1920 انخرط سرا في حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار سنة 1946 وفي سنة 1950 أصبح مسؤولا للحزب على مستوى مقاطعة وهران ، كان وراء إضراب الطلبة والتحاقهم بالثورة ماي 1956 تولى إعداد مشاريع مؤتمر الصومام 1956، أرسل في مهمة الى المغرب الاقصى وهنا سقط شهيدا في ظروف غامضة يوم27 ديسمبر 1957. ينظر: رابح لونيسي و آخرون ، رجال لهم تاريخ متبوع بنساء لهن تاريخ، دار المعرفة، الجزائر،2010،ص ص177-178.

بمبدأ تقدم العمل السياسي على العسكري، وقليل الانتباه لما يحاك حوله فلم يلاحظ أن حليفه بالأمس كريم بلقاسم غير موقفه ، وهو في طريق الإعداد لصعوده بالتحالف مع القادة العسكريين الآخرين ، عمر أوعمران ، لخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بو صوف و محمود الشريف[1] ، كان الخمسة يسيطرون على الولايات باستثناء الولاية الرابعة (لأن عبان رمضان كان له مكانة عند قائدها كما كان مكلف بالإعلام و الاتصال وتمكن من فرض نفوذه فيها) وعلى القواعد الخلفية في تونس والمغرب وعلى مصلحة التسليح كما كانت التحالفات الخارجية ، لغير صالح عبان رمضان فلن يغفر له المصريون نقده اللاذع لسياستهم في مؤتمر الصومام ، ونلاحظ هنا أن اجتماع تونس لم يصدر أي قرارات عدا تبادل انتقادات بين أطرافه وقد كان اجتماع تمهيدي لعقد مؤتمر المجلس الوطني للثورة بالقاهرة.[2]

مؤتمر القاهرة 20- 28 أوت1957:

أول ما يواجهنا في إطار المؤتمرات وتشكيل الهيئات بعد مؤتمر الصومام دورة المجلس الوطني للثورة الذي انعقد لأول مرة بعد مؤتمر الصومام بسنة أي في 20أوت 1957 بالقاهرة [3] ، و بالضبط ما بين 20 و28 أوت 1957 برئاسة فرحات عباس وأمينه محمد الصديق بن يحي وحضره 22 عضو[4] ، وقد كان النقاش في هذا الاجتماع حادا وأفرز عن الصراع العنيف بين كريم بلقاسم و عبد الحفيظ بو صوف من جـهة

[1]- من مواليد 1924 بسوق اهراس ، انخرط في النضال السياسي وفي الثورة التحريرية ، أحد قادة القاعدة الشرقية اتهم في قضية لعموري حيث اعتقل و سجن ما بين1958-1960، بتهمة التآمر على الحكومة المؤقتة وبعد اطلاق صراحه عين ضمن قيادة الجبهة في مالي والنيجر، بعد الاستقلال عين عضو في المجلس التأسيسي تولى في المرحلة ما بين1976-1979 مسؤولية التوجيه في الحزب في سنة 1979أصبح وزيرا للمجاهدين عين عضو في مجلس الثورة وانتخب رئيسا له توفي في 01جوان 2002 . ينظر : عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء و أبطال الثورة الجزائرية ، منشورات بلوتو، الجزائر،2009،ص478.

[2]- محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة و الواقع، المصدر السابق ، ص169.

[3]- خليفة الجندي، حوار حول الثورة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986 ، ص378.

[4]- كريم بلقاسم ، عبان رمضان، بن يوسف بن خدة ، سعد دحلب، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بو صوف ،عمر أوعمران، سليمان دهيلس ، فرحات عباس، محمد الامين دباغين، محمد الصديق بن يحي ،أحمد فرانسيس، عبد الحميد مهري ،إبراهيم مزهودي ، الطيب الثعالبي، أحمد توفيق المدني ، محمد يزيد وهم كلهم أعضاء في المجلس الذي عينه مؤتمر الصومام ، وأضيف لهم باتفاق الجميع خمسة أعضاء جدد وهم : محمود الشريف ، محمد لعموري من الولاية الأولى ، هواري بومدين من الولاية الخامسة ، عمار بن عودة و عمارة بوقلاز من الولاية الثانية. ينظر : زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية1954-1962، المرجع السابق ، ص47.

وعبان رمضان من جهة أخرى [1] ، وتتمثل القرارات المرفوعة من لجنة التنسيق والتنفيذ لهذه الدورة ، في المطالبة بالتخلي عن مبدأي الداخل على الخارج و السياسي على العسكري ، و كان كريم بلقاسم من أشد الحريصين على تجسيد هذا القرار وطرح فكرة استبدالهما بمبدأ آخر وهو أولوية رجال الساعة الأولى ومفجري الثورة ، وحجته في ذلك أن وقت الإدارة الجماعية قد تم وتجاوزه الزمن ، والثورة بحاجة إلى قائد كما رفع شعار التصالح مع رفاق الدرب المعتقلين [2]، لسد الطريق أمام المركزيين المعتدلين ولتمكين العسكريين من شغل مناصب الحل والربط لأجهزة الثورة ، كما طالبت اللجنة بتوسيع عدد أعضائها [3] إلى تسعة أعضاء بدلا من خمسة.

وفي هذا التقسيم تم تكوين مكتب دائم يضم خمسة عسكريين مثلهم قادة الولايات الخمسة ، و رجل سياسي واحد وهو عبان رمضان وبهذا وجد نفسه وحيدا أمام هؤلاء القادة بعد أن تم إقصاء صديقيه سعد دحلب ، وبن يوسف بن خدة[4] ، ويذكر أحمد توفيق المدني في مذكراته حياة كفاح الجزء الثالث أنه كان اجتماعا سريا بين القادة وكبار المسؤولين العسكريين، يتزعم عبان رمضان فريقا منهم ويتزعم الأخوان عبد الحفيظ بوصوف ، كريم بلقاسم و لخضر بن طوبال الأغلبية الكبرى بعد أن تمكنوا من التغلب على الصعاب ونزع المسؤولية الشخصية عن عبان رمضان ، وإقرار سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ الخاضعة في أقوالها وأفعالها لثلاثية الأقطاب المذكورين[5] ،وبهذا بدأ ظهور الباءات الثلاث الذين سيحكمون الثورة ويسيرونها لمدة ثلاث سنوات ، إذ تقلد كريم بلقاسم منصب قائد لجيش التحرير الوطني ، و عبدالحفيظ بوصوف كمسؤول لمصالح الاتصالات والأمن ولخضر بن طوبال على رأس جبهة التحرير الوطني ، وبذلك أصبحت

[1]- زهير إحدادن ، نفسه ،ص47.
[2]- إبراهيم لونيسي ، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954- 1962، دار هومة ، الجزائر، 2007،ص73.
[3]- كريم بلقاسم (قائد للولاية الثالثة)، عبد الحفيظ بوصوف (قائد الولاية الخامسة)، لخضر بن طوبال(قائد الولاية الثانية)، عمر أوعمران (قائد الولاية الرابعة)، محمود الشريف (قائد الولاية الأولى)، فرحات عباس (مدني)، عبد الحميد مهري(مدني)، محمد الأمين دباغين(مدني)، عبان رمضان(مدني). ينظر: عمار بوحوش، المرجع السابق،ص468.
[4]- عمار بوحوش، نفسه ، ص468.
[5]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص ص490-491.

السلطة الفعلية بيد هذا الثلاثي ، الذي رغم نقائصه وأخطائه فقد كان الملجأ والحكم في حالة الازمات[1].

اجتماع العقداء الخمس 17 – 20 ديسمبر 1957:

بعد اختتام أشغال مؤتمر القاهرة وسيطرة العقداء على الثورة ، ظل عبان رمضان متمسكا بمواقفه فانتقد تشكيلة CCE ومهام أعضائها[2] و أمام تعنته وعدم تراجعه عن أفكاره اجتمع العقداء الخمس في تونس بين 17و20 ديسمبر1957 للنظر في حل نهائي للقضية ، وطيلة ثلاثة أيام كاملة لم يتفقوا على الكيفية التي يضعون بها حدا لانتقاداته ، وكان الاختيار بين سجنه أم إعدامه هذا الحكم الذي وافق عليه عبد الحفيظ بوصوف ، أما لخضر بن طوبال و محمود الشريف فكانا مع فكرة سجنه في حين كان كريم بلقاسم في البداية مع فكرة إعدامه لكنه سرعان ما غير رأيه ، فساند بن طوبال و محمود الشريف وفي الأخير اتفق الجميع على سجنه في المغرب عند عبد الحفيظ بوصوف ، غير أنه تم اغتياله في 27ديسمبر 1957 بعد أن استدرج إلى المغرب بخدعة مقابلة الملك المغربي ، محمد الخامس ، ولما وصلوا الى مدينة تطوان أمر عبد الحفيظ بوصوف اثنين من رجاله باغتياله وتصفيته ، ولم يتم الإعلان عن وفاته إلا في 29 ماي 1958 وقد كتبت جريدة المجاهد أن عبان استشهد في ساحة الشرف[3].

من خلال ما سبق يمكننا القول أن تدهور الظروف الأمنية الداخلية للجزائر أجبرت لجنة التنسيق والتنفيذ على العمل خارج البلاد وقد كان أول اجتماع للقادة خارج الجزائر بتونس في جويلية 1957 غير أن هذا الاجتماع لم يخرج بأي قرارات لصالح الثورة و البلاد عدا بعض الإنتقادات بين الأعضاء حول تصرفات كل واحد منهم ، كما كان هذا الإجتماع تمهيدا لعقد مؤتمر القاهرة في أوت 1957 الذي جاء لإلغاء مـبدئي أولوية

[1]- محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة ، الجزائر، 2009،ص108.
[2]- كلف كريم بلقاسم بالجيش، لخضر بن طوبال بالداخلية ، عبد الحفيظ بوصوف بالاتصال ، عمر أوعمران بالتموين ، محمود الشريف بالتسليح، فرحات عباس بالعلاقات مع الصحافيين ، محمد الأمين دباغين بالعلاقات الخارجية ، عبد الحميد مهري بالشؤون الاجتماعية ، عبان رمضان بالجبهة و جريدة المجاهد(مكلف بالإعلام والاتصال و التنظيم داخل الحزب) . ينظر: زهير إحدادن ، المختصر في تاريخ الثورة، المرجع السابق،ص48.
[3]-حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص ص182-183.

الداخل على الخارج والعمل السياسي على العمل العسكري المنبثقين عن مؤتمر الصومام، كما كرس هذا المؤتمر سلطة الباءات الثلاث بعد أن تمكنوا من تهميش وإقصاء بعض الأعضاء خاصة منهم عبان رمضان الذي تمت تصفيته على يد الثلاثي زائد محمود الشريف ، بعد أن ناقشوا أمره في اجتماع تونس في ديسمبر 1957، والذي عرف باجتماع العقداء الخمس.

هذه المشاكل والصراعات بين قادة الثورة في الخارج، تواصلت حتى بعد تأسيس الحكومة المؤقتة وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث التالي .

المبحث الثالث: أزمات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية1958_1961

لقد كان تطور الأوضاع خلال الثورة منها الانتصارات التي حققتها على الصعيدين الداخلي والخارجي ، و إنشاء (م و ث ج) و (ل ت ت) ، وزيادة النشاط الدبلوماسي للحصول على تأييد مختلف دول العالم ، والتأثير على السياسة الفرنسية الداخلية وتوالي سقوط حكوماتها ، وفي خضم تزايد المناورات الفرنسية تجاه القضية الجزائرية وادعاءاتها بأنها لم تجد ممثلا شرعيا للتفاوض معه ، كانت فكرة تأسيس حكومة مؤقتة تختمر في أذهان قادة جبهة التحرير الوطني منذ 1956 ، وفي هذا يذكر رضا مالك أن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجبهة الجزائرية ، بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956 و تبلورت أكثر في مؤتمر طنجة أفريل1958 [1] ، و نظرا للظروف والأوضاع الـــتي كانت تعيشها الثورة أعلنت لجنة التنـــسيق والتنـــفيذ في 04 أفريل 1958 عـــن إنشاء (ح م ج ج) (ينظر الملحق رقم02) ، فكان على الجبهة أن ترد بموقف حاسم على المناورات والإستفزازات الفرنسية[2] بالإضافة إلى التصدي لسياسة شارل ديغول في البلاد السياسية والعسكرية [3] بعدما دعى إلى تنظيم الاستفتاء الذي يرمي إلى الاندماج[4].

[1] - نادية بلواضح ، إتفاقيات إفيان دراسة تحليلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عمر بوضربة ، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة المسيلة ، الجزائر، 2014، ص8.

[2]- بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر ، 2004،ص101.

[3]- عمر بوضربة ، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1960 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2012 ، ص ص 5-6 .

[4]- محمد الميلي ، مواقف جزائرية ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984،ص128.

هذا إضافة إلى إعطاء نفس جديد للثورة الجزائرية أمام الرأي العالمي.[1]

و قد واجهت الحكومة الجزائرية المؤقتة مصاعب ومشاكل كثيرة ناتجة عن مشكلة القيادة وتصرفات الأشخاص و نذكر من بينها :

- ✓ أزمة القيادة : ظهرت أزمات ناتجة عن إشكالية تكوين حكومة جزائرية مؤقتة ، وتولي مناصب سيادية فيها ، وقد ظل وجود فرحات عباس على رأس الحكومة يخلق امتعاضا في أوساط بعض القادة ، كما اشتد الصراع بين كريم بلقاسم وغريميه عبد الحفيظ بو صوف و لخضر بن طوبال المتحالفين ضد مطلبه بتولي رئاسة الحكومة ، وقد استفحل هذا الصراع إثر استقالة محمد الأمين دباغين في مارس 1959 وعجز الحكومة عن حل المشكلة [2].

- ✓ كما أثارت سياسة التحالفات السلطوية الكثير من الضغائن ، فجرها البعض في وجه رموز السلطة فقد اعتقد قادة أوراس النمامشة و القاعدة الشرقية[3] ، أنهم مستهدفين من قبل كريم بلقاسم الحريص على جعل جيش الحدود الشرقية أداة لغرض السلطة ، إثر قرار حل لجنة العمليات العسكرية COM[4] ، وإصدار حكم الإعدام ضد محمد لعموري[5].

و عمارة بو قلاز[6] وعليه بدأ جو من التذمر يطال جنود ولاية الأوراس و القاعدة الشرقية الذين لم يستسيغوا معاقبة وإبعاد قادتهم ، ووصل الأمر إلى تخطيط العقيد محمد لعموري

---

[1]- بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق ،ص101.

[2]- عبد الله مقلاتي وطافر نجود ، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، دار سحنون للنشر والتوزيع ، الجزائر،2013، ص344.

[3]- سعى قادة منطقة سوق أهراس على رأسهم عمارة العسكري (بوقلاز) إلى تكوين منطقة جديدة على غرار بقية الولايات كالأوراس والشمال القسنطيني... وعندما اقترب موعد انعقاد مؤتمر الصومام أرسل عمار بوقلاز وفدا مشكلا من الحفناوي رمضانية عن ناحية سوق أهراس . ينظر: طاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخيين1929-1962 ، منشورات ANEP ، 2008 . ص177.

[4]- قررت لجنة التنسيق والتنفيذ CCE إنشاء لجنة التنظيم العسكري COM في غار الدماء بتونس و وجدة بالمغرب ، برئاسة محمدي السعيد تشكلت في 10أفريل 1958، عين سي عمار بن عودة رفقة العقيدين محمد لعموري و عمارة بوقلاز في القيادة الشرقية برئاسة العقيد (ناصر) محمدي السعيد، بينما عين العقيدان هواري بومدين وسليمان دهيلس في القيادة الغربية . ينظر: محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص227.

[5] ولد في 1929 وفي سنة 1955إلتحق بجيش التحرير الوطني حيث كان قائد المنطقة الأولى والناطق الرسمي لها ، في1956، عضو إداري فيها مكلف بالتنسيق السياسي واستخلف محمد الشريف على رأس الولاية الأولى والتقى في سنة 1959، قائد أركان جيش التحرير . ينظر: محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2010، ص76

[6]- من مدينة عنابة قائد منطقة قالمة في 1956، حاول فصل منطقة سوق أهراس عن الولاية الثانية وجعلها منطقة غير مرتبطة بقاعدة الشرق ، عين عضو بالمجلس الوطني للثورة أوت 1957 عضو لجنة التنظيم العسكري للشرق الجزائري سبتمبر1958. ينظر: محمد الشريف ولد الحسين، المرجع السابق،ص89.

لعملية انقلابية أيدها ضباط ولاية أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية للإطاحة بالحكومة المؤقتة، وإزاحة كريم بلقاسم غير أن هذه المؤامرة و التي سميت بمؤامرة لعموري تسربت أخبارها وفشلت، واعتقل القادة المجتمعون وقدموا للمحاكمة العسكرية[1] .

- ✓ تذمر قادة الولايات لعدم توفر السلاح والمال واتهام الحكومة المؤقتة بتقصيرها في ذالك وهذا ما أكده الحاج لخضر[2] عندما قال : " أسسنا في البداية قواعد جديدة كانت أولها التزام التنظيم الخارجي بأن يرسل إلينا بالأسلحة في حين لم يتم ذلك [3]" مما أدى إلى كثرة الاحتجاج على قلة السلاح ، وانتقاد سياسة الحكومة المؤقتة وكان آيت حمودة عميروش من أكثر قادة الولايات تحمسا لتجميع قوى الداخل حيث دعا إلى عقد اجتماع في ديسمبر 1958 في الطاهير غرب خراطة كانت جميع الولايات ممثلة فيه باستثناء ولاية واحدة [4]، وقد درس المجتمعون وضعية الثورة وناقشوا المشاكل التي تمر بها خاصة ما تعلق بندرة السلاح والمال، ومشكلة العلاقة بين الداخل والخارج قدموا مطالبهم للحكومة المؤقتة لكنه لم يتغير شيئا ، هذا ما أدى بآيت حمودة عميروش للإنتقال إلى الخارج لإيجاد الحلول .

لكنه [5] استشهد مع سي الحواس وهما في طريقهما إلى تونس عبر تراب الولاية السادسة.

- ✓ ومن بين الأزمات التي عرفتها الحكومة المؤقتة استقالة وزير خارجيتها محمد الأمين دباغين[6] في مارس 1959، وذلك على إثر قضية علاوة عميرة الذي جاء (محمد

---

[1]- عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية1954-1962 ، المرجع السابق ،ص344.

[2]- العقيد الحاج لخضر عبيدي مناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية من مفجري الثورة بالمنطقة الأولى بالأوراس، قائد الولاية الأولى بالداخل في 1958 شارك في اجتماع الولايات المعارض للحكومة المؤقتة ، التحق بتونس لحضور اجتماع العقداء العشرة1959 الذي كان فيه من مؤيدي كريم بلقاسم ،كان نائب في المجلس الوطني التأسيسي 1962- 1963 . ينظر: صالح بلحاج، المرجع السابق،ص711.

[3]- محمد العربي مداسي، مغربلو الرمال أوراس النمامشة1954-1959، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والتوزيع ، الجزائر،2011،ص266.

[4]- في كتاب عبد الله مقلاتي ، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية كانت الولاية الثانية في حين كان في كتاب محمد العربي مداسي ،مغربلو الرمال الولاية الخامسة.

[5]- عبد الله مقلاتي و طافر النجود ، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية ، المرجع السابق،ص346،بتصرف.

[6]- مناظل في حزب الشعب الجزائري وعضو في قيادته من 1939-1949 ثم عضو في المجلس الوطني للثورة 1956 ولجنة التنسيق والتنفيذ الثانية أوت1957، مكلف بقسم الشؤون الخارجية ثم وزيرا لها في الحكومة المؤقتة الأولى من سبتمبر1958 إلى مارس1959 بعد ذلك قدم استقالته . ينظر: صالح بلحاج ، المرجع السابق،ص712.

الأمين) برأيه المعادي لرئيس الحكومة المؤقتة متهما إياه بقتله لعميرة وأنه لم يلق بنفسه من الطابق الخامس للعمارة كما يزعم ذلك فكان يسعى لكشف حقيقة وفاته ، كما كان يرى بأحقيته برئاسة الحكومة المؤقتة بحكم سوابقه النضالية في الحركة الوطنية ، وقد تسببت استقالته في فتور وتوقف اجتماع الحكومة المؤقتة[1].

1-اجتماع العقداء العشرة[2]:

في صائفة 1959 اضطرت الحكومة المؤقتة تسليم سلطاتها إلى العقداء العشرة لاعتبارات خاصة منها عدم وجود استراتيجية سياسية وعسكرية في مواجهة العدو ، و استطاع الثلاثي: كريم بلقاسم ، عبد الحفيظ بوصوف و لخضر بن طوبال ، أن يحصلوا على كامل السلطات لعقد الاجتماع الشهير (العقداء العشرة)، وانضم اليهم مسؤولا العمليات العسكرية في الشرق والغرب هما : محمدي السعيد و هواري بومدين وخمسة عقداء آخرين برتبة مسؤول الولاية وهم : الحاج لخضر (الولاية الأولى)، علي كافي (الولاية الثانية)، محمد يزوران – السعيد-(الولاية الثالثة)، سليمان دهيلس[3](الولاية الرابعة)، بو دغن بن علي – لطفي [4]- (الولاية الخامسة)[5] تم عقد هذا الاجتماع بهدف تعيين مجلس وطني جديد يتولى رسم استراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية جديدة لثورتنا ، استغرق هذا الاجتماع مئة يوم في العاصمة تونس ، عاشت الثورة خلالها تقريبا بدون قيادة [6]، وخلال هذا الاجتماع قزمت سلطة كريم بلقاسم من قبل صديقيه عبد

[1]- المرجع نفسه ،ص346.

[2]- يسمى أيضا اجتماع العشرة اجتماعات عقدها في تونس في النصف الثاني من عام1959 عشرة ضباط في جيش التحرير الوطني من رتبة عقيد لحل أزمة في قيادة الجبهة ، نشأت منذ بداية تلك السنة وأدت إلى تجميد الحكومة المؤقتة وبقاء الثورة من دون قيادة العشرة هم : عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، محمدي السعيد، هواري بومدين، علي كافي، حاج لخضر، محمد يازوران، العقيد لطفي والكولونيل صادق . ينظر: صالح بلحاج، المرجع السابق،ص721.

[3]- المدعو العقيد صادق ولد بتيزي وزو سنة 1930 قائد الولاية الرابعة1957،عضو المجلس الوطني للثورة1957-1962، مساعد هواري بومدين في قيادة العمليات العسكرية الغربية أفريل 1958، بعد الاستقلال أصبح من الأعضاء المؤسسين والقياديين لحزب المعارضة جبهة القوى الاشتراكية . ينظر : محمد عباس ، فرسان الحرية ، شهادات تاريخية ، المرجع السابق ،ص87.

[4]- من مدينة تلمسان التحق بصفوف جيش التحرير 1955 مسؤول قسم بتلمسان ثم المنطقة الجنوبية من وهران في 1956 برتبة رائد، في 1957 خلف هواري بومدين على رأس الولاية الخامسة، شارك في اجتماع العقداء العشرة 1959 بعد دورة طرابلس ديسمبر 1959- جانفي 1960 عاد الى الداخل . ينظر: صالح بلحاج، المرجع السابق،ص718.

[5]- بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق،ص104.

[6]- محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، المرجع السابق، ص109.

الحفيظ بو صوف ولخضر بن طوبال اللذان كانا يعتمدان على العقداء وهم ، هواري بومدين ، على كافي والعقيد لطفي لمواجهة طموحات هيمنة كريم بلقاسم الذي كان يعتمد بدوره على العقداء كمحمدي السعيد[1] و محمد يزوران و سليمان دهيلس ، كما عرف هذا الاجتماع مناورات وانقطاعات وهذا ما تمتاز به كل أزمة عميقة وهو ما جعل الاجتماع يدوم أربعة أشهر، ولما كان هواري بومدين و على كافي و العقيد لطفي يقلقون كريم بلقاسم بمواقفهم المعادية قرر القيام بتوقيفهم بدعم من الفارين من الجيش الفرنسي ، لكن خطته فشلت بعد ضغوطات عبدالحفيظ بوصوف و لخضر بن طوبال[2].

وتقرر عقد اجتماع المجلس الوطني للثورة ما بين ديسمبر 1959 إلى جانفي 1960 بعد مناقشات ماراطونية انتهت هذه المداولات بإنشاء اللجنة الوزارية للحرب، جانفي 1960 التي اسندت مهامها لكريم بلقاسم ، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف ، بعد إلغاء وزارة القوات المسلحة[3] وأوكلت مهمة تنسيق كل عمليات جيش التحرير وتوحيدها في الداخل كما في الخارج إلى هيئة الأركان الفتية ، ووضعت تحت قيادة لجنة الوزارات للحرب[4].

2-الصراع بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة :

شرعت هيئة الأركان في ممارسة مهامها ابتداء من 23 فيفري1960 أسندت مهمة قيادتها لهواري بومدين وتتكون من علي منجلي[5] ، قايد أحمد[6]و عز الدين

---

[1]- أحد نواب كريم بلقاسم قائد الولاية الثالثة من 1956-1957 ، مسؤول قيادة العمليات العسكرية الشرقية (أفريل 1958) وهيئة الأركان الشرقية (أكتوبر 1958 – ديسمبر1959) أيد كريم بلقاسم في اجتماع العقداء العشرة1959، وزير دولة في الحكومة المؤقتة الثانية والثالثة (1960-1962) نائب المجلس وعضو في حكومة أحمد بن بلة الأولى مكلف بوزارة المجاهدين ديسمبر 1962 . ينظر: صالح بلحاج ، المرجع السابق ،ص715.

[2]- عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية 1958- 1999، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2001،ص43-44.

[3]- محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص110.

4- محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر و الرمز و المآل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص570.

5- ولد المناضل بعزابة بسكيكدة في 7ديسمبر1922، والتحق بحزب الشعب سنة1942 سجن بسبب نشاطه بعد حوادث 8ماي 1945 كان أثناء أزمة الحزب أقرب إلى المركزيين، إلتحق بجبهة التحرير بعد أحداث أوت 1955 ، اختاره هواري بومدين الى جانبه في هيئة الأركان العامة بعد الإستقلال أصبح نائبا لرئيس المجلس الوطني . ينظر : محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق،ص418.

6- يدعى الرائد سي سليمان التحق بجبهة التحرير نهاية 1955، عضو بقيادة الولاية الخامسة بوجدة من 1956-1957 نائب هواري بومدين في 1958 ، عضو في قيادة الأركان العامة من 1960إلى 1962 من أبرز المعارضين لكريم بلقاسم والحكومة المؤقتة من 1961-1962 بعد ذلك تقلد عدة مناصب إلى أن غادر البلاد في 1972 بسبب خلافه مع هواري بومدين توفي بالمغرب في مارس 1978. ينظر: صالح بلحاج، المرجع السابق ،ص717.

زراري[1] ، وكان الإعتقاد الراسخ عندهم هو توحيد جيش التحرير الوطني وجعله يعمل تحت قيادة موحدة ليصبح أكثر انسجاما وفعالية ، سواء في الداخل أو في الخارج [2] لكن هيئة الأركان لم تتمكن من تحقيق المهمة التي جاءت من أجلها إلا جزئيا ، وذلك أن نفوذها على الولايات كان ضعيفا فالعلاقة كانت تتلخص في مراسلات و اتصالات لاسلكية [3].

ومع مرور الوقت ظهرت الكثير من الخلافات بين اللجنة الوزارية وهيئة الأركان وتسببت هذه الخلافات في أزمة سلطة بين العسكريين القدامى كريم بلقاسم ، لخضر بن طوبال و عبد الحفظ بوصوف و العسكريين الجدد وهم أعضاء هيئة الأركان فبمجرد شعور القدامى أن العسكريين الجدد أخذوا مكانتهم بدأوا بالضغط على رئيس الحكومة لإعطاء أوامره لهيئة الأركان بضرورة الدخول إلى الجزائر ، حيث كان يعتقد العسكريين القدامى أن دخول هيئة الأركان إلى الداخل سيؤدي إلى إلغاءها عمليا[4].

وقد تأزمت الأمور أكثر فأكثر بين قيادة الأركان العامة و الحكومة المؤقتة ففي، 15 جويلية 1961 قامت هيئة الأركان بتقديم استقالتها إلى الحكومة المؤقتة وذلك على إثر حادثة اسقاط الطائرة الفرنسية من طرف وحدات جيش الحدود في 21 جوان 1961 بالتراب التونسي وأسر طيارها ، بعد أن قام بقنبلة مركز ملاق التابع لوحدات جيش التحرير [5]، لكن بضغط من الحبيب بورقيبة قامت الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس بتسليم هذا الطيار إلى الحكومة الفرنسية ، و الهدف الأساسي من وراء هذه الاستقالة هو تخليص هيئة الأركان من سلطة الحكومة المؤقتة [6].

1- الرائد عز الدين اسمه رابح زراري إلتحق بجيش التحرير في 1955، سجن في 1956 في 1958 أصبح قائدا عسكريا للولاية الرابعة في مارس 1959 غادر الجزائر إلى تونس، عضو في المجلس الوطني من1959إلى 1962 و قيادة الأركان قائد المنطقة المستقلة للجزائر في 1962. ينظر: صالح بلحاج، المرجع السابق،ص716.
2- إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني 1954-1962 ، المرجع السابق،ص95.
3- محمد تقية، المرجع السابق، ص570.
4- رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين،ط1، دار المعرفة، الجزائر، 1999، ص96.
5- سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص62.
6- رابح لونيسي ، المرجع السابق،ص98.

كما استمر الخلاف بين الحكومة المؤقتة الثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة وهيئة الأركان في المفاوضات التي جرت بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية، فقد اعتبرت هيئة الأركان أن الحكومة الجزائرية المؤقتة قامت بتنازلات في هذه المفاوضات وأن تفاوضها في هذا الوقت مجازفة بالثورة ، وفي المقابل كانت هيئة الأركان تزيد من تعزيز الكفاح المسلح لأجل التفاوض من موقع قوة [1].

ومجمل القول أن ظهور الحكومة المؤقتة كان نتيجة حتمية سياسية فرضتها تطورات الأحداث التي فرضتها الثورة ، إلا أنها (ح ج م)عرفت الكثير من الأزمات سواء أزمة القيادة أو صراع الشخصيات مما فرض عليها تسليم سلطتها إلى العقداء العشرة في 1959 ، والتي نتج عنها استحداث هيئة الأركان بعد أن كانت لجنة العمليات العسكرية COM، هذه الأخيرة التي استقلت عن الحكومة المؤقتة وحاولت الإنفراد بالحكم في الجانب العسكري.

المبحث الرابع: أزمة صائفة 1962

لقد ازدادت حدة الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان خاصة بعد تدخل هذه الأخيرة في الأمور السياسية ومحاولتها فرض قرارات على الحكومة المؤقتة، واستفحل هذا الصراع خاصة بعد توقيع اتفاقية إيفان في 19 مارس 1962، والإعلان الرسمي عن وقف إطلاق النار[2]، وقد كان المتصارعون ينطلقون من مواقف إيديولوجية مختلفة يمكن حصرها في موقفين :

الأول يرى أن كفاح حرب التحرير الوطني انتهى بالاستقلال (وقف إطلاق النار) ، وكان وراءه العديد من السياسيين والحكومة المؤقتة .

أما الثاني فقد رفض الاتفاقية ورأى فيها تنازل وأن هذا الاستقلال مجرد الخطوة الأولى التي يجب أن يتلوها استكمال الحرية الأساسية بحرية اقتصادية واجتماعية وثقافية

[1]- سيد علي أحمد مسعود، المرجع نفسه، ص63.
[2]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص200-201.

و يرى فيها (الاتفاقية) مرحلة يجب ان تطوى بأي وسيلة ممكنة ومثل هذا الموقف قيادة أركان الجيش برئاسة هواري بومدين[1].

وبعد اتفاقية افيان ظهر صراع من نوع جديد تمثل في السباق نحو السلطة ، وذلك بعد تحالفات من أجل الهدف المنشود فقد كانت قيادة جيش التحرير قد استقرت ارادتها بعد مناقشات متصلة مع الزعماء الخمسة المحررين [2]، على التحالف و التعاون مع أحمد بن بلة ضد الحكومة الجزائرية المؤقتة[3].

انفجرت هذه الصراعات علانية أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد ما بين 28 ماي و5 جوان 1962 في طرابلس الليبية ،وتركزت مباشرة على مستوى الخصوصيات الشخصية و تلك النزاعات التي نشأت وتراكمت على طول فترة الصراع المسلح، وازدادت خطورة الأزمة بعدما وُضعت الحكومة المؤقتة موضع الاتهام لاسيما من أعضاء هيئة الأركان [4] وقد انتقدتها في توقيع اتفاقية افيان ، لأنها حسبها كانت ترمي لأن تؤسس في الجزائر نظاما استعماريا جديدا بعد الاستقلال من خلال بعض النقاط منها احتفاظ الجيش الفرنسي بقاعدة المرسى الكبير لمدة 15سنة ومواصلة التجارب النووية الفرنسية في قاعدة عين آكر[5].

وتوج هذا الاجتماع التاريخي ببيانه المعروف بميثاق طرابلس وهو البرنامج الذي حدد طبيعة الكسب الذي حصلت عليه الجزائر من اتفاقيات افيان ، كما حرص البرنامج على تحديد القيود الاقتصادية والاجتماعية التي نصت عليها هذه الأخيرة(اتفاقية افيان)، وكذا التخلص من القيود العسكرية ، وفي هذا الصدد يقول هواري بومدين: "إن هذا الحرص أردنا به أن نعمق في الوجدان الجزائري أن الاستقلال الذي تحصلنا عليه مازال

[1]- محي الدين عميمور، نظرة في مرآة عاكسة على عتبة الألفية الثالثة، موفم للنشر، الجزائر،2007،ص68.
[2]- نفسه ،ص 68.
[3]- لطفي الخولي ، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي دار الهدى، الجزائر،1975،ص30.
[4]- مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، تر: منير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1980، ص478.
[5]- عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق،ص61.

منقوصا يثقله احتلال عسكري وقيود اقتصادية وثقافية و بالتالي فإن معركة التحرير لم تنته بعد انما انتقلت إلى وضعية جديدة ..."[1].

صادق المجلس الوطني للثورة على برنامج طرابلس لكنه لم ينه أشغاله بل توقف عند مسألة تشكيل الهيئات التي تتولى المسؤوليات العليا في تسيير شؤون البلاد ، حيث حدث انقسام داخل المجلس الوطني للثورة جسده اتجاهان رئيسيان يختلفان في نظرتهما إلى تشكيل المكتب السياسي :

الأول بزعامة أحمد بن بلة الذي يرى أن المكتب السياسي المزمع انتخابه يجب أن يتكون من سبعة أعضاء وهم : الخمسة الذين أطلق صراحهم زائد الحاج بن علا ومحمدي السعيد، وأن تعطي له كل الصلاحيات اللازمة لقيادة البلاد إلى أن يتم تزويده بالمؤسسات الشرعية المنتخبة.

أما الثاني فقد تزعمه كريم بالقاسم الذي اقترح مكتب سياسي يتكون من تسعة أعضاء و هم لخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوصوف ، رابح بيطاط ، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف، أحمد بن بلة ، سعد دحلب، و كريم بلقاسم[2] لكن الاقتراحان رفضا بالأغلبية في بادئ الأمر من قبل أعضاء الحكومة وهو ما دفع بن يوسف بن خدة إلى إصدار قرار بعزل هيئة الأركان يوم 20 جوان 1962 غير أنه تم رفض هذا القرار[3]، وبهذا انقسمت جبهة التحرير الوطني إلى فئتين متصارعتين :

- ✓ الفئة الأولى تضم الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة ومعها الولاية الثانية الثالثة والرابعة و فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني .
- ✓ أما الفئة الثانية فتضم قيادة هيئة الأركان برئاسة هواري بومدين وأحمد بن بلة ، ومعها الولاية الأولى، الخامسة والسادسة و جيش الحدود الذي يثق فيه

[1]- لطفي الخولي، المصدر السابق،ص.90
[2]- نادية بلواضح ، المرجع السابق، ص51 .
[3]- علي كافي ،المصدر السابق، ص283.

هواري بومدين، وقد فرض هذا الجيش قوته على حل الصراع القائم بين القادة بسبب وحدته وتماسكه[1].

و في الأخير تم تشكيل المكتب السياسي من سبعة أعضاء التي اقترحها أحمد بن بلة نتيجة لقوة هذا الخير الذي وقف بجانبه قيادة هيئة الاركان و جيش الحدود[2] وفي هذا الصدد يقول أحمد بن بلة في مذكراته: " تم انهاء مؤتمر طرابلس بإعلان تركيب المكتب السياسي ومعارضة الحكومة المؤقتة به حتى قبل أن يسفر الاستفتاء عن الاستقلال "[3] .

و بعد الإعلان عن تشكيل المكتب السياسي عمت الفوضى داخل قاعة الاجتماع و غادر الكثير من المؤتمرين ، المؤتمر دون التوقيع على محضره ، وكان على رأس المغادرين رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة[4]، ليسجل أحمد بن بلة هو الآخر خروجه وهكذا انتقل الصراع بين الحكومة وقيادة الأركان العامة إلى صراع بين مجموعة تلمسان بقيادة الثنائي أحمد بن بلة و هواري بومدين ، ومجموعة تيزي وزو بقيادة كريم بلقاسم و محمد بوضياف و كانت مجموعة تلمسان تسيطر على قوات جيش الحدود والولاية الأولى بقيادة الطاهر الزبيري والخامسة بقيادة العقيد عثمان و السادسة بقيادة العقيد محمد شعباني ولم يبق لمجموعة تلمسان إلا السيطرة على الولايات الثانية ، الثالثة والرابعة وقد استطاعت هذه المجموعة كسب جزء هام من الولاية الثالثة و تتمثل في القوات المرابطة في وادي الصومام ببجاية بقيادة محمد بن يحي المدعو علاوة ، كما قامت بالهجوم على الولاية الثالثة التي كانت تحت قيادة صالح بوبنيدر المدعو(صوت العرب) وضمتها إليها [5]، أما الولاية الرابعة بقيادة العقيد يوسف الخطيب (تتميز بحسن التنظيم) فقد أصرت على الحياد في الموضوع ،و ما يميز هذه الولاية أنها تسيطر على العاصمة و المرافق الأساسية الضرورية للدولة [6]، أما الولاية الثالثة التي كانت تحت قيادة العقيد

[1]- غازي حيدوسي ، الجزائر التحرير الناقص، دار الطليعة ، لبنان ،1997،ص24.
[2]- حظيت قائمة أحمد بن بلة بتأييد33عضو مقابل 31 لقائمة كريم بلقاسم . ينظر: نادية بلواضح ، المرجع نفسه، ص 49.
[3]- روبير ميلر، المصدر السابق،ص201.
[4]- سعد دحلب ، المصدر السابق،ص80.
[5]- رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع ،المرجع السابق،ص63.
[6]- نفسه، ص64.

محند أولحاج فقد وقفت إلى جماعة تيزي وزو بقيادة كريم بلقاسم و محمد بوضياف [1]، وبأمر من بن بلة زحفت القوات الموالية له على العاصمة يوم 23 أوت 1962 ، (ينظر الملحق رقم 03) ، فاصطدمت بقوات الولاية الثالثة والرابعة عند مداخل البويرة المدية و البليدة ليسقط أكثر من ألف جزائري في مواجهات دامية بين الإخوة فخرج الشعب إلى الطرقات والشوارع ينادي بوقف القتال رافعا شعار " سبع سنين بركات " وبعد ذلك توصلت الأطراف المتصارعة الى اتفاق ينهي الاقتتال ، ويسمح بدخول قوات أحمد بن بلة و هواري بومدين إلى العاصمة [2]، وتم في 13 أوت 1962 تنصيب المكتب السياسي الذي شكله أحمد بن بلة ، وبهذا طويت صفحة من صفحات الصراع في تاريخ الجزائر [3] .

[1]- نادية بلواضح، المرجع السابق،ص70.
[2]- رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين، المرجع السابق ،ص 66.
[3]- نفسه ، ص66.

الفصل الثاني:فترة حكم أحمد بن بلة 1962-1965.

- ✓المبحث الأول : : **وصول بن بلة الى السلطة وخياراته السياسية.**
- ✓المبحث الثاني : **الخلافات الايديولوجية و السياسية ضد نظام بن بلة.**
- ✓ المبحث الثالث : **الحركات المناوئة لنظام احمد بن بلة _حركة شعباني_ "أنموذج".**
- ✓المبحث الرابع : **حركه 19 جوان1965.**

الفصل الثاني : فترة حكم بن بلة في الجزائر 1962-1965

كانت المشاكل التي واجهتها الجزائر غداة الاستقلال جد معقدة، من خسائر مادية و بشرية فادحة، التي خلفتها سبع سنوات ونصف من الثورة بالإضافة إلى المشاكل التي تولدت عن الاستعمار، هذه الظروف القاسية سببت للجزائر المستقلة مشاكل رهيبة فقد وجدت نفسها مع جمع من المعتقلين، واللاجئين والنازحين نحو المدن، المقصيين من الدوائر الاقتصادية، والمحرومين من الأنشطة ومن ظروف الحياة العادية[1] .

ويضاف إليها الأفعال الإجرامية التي قامت بها منظمة الجيش السري الفرنسي عام 1962المتمثلة في تقتيل الجزائريين الأبرياء، وأعمال تفجير البنايات وحرق مكتبة جامعة الجزائر...، وقد كانت سنة 1962 أيضا مضطربة على الصعيد السياسي، وتميزت بتشكيل الجهاز التنفيذي المؤقت و إنشاء قوة محلية[2]، وأزمة داخلية في جيش وجبهة التحرير الوطني و إنشاء أول حكومة جزائرية، وتعيينات في وظائف عليا في الإدارة المركزية، و السلك الدبلوماسي والإداري[3].

[1]- Abed Lhamid Brahimi , L'économie Algérienne (Alger office) , des publaitions$_1$ Universités, 1991, p 77 .

[2]- القوة المحلية أو جيش الجزائر الجزائرية: لقد سمح خطاب الجنرال ديغول حول تقرير مصير الجزائر، في سبتمبر1959، للحكومة الفرنسية بالتخطيط لإنشاء قوة محلية ابتداء من 1960، انطلاق من الاحتياطيين لتشكيل نواة الجيش للجزائر الجزائرية ، وقد وجه الجنرال آيري القائد الأعلى للقوات المسلحة في الجزائر ، مشروع القوة المحلية الى وزير الجيش الفرنسي ، وتشمل جزءا من الحركى و المخازنية و المجموعات المتنقلة للحماية الريفية. ينظر: عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق، ص95 .

[3]- عبد الحميد براهيمي، المرجع نفسه، ص95.

المبحث الأول: وصول بن بلة إلى السلطة وخياراته السياسية

1 _حكومة بن بلة الأولى:28 -09- 1962(تنظيما وهيكلة):

كلف أحمد بن بلة[1] من الجمعية التأسيسية[2] بتشكيل أول حكومة جزائرية بعد استرجاع السيادة الوطنية [3].وفي يوم 28 سبتمبر 1962 عقد المجلس الوطني التأسيسي – هيئة البرلمان – دورته الثالثة لمنح الثقة لحكومة بن بلة– رئيسا –وقد افتتح الجلسة رئيس(م و ت) فرحات عباس، و بهذه المناسبة القى أحمد بن بلة خطابا فيما يخص الموضوع[4]، وبعد هذا الخطاب الوزاري عرض بن بلة قائمة وزرائه(ينظر الملحق 04)، ومما يلاحظ أن هذه الحكومة تشكلت من رئيس حكومة أحمد بن بلة، ونائبه رابح بيطاط و 17 وزيرا فعليا ولم يبق من ممثلي الحكومة المؤقتة سوى عنصرين وهما أحمد فرانسيس و أحمد توفيق المدني وكانا قد امتلكا الخبرة و التجربة مع الحكومة المؤقتة[5].

وهذا دون السماح بالمناقشة في ظل الظروف السياسية و الاقتصادية للبلاد حسبه، وقد تحصلت الحكومة على موافقة الجمعية ب 158 صوتا من أصل 178 صوتا لنواب حضروا الجلسة الثالثة، لتنصيب أول حكومة جزائرية، وامتناع 19 عضوا عن التصويت، وصوت واحد ضد تنصيب الحكومة ووزرائها، وهذا وفقا للجريدة الرسمية عدد3 /1962، وأصبحت المهمة الرئيسية للحكومة الوطنية الالتزام ببرنامج طرابلس و هو العمل على تطهير الاستقلال من جميع القيود الموجودة في اتفاقيات ايفيان[6].

---

[1]- ولد عام 1912 ، انخرط في حزب الشعب الجزائري وعمره 15 عاما، برزت زعامته للمرة الأولى سنة 1949 بعد حادث السطو على بريد وهران، الذي سجن على اثره وبعد فراره في 1952 توجه الى القاهرة ليكمل مسيرته النضالية، عضو في مجموعة (9) المجرة للثورة ،ممثل الثورة بالقاهرة، سجن في 22 اكتوبر 1956 اثر قرصنة الطائرة. ينظر: روبير ميلر، مذكرات أحمد بن بلة، ط3 ، تر: عفيف الأخضر ، منشورات دار الآداب، بيروت ، 1981، ص ص 2-9.

[2]- الجمعية التأسيسية تكونت في سبتمبر 1962، و اعلنت عن قيام الجمهورية الجزائرية في 26 سبتمبر 1962.

[3]- وزارة الثقافة ، رجال من ذاكرة الجزائر، ج2 ، منشورات وزارة الثقافة ، الجزائر، 2013، ص27.

[4]- يحي أبو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة ، ناشري nachiri. net ، 2003، ص20.

[5]- جمال بلفردي ، تصورات السلطة عند النخبة الثورية الجزائرية 1962-1978، أطروحة دكتوراه، إشراف ، خيثر عبد النور، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة بوزريعة، الجزائر ، 2014، غير منشور، ص52.

[6]- جمال بلفردي، المرجع السابق، ص 54.

وفيما يخص الدستور فهو من مهام المجلس الذي يتولى السيادة الوطنية وعليه يستجيب لمصالح الشعب الجزائري، كما شكلت الثورة الديمقراطية الشعبية أهم الأسس التي تبنى عليها الجزائر (الصبغة الاشتراكية) وتنفيذ ما جاء به برنامج طرابلس، لتحقيق الاستقلال بالبناء و التشييد، و الاصلاح الزراعي و الصناعي و توفير الامن[1].

مما يلاحظ أن الحكومة الجزائرية الأولى برغم من وجود وجوه مختلفة من حيث الانتماء الإيديولوجي، إلا أن الانطباع الأول يوحي وكأن جماعة تلمسان هي التي تحتكر السلطة مع إشراك المؤيدين لها و المقربين للرئيس ، وقد كان أحمد بن بلة صاحب القرار في الحكومة، وكانت المعارضة تحترس من الرجل أكثر مما تحترس من برنامجه وفريقه.[2]

2_ دستور 1963 وحكومة أحمد بن بلة الثانية:

بعد أن انتقد فرحات عباس الخيار الاشتراكي الشيوعي والماركسية اليسارية، و الحكم الفردي الرئاسي من خلال مشروع الدستور المقدم الذي يجعل من رئيس الجمهورية رئيسا للدولة و الحكومة وأمينا عاما للحزب وتعيين الوزراء ...هي ديكتاتورية حسبه ، قدم استقالته من على رأس الجمعية التأسيسية ، حيث فتحت استقالته مجالا واسعا لتسريع عملية المصادقة على الدستور، وقد نوقش دستور(مشروع) أحمد بن بلة في 1963/8/24من طرف النواب، ودامت مناقشته خمسة أيام وتم التصويت الشكلي على الدستور يوم 28 /1963/8،[3] 139 صوت بنعم و 23 بلا و 8 أصوات ملغاة من أصل 179 نائب ناخب.تم استفتاء الشعب يوم8 /9/ 1963واعلن عنها يوم1963/9/10ومصادقة اللجنة الوطنية الدستورية برئاسة مصطفى الهادي، ورئيس الغرفة صديق اوصديق والحاج دريس بوحيدر، وزرطال، وروبرت اشوشي، والتي اعلنت نتائج الاستفاء[4] .

---

[1] - المرجع نفسه ، ص55.

2 - الطاهر بن خرف الله ، النخبة الجزائرية الحاكمة في الجزائر1962-1989،ج2، دار هومة ، الجزائر ،2007، ص16.

3- يرى البعض ان عدد الأصوات بلغ (133) صوتا و امتناع (8) نواب عن التصويت و غياب (22) نائب عن جلسة التصويت . ينظر: رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق، ص64.

[4]- جمال بلفردي ، المرجع السابق، ص74.

وبعد الاستفتاء و موافقة الشعب على الدستور الجديد أصبح أحمد بن بلة يحظى بالمكانة التي كان يتمناها في الجمعية الوطنية ، وكان المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية الجزائرية، بعد تزكية مطلقة من طرف نواب الجمعية الوطنية، وهذا بمقتضى الدستور المصادق عليه10 /9/ 1963.

وجرت الانتخابات الرئاسية يوم1963/9/15وقد صوت لصالح أحمد بن بلة وبأغلبية مطلقة ، تجاوزت 88 بالمائة، وأدى اليمين الدستوري يوم1963/9/18 ،و إعلان حكومته الثانية يوم1963/9/20 أمام الجمعية التأسيسية [1]وقد عكست الحكومة الجديدة، الأهمية المتزايدة للعسكريين و تدني أهمية السياسيين، ورافقت هذه التغييرات في تركيب الحكومة إجراءات سياسية، مثل التأكيد ودعم التسيير الذاتي وتأميم المشاريع الزراعية و الصناعية، تميزت هذه الحكومة بتجميع الوزارات فأصبحت 11 وزارة بعد دمج عدد منها في ثلاث وزارات كبيرة هي :

- ✓ الاقتصاد الوطني (وزارة المالية والصناعة و الطاقة و التجارة)
- ✓ التوجيه الوطني (وزارتي التربية الوطنية و الاعلام)
- ✓ الشؤون الاجتماعية (وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية، والصحة وقدماء المجاهدين).

كما تخلص أحمد بن بلة في هذه الحكومة من بعض وزراء الحكومة السابقين، والذين عارضوه (او اختلفوا معه) وهم السادة : أحمد بومنجل، لعروسي خليفة و موسى حساني[2] (ينظر الملحق رقم 05).

3_ ميثاق الجزائر1964:

بعد عقد المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني ما بين 21-16 أفريل 1964 ، تم المصادقة على ميثاق الجزائر[3] وهذا بصفته المعدلة، كمحاولة أولى لوضع برنامج الحزب

---

[1]- جمال بلفردي ،نفسه، ص 75.
[2]- الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص ص23-24.
[3]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق ،ص 220.

المنهجي، منذ 1962 و التمهيد النهائي المكمل لبرنامج طرابلس، غير أنه أكثر منه شمولا، كما أعاد التعريف بأهداف الحزب في توجهات التأميم و الإصلاح الزراعي و التعريب .

ومشروع ميثاق الجزائر يشير إلى طبيعة السلطة الثورية معتمدا على الدفاع عن مصالح الفئات الكادحة، والتي تعمل ضد البرجوازية البيروقراطية، والديناميكية الاجتماعية، التي برزت لصالح الانفتاح الاشتراكي، فأغلبية العمال و الفلاحين كانت تعيش تحت البؤس، وهكذا ساهمت الوضعية العامة بالتعجيل في ترسيم الإجراءات المتعلقة بهذا الأمر، كما أظهر سلبية العناصر الرأسمالية المشكلة من البرجوازية التي أصبحت عائقا في وجه السياسات الثورية، وتعبئة الجماهير ضد هذه القوى[1].

فقد اعتبر ميثاق الجزائر أن السبيل الوحيد للنهوض بالقطاع الاقتصادي، هو الاشتراكية، وبهذا فإن هذا الميثاق حدد معالمها في هذه المرحلة، من تاريخ الجزائر ولو نسبيا، لإجراء عملية الانتقال بالطريقة السلسة و المتسلسلة كما حددتها وثيقة طرابلس، ويبقى هيكل حزبي متين قادر على تعبئة الجماهير[2].

وما نستنتجه أن ميثاق الجزائر 1964 كان الموجه والمراقب لسياسة الأمة، ومسير للدولة كحزب ثوري وتحديد علاقته بالدولة ومؤسساتها، وحامل لواء بناء المجتمع الاشتراكي، لسلطة السياسية القائمة في عهد أحمد بن بلة .

وتوصل ميثاق الجزائر أيضا إلى الإقرار بالحزب الواحد، استمرارا لما جاء في ميثاق طرابلس، فتعدد الاحزاب لا يعد مقياسا للديمقراطية ولا مقياسا للحرية حسبه وان الحزب مفتوح امام كل الجزائريين، والمناضلين الذين لديهم مسؤوليات التسيير و الالتزامات المفروضة عليهم داخل هذا الكيان القديم الجديد(ج ت و)[3].

[1]- جمال بلفردي، المرجع السابق، ص ص 119-220.
[2]- نفسه، ص 126.
[3]- نفسه ، ص 127-140، (بتصرف).

4 _حكومة بن بلة الثالثة (الاتجاه نحو الانقلاب):

بعد عام من الإعلان عن الحكومة الثانية جرى تعديل جديد فيها في1964/9/2 واعادة تنظيم و تجديد الحكومة، بهدف تحقيق بعض اللامركزية، فظهرت ستة عشر وزارة بعد تقسيم الوزارات الثلاث الكبرى، كما تحولت بعض الوزارات(الداخلية، المالية، الإعلام) إلى مديريات عامة مرتبطة بالرئاسة، كما سيبقى يشرف عليها احمد بن بلة بنفسه (ينظر الملحق رقم 06).

حاول احمد بن بلة في هذه الحكومة و بعدما ازداد اعتماده على العسكريين أن يحد من سلطة هواري بومدين عن طريق تقليص صلاحيات صديقي هذا الأخير وهما وزيرا الداخلية و الخارجية(احمد مدغري[1] و عبد العزيز[2] بوتفليقة)[3].

في مطلع جويلية 1964 اصدر مرسوم خاص متعلق بانتقال سلطات الولاة من الوزارة الداخلية بقيادة احمد مدغري الى رئاسة الجمهورية، كما تم تكوين فيالق الميليشيات الشعبية المسلحة بقيادة محمود قتر، الذي تم تعيينه من طرف الأمين العام للحزب ورئيس المكتب السياسي لحماية مسيرة الثورة الاشتراكية، من جهة وإبعاد ضغوطات الجيش من جهة أخرى على الحزب، وهذا وفق الخط السياسي لميثاق الجزائر [4].

العمل وفق المادة 59 من دستور 1963 خولت رئيس الجمهورية التحكم في الهيئات الدستورية القائمة[5]، واستمر العمل بها إلى غاية 1965 و تدعمت سلطة رئيس الجمهورية بالنيابة عن الهيئات الدستورية الشرعية، كآلية انتخاب داخل الجمعية الوطنية، والتي

[1]- يلقب بسي سليمان التحق بالثورة 1956 في مدينة وجدة ،اصبح وزير الداخلية في عهد بن بلة، بعد التقليص من صلاحياته قدم استقالته ،ليعود الى منصبه بعد سنة 1965، و استمر فيه حتى 1974. ينظر : رابح لونيسي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2011، ص179.

[2]- المدعو عبد القادر ولد في مارس 1937، التحق بالثورة 1957، عين مراقبا في الولاية الخامسة ، عضو في قيادة العمليات العسكرية بالغرب ثم هيئة الاركان بعد الاستقلال عين في المجلس التأسيسي ثم وزير الشباب والرياضة ،في 1963 أصبح وزيرا للخارجية و استمر فيه إلى غاية 1978، و في افريل 1999 أصبح رئيس للجمهورية. ينظر : رابح لونيسي، المرجع نفسه ، ص 127.

[3]- الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص25.

[4]- جمال بلفردي، المرجع السابق، ص ص150- 151.

[5]- يقول احمد بن بلة : " طبقا لرغبات الشعب و ج ت و... ومن الآن فصاعدا أمارس السلطات الواسعة".ينظر، الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص 51.

حددها بطريقة الاقتراع بواسطة القائمة الولائية[1] وفي دورة واحدة، وجرت انتخابات الجمعية الوطنية يوم1964/9/20 وحسب الطاهر بن خرف الله فان هناك زيادة في عدد المسجلين الذي بلغ عددهم 6248280 ، و المصوتون 5343911 و قد ازدادت نسبة الامتناع بمقارنة الانتخابات الرئيسية وخاصة الجهوية في ولاتي تيزي وزو وسطيف ، حيث أن نسبة الامتناع 57 بالمئة بتيزي وزو وذلك باستمرار اعتصام آيت احمد بمنطقة القبائل[2].

قام أحمد بن بلة بتعديل وزاري يوم1964/12/2 ليكرس المركزية الديمقراطية و مراقبة القطاعات الاكثر حساسية من قبل رئيس الحكومة الجزائرية الثالثة.

يشير مرسوم رقم 333 /64 المؤرخ في2 /12 / 1964 الجريدة الرسمية عدد(55) 1964/12/2 ، إلى أعضاء الحكومة المعينين من طرف رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء و الاطلاع على المادة 47 من الدستور تخول لرئيس الجمهورية بتعيين أعضاء حكومته و يقوم بمهام وزارة الداخلية أيضا[3].

وما يلاحظ أن الخيارات السياسية لأحمد بن بلة1962- 1965 جاءت لتكرس سلطته في الحكومة و في الحزب (جبهة التحرير الوطني) و قد حملت حكومته الأولي و الثانية طابع عسكري فقد كان جل وزراءه عسكريون و جنرالات ، وقد مارس أحمد بن بلة كامل سلطته خاصة بعد دستور1963 ،وميثاق الجزائر 1964 ،اللذان أكدا على الخيار الاشتراكي و سياسية الحزب الواحد سياسيا و التسيير الذاتي اقتصاديا، لكن الحكومة الثالثة لأحمد بن بلة كان لها الاثر السلبي عليه خاصة بالقرارات التي يتخذها وحده دون العودة للجمعية الوطنية التي مهدت للمعارضة و الانقلاب ضده هذا ما نتطرق اليه في المباحث القادمة.

[1]- آلية انتخاب الجمعية ناتج عن مرسوم 29أفريل 1963 و قانون 25 أوت 1965 الذي يحدد الاقتراع بواسطة القائمة الولائية حسب الاغلبية في دورة واحد، و خفض عدد النواب من 196-138. ينظر: الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق ص52.

[2]- الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص 52.

[3]- جمال بلفردي ، المرجع السابق، ص153.

المبحث الثاني :الخلافات الإيديولوجية و السياسية لنظام أحمد بن بلة

شهدت فترة حكم احمد بن بلة العديد من مظاهر ألللاستقرار نتيجة استمرار تدفق ارهاصات صيف1962 ، و انعكاسات ذلك على مختلف اطياف النخب الثورية ، و التي اشطرت الى طرائق عدة في اتجاهاتها السياسية المختلفة فمنها من ساير السلطة سياسيا و منها من اتجه الى العمل العسكري، مشكلة من مجموعها معارضات متعددة اتجاه نظام حكم الرئيس احمد بن بلة[1].

1_الحزب الشيوعي الجزائري (PCA)

الشيء الملاحظ على هذا الحزب و هذه المعارضة انها معارضة يسارية، حاولت الوقوف في وجه سيادة حزب جبهة التحرير الوطني في البلاد ، [2]إن الحزب الشيوعي ظهر بشكله اللائق به بعد مشاركة عناصره في تحرير ميثاق طرابلس لتركيبة المكتب السياسي مع ترك المسافة الفاصلة بينه وبين جبهة التحرير الوطني و بالضبط بعد الإعلان الذي أصدره رئيس الحزب الشيوعي بشير حاج علي يوم 17 جويلية 1962 أين اقر بالهيكلة الجديدة للحزب و المبنية على شكل هرمي تتربع اللجنة المركزية فيه على هياكل الحزب الشيوعي.

وذهب بشير حاج علي إلى ابعد من ذلك عندما قرر الذهاب للمشاركة في انتخابات دستور 1963 و الموافقة على برنامج الجبهة و التكييف مع حقائق و ظروف البلد، وهي رغبة تنم على الحفاظ على مكتسبات الحزب الخاصة بالهياكل، و استحضر مشاركة اطارات الحزب في الثورة التحريرية[3].

تميزت العناصر الشيوعية بسرعة المبادرة و استغلالها لعملية النشر في الجرائد مما ادى الى تطور حركة طبع و نشر و توزيع جريدة الجزائر الجمهورية [4]الناطق الرسمي

[1]- جمال بلفردي ، المرجع السابق، ص 84.

[2]- ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس احمد بن بلة، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 82.

[3] - Herve Bouges , L'Algérie à l'épreuve du pouvoir 1962-1967, (préface) jaques Berque éditions Bernard grasset , Paris, 1967, p 101 .

[4]- أنشئت الجريدة في 1938، بدعم من بعض الرجال التقدميين من امثال ، البروفيسور شارل اندري جوليان الذي يتولى الاشراف على اللجنة العليا المتوسطية، التي وضعتها الجبهة الشعبية ، و ظهرت كصوت لليسار المعارض بقوة

باسم الحزب الشيوعي الجزائري هذا أكسبه نسبة الشعبية في أوساط المثقفين و طلاب الجامعات لأنها كانت تدافع عنهم، و نقابات العمال و توجيه انتقادات إلى بعض عناصر النظام السياسي نوعا من القلق من الانتقادات التي تحفز المعارضة الشعبية ، و بعدها مباشرة قامت الحكومة بقمع الحزب الشيوعي و منشوراته ، كما تم الإعلان يوم 23 نوفمبر 1962 عن تعليق نشاط الحزب الشيوعي في تلك الفترة الحرجة التي تمر بها الجزائر ، و هذا إما أعلنه العربي بوهالي الأمين العام للحزب الشيوعي يوم 29 نوفمبر 1962مقرا بصعوبة الأداء السياسي بالجزائر و بالتالي فالقرار موجه بالأساس ضد حرية التعددية الحزبية و الحريات العامة خاصة و أن الحزب الشيوعي الجزائري كان قد أعلن عن البرجوازية ، لهذا يطلب بمبدأ تعدد الأحزاب[1].

إلا أن الحزب الشيوعي الجزائري عندما رأى أن قضية الحزب الواحد أصبحت في الجزائر قضية مبدأ بعد دسترته في دستور 1963 ، ففضل تغيير استراتيجية عمله المتمثلة في إدماج مناضليه داخل صفوف الحزب الواحد فأعلن عن حل نفسه سنة 1964ليظهر تحت اسم جديد هو حزب الطليعة الاشتراكية في جانفي 1966 و الذي التحق به بعض أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني و جيش التحرير ، غير أن هذا التطور الحاصل داخل الحزب الشيوعي لم يؤدي بأعضائه إلى التخلي عن إستراتيجية عملهم[2] ، فلم يكن المنطلق الإيديولوجي للشيوعيين يساير و يوافق حكومة أحمد بن بلة في كل الأطروحات و البرامج فبقدر ما عملت قيادة الحزب التي احتواها صاحب السلطة الجديدة للعمل جنبا إلى جنب مع حكومة أحمد بن بلة ،بقدر ما كانت جبهة التحرير الوطني و أجهزتها القيادية أهم دعائم النقد للقيادة الشيوعية (العربي بوهالي ،بشير حاج علي ، أحمد عكش ،بن زين ، الصادق هجوش ، بوعلام خالفة ، هنري علاق) في نقطتين هامتين : ترتكز الأولى على طريقة المعاملات داخل حزب جبهة التحرير الوطني و تغلغل أشخاص لا يريدون سوى الحصول على امتيازات السلطة و تذهب الثانية إلى

ومن الكبار المعارضين لسياسة الادارة التي كانت في خدمتهم. ينظر : هنري علاق، مذكرات جزائرية ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007،ص ص 177-178.

[1]- ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس احمد بن بلة ، المرجع السابق، ص 83.

[2]- نفسه ، ص 86.

إعلانات أحمد بن بلة المذكورة في خطبه لعبارة العربية الإسلامية و الاعتماد على الجماهير الفلاحية الرجعية[1].

2_حزب الثورة الاشتراكية (PRS)

لقد كان محمد بوضياف[2] على خلاف دائم مع أحمد بن بلة حتى حين كانوا داخل السجن في لاسانتي ،ومن جراء الخلاف الدائم طلب بوضياف نقله الى سجن اخر حيث كان يوجد رابح بيطاط ،وهو ما تم فعلا، عشية الاستقلال و اثناء مؤتمر طرابلس، احتدم الخلاف بين الرفقاء ويئس محمد بوضياف من مستوي النقاش الذي تدني، وخرج من الاجتماع ولما ظهرت تكتلات بتلمسان و تيزي وزو تعمق الخلاف بين الطرفين ،حيث كان احمد بن بلة على رأس جماعة تلمسان ومحمد بوضياف كان مع مجموعة تيزي وزو إلى أن أصبح الخلاف ما بعدها تحصيل حاصل و علنيا[3].

ان الاتفاق المعقود بين محمد بوضياف و كريم بلقاسم و محند اولحاج من جهة ، و محمد خيضر من الجهة الثانية فيه اعترف الطرفين بالمكتب السياسي و انهاء مهام المجلس الوطني للثورة و الخروج بتوصية بين المجتمعين على إحياءه دون الحكومة المؤقتة[4].

بعد مرور اسبوع من انتخابات الجمعية التأسيسية لدراسة مشكلة المكتب السياسي[5]، وتثبيت اعضائه السابقين أو تعديل تركيبته، ووافق بوضياف محمد على اعادة تشغيل عضويته داخل المكتب السياسي،غير أن استمرار عمله داخل هذا المكتب ظل متذبذبا

[1]- توفيق المدني ، الحزب الشيوعي الجزائري "حزب الطليعة الاشتراكية" الاحزاب و الحركات الشيوعية و الماركسية العربية ، اشراف، علي ناصر محمد، تنسيق وتحرير فيصل دراج ومحمد جمال باروت ، ج1، الإمارات العربية، د.ت، ص 539.

[2]- ولد محمد بوضياف سنة 1919 بالمسيلة ، عمل في صفوف حزب الشعب الجزائري، عايش احداث 8 ماي 1945، في سنة 1946 عين من طرف الحزب مسؤولا بناحية سطيف ، حضر اجتماع 22 وعين منسق للجنة الخمسة ، التحق بقيادة الثورة في الخارج في 26 اكتوبر 1954، كان من المناضلين المختطفين يوم 22 اكتوبر 1956، شغل منصب وزير دولة و نائب رئيس الحكومة المؤقتة بين 1958-1961، اسس حزب الثورة الاشتراكية في 20 سبتمبر1962، كون اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة جويلية 1964، اغتيل يوم 29 جوان 1992. ينظر : وزارة الدفاع، محمد بوضياف رئيس المجلس الاعلى للدولة، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1992، ص 23- 27.

[3]- محمد بوضياف ، التحضير لأول نوفمبر ، تر: العربي كبوية، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2010، ص 77.

[4] - Ramdan Redjala, L'opposition du puis 1962, « PRS . FFS . PCA »K édition l'harmattan, Paris , 1988,p 38.

[5]- IBID, p 38.

مما ادى به في الاخير الى تقديم استقالته من المكتب السياسي بسبب اقصائه من المشاركة في صنع القرار داخل المكتب، فالكثير من القرارات تم اتخاذها بدونه، مثل وضع القوائم الانتخابية للمجلس التأسيسي، اذ لم يشارك لا من بعيد ولا من قريب في وضعها[1] .

وهكذا انظم محمد بوضياف مع الشخصيات ابو بكر بلقايد[2]، محمد علي عمار لتأسيس حزب الثورة الاشتراكية سريا يوم20 /1962/09 و قد تم تعمد الاعلان عنه في نفس تاريخ اجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي [3]للتدليل و التأكيد على رفضه لها، و كذا عن معارضته الرسمية و العلنية للنظام الذي سينبثق عن هذه الانتخابات[4]، و قامت الحركة السرية لحزب بوضياف بتوزيع منشورات على الطلبة و النقابيين،

لمحاولة من زعيمه السيطرة على الطبقات المثقفة التي تكون فيما بعد طليعة الحزب الذي يؤمن بمبادئه الثورية كحزب يواجه الجماهير ،ويراقب النظام مطبقا في نفس الوقت الاشتراكية العلمية للقضاء على المشاكل السياسية و الاقتصادية، وامبريالية الاقتصاد البرجوازي، غير أن الواقع كشف له محدودية تحقيق الاهداف المسطرة لحزبه[5].

وتكمن اهمية هذا الحزب في نظر محمد بوضياف ،في كونه اول حزب جزائري بأتم معنى الكلمة في تاريخ البلاد، يقوم على الاشتراكية العلمية وحدها ويسعى الى تربية الجماهير ضمن هذا الافق[6]، واستمر بوضياف في ذكر محاسن الاشتراكية العلمية لا الإيديولوجية ،ومنتقدا في نفس الوقت اشتراكية الديماغوجية لبن بلة فهي حسبه خليط من الاشتراكيات (اشتراكية اسلامية ،اشتراكية عربية ،اشتراكية خاصة) انها اشتراكية كل شيء، فنظام بن بلة بالنسبة اليه يحتاج الى شروط الانتقال ،بأيديولوجية واضحة و

[1]- ابراهيم لونسي ، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس احمد بن بلة، المرجع السابق ، ص85.
[2]- من مواليد مارس 1934 بسيدي بلعباس، ساهم في نشاط الحركة الطلابية الثورية ، شارك في اعداد مشروع برنامج فدرالية ج ت و بفرنسا المقدم الى مؤتمر طرابلس 1962، بعد الاستقلال تولى مناصب سياسية سامية ، منها مدير الدراسات لدى رئاسة الجمهورية 1973-1977، كما تولى حقائب وزارية عدة ، كان اخرها في وزارة الاتصال والاعلام سنة 1991، اغتيل في خضم الازمة الدامية التي عرفتها الجزائر في نوفمبر 1995. ينظر : عبد الله مقلاتي ، قاموس أعلام شهداء وابطال الثورة الجزائرية ، المرجع السابق، ص ص 83- 84.
[3]- الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق ، ص 65.
[4]- ابراهيم لونيسي ، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة ، المرجع السابق ، ص 85.
[5] - Ramdan Redjala, OPCIT, p 76 .
[6]- محمد عباس ، اغتيال حلم : احاديث مع بوضياف،دار هومة، الجزائر ، 2009، ص 85.

برنامج محددا و فريقا منسجما وحزب طلائعيا و تطلعا واعيا من الجماهير لتحقيق تلك الاشتراكية، عندما اسس محمد بوضياف هذا الحزب، كان يتوقع ان الكثير من المناضلين سينفصلون عن جبهة التحرير الوطني و سيلتحقون به بحثا عن حلول مغايرة و مثمرة لمشاكل الجزائر المستقلة إلا انه فشل في جعل حزبه بديلا لجبهة التحرير، و كرد فعل من النظام الحاكم على معارضة محمد بوضياف له ،قام باختطافه يوم 21 جوان 1963 بحجة التآمر على النظام مع قوى خارجية في مقدمتها الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة[1]، فقد رأى أن استمرار معارضته للنظام من الداخل ،أصبحت شبه مستحيلة فقرر مغادرة الجزائر إلى تونس في ربيع 1964 ثم المغرب في نفس السنة، وقد حاول بالتنسيق مع حسين آيت احمد، وموسى حساني و العقيد شعباني و الرائد محمد بن احمد ابتداء من 6 جويلية 1964 تأسيس تحالف باسم المجلس الوطني للدفاع عن الثورة (CNDR) يوم 30 جوان[2]1964 .

ما يمكن ملاحظته هنا ان معارضة محمد بوضياف لأحمد بن بلة اتخذت اشكالا مختلفة بين السرية و العلانية، وكانت في جميع مظاهرها محرجة للنظام الجديد الذي يحاول، تثبيت أقدامه في ظروف معقدة جدا...

3_ جبهة القوى الاشتراكية (FFS) :

لقد رفض حسين آيت احمد[3] منذ بداية صيف 1962 ،أن ينضم إلى عضوية المكتب السياسي الذي تم اقتراحه في مؤتمر طرابلس متعجبا بغياب العمل الديمقراطي، و إبعاد ممثلي الشعب في مؤسسات الدولة الفتية ،كما انه استقال من كل مؤسسات جبهة التحرير الوطني في 27 جويلية 1962 ،ومنتقدا عمل جماعة تلمسان[4] ،ولكن هذا لا

[1]- ابراهيم لونيسي ، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس احمد بن بلة ، المرجع السابق ، ص87.
[2]- نفسه.
[3]- ولد بمنطقة القبائل في 1926، انظم الى حزب الشعب 1942، نادى بالكفاح المسلح ، عضو المكتب السياسي 1947- 1949، ساهم في تشكيل المنظمة الخاصة ، اصبح عضو في المجلس الوطني للثورة ،في 22 اكتوبر 1956 تم اختطافه مع رفقائه ، خرج من السجن بعد إعلان وقف إطلاق النار، عارض بن بلة بعد الاستقلال ، حكم عليه بالإعدام و لكنه تصالح مع بن بلة عشية حركة جوان 1965، سجن بعد ذلك ولكنه هرب وعاش في المنفى. ينظر: محمد حربي ، سنوات المخاض ، تر: نجيب عياد ،ط1، مؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص ص 185-186.
[4]- Mouhamed Boudiaf, ou va l'Algérie ? notre révolution, edtionhiwar-com, maison de la presse , Alger , 1964, p 37.

يعني انه كان معارضا لمبدأ تشكيل المكتب و قيادته للجزائر المستقلة و إنما كان يطالب بضرورة توسيعه إلى 14 عضو على الأقل إلا أن اقتراحه لم يؤخذ بعين الاعتبار، وهذا ما يفسر معارضته لتشكيلة المكتب السياسي كجهاز دولة جديد يفتقد للشرعية[1]، و رغم معارضته للنظام أبى إلا أن يشارك بترشيح نفسه و فاز بمقعد نيابي في المجلس الوطني التأسيسي في 20 سبتمبر 1962 وقد ظل على طول عهدته البرلمانية منتقدا غياب الديمقراطية لدى نظام بن بلة، و غياب الأداء السياسي للجمعية و خمول نوابها إثناء المناقشات ،حاول آيت احمد قيادة معارضة داخل المجلس، غير انه لم ينجح في ذلك فقدم استقالته في 24 نوفمبر 1962[2] .

وفي نظر حسين ايت احمد مثلت الاشهر الاولى من سنة 1963 الاختناق السياسي و الاقتصادي للجزائر، فحاول استغلال الاضطراب السياسي الذي وقعت فيه هيئات بن بلة، كما لاحظ وعاش الصراع الخفي ثم العلني بين احمد بن بلة و محمد خيضر و الاعتقالات التي وقعت اثناء هذه الفترة، وذكر في العديد من المرات للصحافة الوطنية ان البلاد على شف ازمة مخفية، وذكر فيها ان النظام يكرس للرداءة و الارتجال[3]، اعلن حسين ايت احمد عن تأسيسه لجبهة القوى الاشتراكية رسميا في 29 سبتمبر 1963 و تمكن من استقطاب العديد من الشخصيات الوطنية و الثورية و على رأسهم العقيد سليمان دهليس القائد الثاني للولاية الرابعة وعلي يحي عبد النور[4]، كما التحق بها كل من بوبكر بالقايد و علي عمار و هم عضوان في حزب الثورة الاشتراكية و تم تحديد العديد من الاهداف للجبهة منها:. تنقية الجيش الوطني الشعبي من المدنيين ،و القضاء على ظاهرة

[1]- ابراهيم لونيسي ، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس احمد بن بلة ، المرجع السابق ، ص 88.
[2]- نفسه.
[3] - Ramdan Redjala, OPCIT, p 146.
[4]- ولد عام 1921 بولاية تيزي وزو ، ناضل مبكرا في صفوف حزب الشعب و ح ا ح د ، وساهم في تعبئة العمال الجزائريين للدفاع عن حقوقهم، التحق مبكرا بصفوف ج ت و، و انتخب عضو في الامانة العامة للعمال الجزائريين في فيفري 1956، بعد الاستقلال تولى عدة مسؤوليات عليا، و دخل بعد عام 1972 ميدان المحاماة و الدفاع عن حقوق الانسان ونال في هذا الميدان شهرة واسعة. ينظر: عبد الله مقلاتي ، قاموس اعلام الشهداء و ابطال الثورة الجزائرية ،المرجع السابق، ص 379.

العشوائية التي يمارسها رئيس الجمهورية، و كذا اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.....[1].

ولقد بدأت الاختلافات الاولية تظهر بين ايت احمد و محمد بوضياف رغم اتفاقهما على معارضة القيادة والسلطة، فالأول نقد مطالبه السياسية و الفكرية، بينما يرى بوضياف ضرورة فهم ما نريده من الاشتراكية العلمية، وكيفية تطبيق مفاهيمها في الواقع المعاش، زيادة على اختلافهما في بعض المفاهيم[2].

لم يكشف حسين ايت احمد بالمعارضة السياسية لنظام احمد بن بلة بل انتقل العمل إلى العسكري ضده بهدف الإطاحة به إلا ان اعلانه للعصيان المدني تزامن مع قيام المغرب الاقصى بالاعتداء على الحدود الجزائرية في بدايات أكتوبر 1963[3] ، مما اعطى الفرصة لنظام بن بلة لاتهام ايت احمد بالتواطؤ مع المغرب، وبعد الوصول الى حل نسبي لمشكل الحدود المغربي _ الجزائري ،تعددت الوساطة بين بلة من جهة و قيادات القوى الاشتراكية (FFS) من جهة أخرى ، أفضت في اللقاء الاخير في 23 اكتوبر 1963بإنهاء العمليات العسكرية مؤقتا في منطقة القبائل، لقد واصل حسين ايت احمد معارضته نظام احمد بن بلة الى غاية القاء القبض عليه يوم 17 أكتوبر1964 ، ليصدر في حقه حكما بالإعدام خففه بن بلة بعد الضغط عليه الى السجن المؤبد[4].

ما يمكن ملاحظته ان بداية فترة حكم احمد بن بلة قد شهدت العديد من المعارضات السياسية السليمة في البداية و هذه المعارضة و المخالفة جاءت نتيجة للخيارات السياسية التي انتهجها بن بلة اثناء رئاسته، حيث كان قادة هذه الاحزاب على خلاف مع شخصية

[1]- لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة – مذكرات سي لخضر- ، ط1، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 1990، ص 135.

[2] - Abdelkader Yefsah, la question du pouvoir en Algérie, ENAP édition , Alger, 1990, p 119 .

[3]- بدأت العملية العسكرية و التي أخذت فيها المغرب سبق الاعتداء بقيادة العقيد عمر إدريس بداية اكتوبر 1963، اين توجهت القوات المغربية نحو الجنوب ودخلت الاقليم الجزائري ، و احتلت حاسي البيضاء و تنجوب الواقعتين على بعد 500كلم شمال شرق تندوف ، واعتبرت القوات المغربية أنها مناطق إستراتيجية للمملكة المغربية ، لكونها تربط كل من بشار و تندوف ، و تشكل حلقة وصل بين المغرب وجارتها موريتانيا . ينظر : محمد رضوان ، منازعات الحدود في العالم العربي، افريقيا شرق للتوزيع ، لبنان، 1999، ص 175. و عبد اللطيف الفيلالي، المغرب و العالم العربي ، تق: هوبير فيديرين، دار النشر المغربية ، المغرب ، 2008،ص81.

[4] - Willaim Zartaman, « L'armée dans la politique Algérienne » , annaire de L'Afrique du nord , CNRC , vol3, France , 1967 , p272.

و نظام احمد بن بلة في بعض النقاط ،كطريقة المعاملات داخل حزب جبهة التحرير الوطني و اعتماده على الجماهير الفلاحية الرجعية ،وهذا ما تناقض مع افكار الحزب الشيوعي الجزائري ،كذلك تهميش بن بلة لبعض الاعضاء في المكتب السياسي و عدم استشارتهم في عدة امور ادى الى خروجهم من المكتب كمعارضين له و هنا نقصد محمد بوضياف الذي اسس حزب الثورة الاشتراكية نتيجة ذلك، و أصبح ينتقد نظام اشتراكية بن بلة و التي عبر عنها بأنها اشتراكية كل شيء .

اما فيما يخص حزب جبهة القوى الاشتراكية فقد ظل مؤسسها على طول منتقدا بغياب الديمقراطية لدى النظام و غياب الأداء السياسي... غير ان هذا الحزب لم يكتفي بالمعارضة السياسية بل لجأ الى المعارضة العسكرية التي باءت بالفشل.

هذه المعارضات سوف تولد او تمهد الطريق لمعارضة و ان صح التعبير انقلابات عسكرية ضد النظام.

المبحث الثالث : الحركات المناوئة لنظام احمد بن بلة _حركة شعباني_ "أنموذج":

سعى المكتب السياسي و قبل دخوله للجزائر الى عمليات استقطاب الولايات الداخلية، فقد اتجه هواري بومدين الى الولاية السادسة والتقى في مدينة المشرق بالعقيد محمد شعباني[1] ليحثه على الالتحاق بصف هيئة الاركان، غير أنه لم يستطع إقناعه بما يخطط له ،نظرا لعدم وجود غطاء شرعي تاريخي يأوي إليه هواري بومدين، وهذا ما دفع محمد خيضر للتدخل وشرح الوضعية وأرضخ عقيد الولاية السادسة (شعباني) لفكرة قبوله عضويته في المكتب السياسي والالتحاق به[2] .

ان فكرة الالتحاق التي امن بها العقيد محمد شعباني لا تعني تخلي الولايات التاريخية عن صلاحياتها، بل طالب ببقائها على أن يتم تحريرها شيئا فشيئا وتعطي لمسؤولي الولايات صلاحيات اختيار المسؤولين والاطارات، كما طالب بغربلة صفوف الجيش من الضابط الفارين من الجيش الفرنسي و إبعادهم عن مراكز القرار، و الانتهازيين الذين التحقوا بالإدارة بعد وقف اطلاق النار حسب ما ذهب اليه أول أمين عام لرئاسة الأركان الشريف مهدي.[3]

1/أسباب التمرد :

كان العقيد محمد شعباني قائد للناحية العسكرية الرابعة وكان على خلاف مع هواري بومدين وزير الدفاع، بسبب اسناد هواري بومدين المراكز الحساسة في وزارة الدفاع الوطني الى الضباط الفارين[4] من الجيش الفرنسي وزاد غيض العقيد محمد شعباني

---

[1] _ العقيد محمد شعباني ولد في 4\12\1934،التحق بالثورة مبكرا كان مناضل فيها، قاد عملية الهجوم على مركز "الشقة"(شركة لإنجاز الطرق بالجنوب) وبعدها التحق بجيش ت و، في خريف 1956 بولاية الأولى،تقلد رتبة ملازم أول سياسي في الناحية الرابعة. ينظر : الهادي أحمد درواز ،العقيد شعباني :الامل.. والألم...،دار هومة،الجزائر،2003، ص ص21-22.

[2] _ نفسه،ص 85.

[3] _ مهدي الشريف،"قاتل شعباني يعيش في بحبوحة بباريس ويحمل الجنسية الفرنسية"،الخبر اليومي،الحلقة الثالثة ، الجزائر ،2012./01/20

[4] - انظم ضباط صف وجنود جزائريين من الجيش الفرنسي إلى جيش ت و ذلك بطرق مختلفة 1956-1962، وكانت كل حالة فرار تمثل حالة خاصة لوحدها ، فكان امّا الدافع الوطني او كرد فعل على قمع الشعب الجزائري من طرف

ارسال قيادة الاركان للضابطين بوتلة و زرقيني وهما الفاران من الجيش الفرنسي[1]، الى الولاية السادسة لتأطير المناطق التي كانت تحت حمياته لكنه رفضهما، وكان ذلك أول عصيان صريح لأوامر العقيد هواري بومدين وهنا عرفت العلاقة بين الرجلين توترا جديدا، وصل الى حد تفادي العقيد محمد شعباني للقاءات هواري بومدين في وزارة الدفاع.[2]

كما زاد الطين بلة التغيرات الهيكلية للجيش والغاء الولايات التاريخية الستة و تعويضها بمناطق عسكرية خمسة بمرسوم مؤرخ في 1964/06/04 يتضمن تعين قيادات النواحي[3]، كذلك تعين نواب العقيد محمد شعباني على قطاعات عسكرية ، فالرائد سليمان لكحل على البلية، والرائد محمد غنتار على بشار،وترشيح بعض ضباطه (الجيلالي عريف، ومحمد رشيد الصائم) لدورة تكوينية بالاتحاد السوفياتي، واعتبر أن هذه القرارات استغناء عن خدماته وإجحافا لمنطقة بحجم الزاب[4]، وأشيع آن ذاك أن أحمد بن بلة يريد استخلافه على رأس الناحية بعمار ملاح[5]، فقد استدعى أحمد بن بلة العقيد محمد شعباني الى العاصمة للالتحاق بالمكتب السياسي فرفض مغادرة مقر الناحية، رغم العديد من المحاولات من أحمد بن بلة وبعض الوساطات من الضباط وغيرهم ،مرت اشهر عديدة ولم يلتحق محمد شعباني بمنصبه، مما دفع بوزير الدفاع العقيد هواري بومدين الى

الاحتلال، أو بدوافع اخرى، كان الفارين من الجيش الفرنسي يلتحقون مباشرة بجيش ت و في الجبال، بعد الاستقلال ظهر وجودهم اكثر في عهد هواري بومدين. ينظر : الانترنيت، الموسوعة الحرة wikibidia. Net، 2015/5/4.

[1] الشاذلي بن جديد، مذكرات :ملامح حياة (1929-1979)، تح : عبد العزيز بوبالمير، دار القصبة للنشر الجزائر 2011 ، ص206.

[2]- الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد الاركان جزائري،ط1 ، الشروق للإعلام و النشر، الجزائر 2011،ص55.

[3]- السعيد عبيد :الناحية العسكرية الأولى، بن جديد الشاذلي :الناحية العسكرية الثانية، سوفي الصالح :العسكرية الثالثة ، ملاح عمار :الناحية العسكرية الرابعة(مكان العقيد شعباني) ونقل مفرها الى ورقلة بدل بسكرة، وببهوشات عبد الله :الناحية العسكرية الخامسة. ينظر :مرسوم 4 جوان 1964، الجريدة الرسمية العدد 03-05 جوان 1964،ص34.

[4]- الهادي أحمد درواز، العقيد محمد شعباني :الأمل.. والالم ، المرجع السابق، ص93.

[5]- ملاح محمد الصالح المعروف بالرائد عمار الصلاح، ولد سنة 1938،التحق بصفوف الثورة سنة 1956، تقلد عدة مسؤوليات عدة كعضو بقيادة مجلس الولاية (1) و عضو(CNRA) المجلس الوطني لثورة الجزائرية برتبة رائد (صاغ أول) قائد الناحية العسكرية الخامسة ،- باتنة- (1962-1964). عمار ملاح : قائد جيش التحرير الوطني، ج3 ، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص غلاف الكتاب.

الضغط على الرئيس أحمد بن بلة لدفع محمد شعباني للالتحاق بالعاصمة وترك منصبه لخليفة عمار ملاح.[1]

2_إعلان التمرد والقضاء عليه :

هذه الأسباب و الدوافع، دفعت العقيد محمد شعباني إلى إعلان تمرده في ظروف غامضة وعصيبة على أكثر من صعيد ففي ذلك الوقت كانت الجزائر لا تزال تضمد جراحها، وبعد أن أصبح التمرد أمرا واقعا[2] تحركت وحدات الناحية العسكرية الخامسة بقيادة الشاذلي بن جديد ونائبه عطايلية، وحصلت مناوشات طفيفة قتل فيها جنديان من جنود العقيد محمد شعباني بمنطقة القنطرة[3]، ولما شاهد جنود محمد شعباني أن الجيش طوقهم هربوا وحتى محمد شعباني هرب مع بعض من أركان قيادته ولجأ الى بوسعادة يوم 8 جويلية 1964[4]، غير انه ألقي عليه القبض واصبح في يد العقيد أحمد بن الشريف قائد الدرك الوطني في سيارة "دي اس بلاس" وخلفها سيارة العقيد محمد شعباني موثق اليدين و اتجهوا به الى سجن وهران، اما الاخرون من زملائه عمار صخري[5] و السعيد عبادو و محمد جغابة و حسين ساسي و الطاهر لعجال، فإنهم حولوا إلى سجن الكدية بقسنطينة[6].

3_محاكمة محمد شعباني وإعدامه :

[1]- الشاذلي بن جديد ، المصدر السابق، ص206، و الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص ص 56-57.
[2]- الشاذلي بن جديد ، المصدر السابق، ص209.
[3]- مهدي الشريف، المصدر السابق، ص 20.
[4]- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق ، ص 209.
[5]- عقب المجاهد محمد شنوفي ، احد ضباط الولاية السادسة التاريخية ، على شهادة مهدي الشريف وفيها اكد توضيحا وتصحيحا للمعلومة ،أن الرائد عمار صخري لم يلق عليه القبض في العملية التي اعتقل فيها العقيد شعباني ... ولم ينتقل الى سجن السيدة الافريقية ، ولا الى مركز الامن العسكري ببوزريعة، ولا الى اقامة حمداش بالأبيار التي منها حول الضباط الذين ألقي القبض عليهم مع العقيد شعباني الى سجن وهران . ينظر :محمد شنوفي بن السعيد، .. شعباني تفاوض مع بن بلة لإطلاق معتقلي الولاية السادسة التاريخية، جريدة الخبر ، 8\3\2012 ، ص19.
[6]- مهدي الشريف، المصدر السابق، ص209. و الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص59.

ظل محمد شعباني مدة شهرين في السجن من 7جولية إلى 2 سبتمبر1964 للتحقيق معه وإعداد ملفات محاكمته، وقد تولى هذه المهمة الأخيرة ضابط فار من الجيش الفرنسي يدعى محمد تواتي[1] كان حينها برتبة ملازم ثاني في الدرك الوطني، طلب أحمد بن بلة من هواري بومدين أن يقدم له أسماء الضباط الذين سيحاكمون محمد شعباني في المحكمة العسكرية، فيما اختار هو وكيل جمهورية يدعى محمود زرطال، عينه لرئاسة المحاكمة وعين أحمد دراية وكيلا للجمهورية.

استمرت المحاكمة من الساعة الحادية عشر الى غاية الساعة الثانية بعد منتصف الليل[2]

ورغم أن جماعة محمد شعباني استفادت من البراءة الا انهم وضعوا تحت الاقامة الجبرية، غير أن الحكم الذي نطق به القاضي زرطال محمود ضد العقيد محمد شعباني هو "الاعدام"[3]، بتهمة التمرد على الحكم وزرع الفتنة في صفوف الجيش، واضافوا له تهمة الاتصال بمصالح الاستخبارات الفرنسية وغيرها من التهم الملفقة و رغم طلب وشفاعة العديد من الضباط و الوسطاء، من احمد بن بلة تخفيف الحكم من الإعدام إلى السجن، الا انه رفض وطلب بإعدامه في اليوم الموالي من المحاكمة أي في 3 سبتمبر 1964، مع طلوع الفجر في غابة بالقرب من كناسنتل، بحضور أعضاء المحكمة و أفراد من الدرك الوطني وبعد تنفيذ حكم الاعدام وضعت جثته في نعش ودفن في مكان مجهول[4].

من خلال ما سبق يتضح أن تمرد العقيد محمد شعباني لم يكن منظما عسكريا وهذا ما سهل اجهاضه بلمح البصر وتعود أسباب عدم الاستعداد : الى ان شعباني لم تكن له نية الدخول في حرب مع السلطة التي ساهم في بنائها معتبرا ذلك مجرد اختلاف في

[1]- هو الذي أعد ملفات محاكمة الطاهر الزبيري خلال الازمة التي وقعت له مع بومدين في 1967، ورقي إلى ان اصبح برتبة جنرال في الجيش ثم عين مستشارا برئاسة الجمهورية. ينظر: الطاهر الزبيري، نفس المصدر ، ص 60.
[2]- الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص ص 60-61.
[3]- الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 61.
[4]- الشاذلي بن جديد ، المصر السابق، ص ص 210-211.

وجهات النظر و سحابة صيف عابرة سرعان ما تزول كما أن السلطة باغتته ولم تعطيه فرصة للتدبير والتخطيط ،خاصة وأنها دخلت معه في مفاوضات مراطونية عقيمة لخداعه.

المبحث الرابع: حركه 19 جوان1965:

1_دوافع حركة 19 جوان1965:

لقد كان الاتفاق بين أحمد بن بلة وهواري بومدين تاما في مؤتمر جبهة التحرير في 14أفريل 1964 إلا أن طرح بن بلة مشروع "الميلشيا الشعبية المسلحة" تكون تابعة للحزب ومنفصلة عن الجيش[1]، وكان ذلك بداية احداث شرخ في جسمي قيادتي الرئاسية والجيش[2] حيث عارض هواري بومدين ذلك القرار على اساس أنه يخلق قوة مسلحة بجانب قوة الجيش الوطني الشعبي ومدى خطرها على استقرار البلاد ، و وافق أغلبية المؤتمرين على ذلك القرار وامقل بومدين لذلك بعد أن اعرب لأول مرة عن رغبته في الاستقالة والتي رفضها احمد بن بلة بشدة، وتتابعت الأحداث على نحو جعل بومدين يتراجع عن موقفه ومن بين هذه الأحداث[3] نذكر :

- ✓ تسلل قوات من الجيش و المغامرين التي هددت بسحق الثورة.
- ✓ قيام القوى الموالية لحسين ايت أحمد بتصعيد عملياتها العسكرية بمنطقة القبائل 19 ماي 1964.
- ✓ قيام مجموعة مسلحة من المتمردين بمهاجمة قصر الشعب و اطلاق النار على حراسه.
- ✓ تمرد الكولونيل محمد شعباني

[1]- لطفي الخولي ، المصدر السابق، ص 61.
[2]- عمارة بومايدة ، المرجع السابق،ص 45.
[3]- لطفي الخولي، المصدر السابق، ص63.

- ✓ قيام أحمد بن بلة بإنشاء جهاز المخابرات بمعزل عن كل المؤسسات وذلك بمساعدة مجموعة من جهاز المخابرات المصري تولاها فتحي الديب[1] والتي راحت تمارس عملية اعتقالات واسعة حتى انها شملت أنصار أحمد بن بلة في بعض الاحيان كما حاولت التدخل في الجيش لكن هواري بومدين تصدى له بعنف وهذا مالم يرضى الاخير الذي راح يلح على أحمد بن بلة بضرورة استبدال هواري بومدين بشخص موثوق به ومأمون ليحد من نفوذه وانتهز أحمد بن بلة فرصة قيام هواري بومدين بزيارة رسمية الى الاتحاد السوفياتي في نهاية 1964 وعين بدلا عنه الطاهر زبيري و الذي أصبح عين الجيش في المخابرات[2].
- ✓ قيام أحمد بن بلة بعقد اتفاق مع جبهة القوى الاشتراكية دون علم هواري بومدين[3].
- ✓ قيام أحمد بن بلة بمحاولة التقليص من نفوذ هواري بومدين عن طريق تقليص صلاحيات صديقي هذا الاخير وزير الداخلية ووزير الخارجية وسعى بذلك الى الحد من نفوذ جماعة وجدة [4]و هذا ما دفع احمد مدغري وزير الداخلية الى الاستقالة، بعدما نزع منه صلاحيات الاشراف على الولاة والحاقهم بالرئاسة، كما جرى تعديلا وزاريا سنة 1964، قلص بشكل معتبر من صلاحيات الشريف بلقاسم(أحد أعضاء جماعة وجدة) حينما نزع منه نصف صلاحيات وزارة التوجيه الوطني التي كان يشرف عليها وكذا عزل قايد أحمد (سي سليمان) مسؤول الحزب[5]، واعلانه عن نيته في عزل وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة من منصبه و إلحاقه كمستشار برئاسة

[1]- ولد سنة 1923 بمصر ، رجل المهام الخاصة لجمال عبد الناصر ، يعتبر من مؤسسي جهاز المخابرات العامة المصرية 1954،كلفه عبد الناصر برئاسة دائرة الشؤون العربية في جهاز الاستخبارات ، من مؤسسي إذاعة صوت العرب 1953، حاز على اكثر من30 جواز سفر بأسماء ومهن مختلفة ، استقال عن رئاسة الجمهورية بعد وفاة جمال عبد الناصر، توفي في 2003، ينظر، عمار بومايدة، المرجع السابق، ص 49.

[2]- لطفي الخولي، المصدر السابق، ص 67.

[3]- محمد عباس ، زواج على عجل وطلاق على غرة، الخبر الاسبوعي، الثانية، العدد 301، ص 7.

[4]- هي مجموعة من العناصر التي عاشت في مدينة وجدة(على الحدود الجزائرية المغربية) وشكلت هناك تكتلات مبنية على اساس الولاءات ، ابرز عناصرها هواري بومدين، عبد العزيز بوتفليقة، قايد احمد ، الشريف بلقاسم، واحمد مدغري. ينظر :رابح لونيسي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، المرجع السابق ، ص 177.

[5]- ابراهيم لونيسي ، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس احمد بن بلة ، المرجع السابق ، ص 127.

الجمهورية ماي 1965 وهذا ما اعتبر انقلابا حقيقيا عن مجموعة وجدة والتي كانت وراء وصول أحمد بن بلة الى السلطة [1].

2_أسباب الحركة :

لقد تعددت الأسباب حسب القائمين بهذه الحركة وكشف عنها مجلس الثورة ومن بين هذه الأسباب نذكر :

- ✓ الحيلولة دون تكوين حزب ثوري طليعي يضم كل المناضلين من أجل بناء الجزائر المستقلة على أساس اشتراكي حقيقي.
- ✓ عدم تكوين الدولة الجزائرية الثورية وتجميد كل محاولة لإحداث إصلاح جذري في الأجهزة الادارية بما يعزل عن مراكز السلطة كل العناصر الانتهازية والتي ارتبطت بمصالح المستعمرين
- ✓ ابعاد وتصفية العناصر الانتهازية والتي (ارتبطت بمصالح المستعمرين) أسهمت ايجابيا في الثورة وتمكين العناصر الانتهازية وغير الثورية من مراكز السلطة والإثراء الشخصي على حساب الشعب[2].
- ✓ إهدار حريات المواطنين والقبض عليهم وتعذيبهم بدون مبررات وأسباب.
- ✓ بعثرة أموال الدولة والشعب في غير الفائدة بل استخدمها لأغراض مناوراته ومساوماته السياسية .
- ✓ فشل السياسة الاقتصادية و السياسية نتيجة تدخلاته التعسفية واخفائه للأخطاء المرتكبة .
- ✓ القيام بعمليات تخريبية عمدية متتالية ضد وحدة القوى الثورية للمناضلين عامة و الوحدة الوطنية ووحدة الجيش الشعبي خاصة.

[1]- إبراهيم لونيسي، المرجع السابق ،ص 127.
[2]- لطفي الخولي ، المصدر السابق، ص 88-89.

- ✓ الانحراف بخط الثورة الاساسي، من القيادة الجماعية الى التسلط و التحكم الفردي، الذي اسقطته الثورة عندما حطمت الزعامة المصالية[1]، ومن هنا تظهر الأسباب التي عجلت بحدوث هذه العملية على حكم أحمد بن بلة عندما أراد أن ينفرد بالسلطة ،حيث عمل على استخدام صلاحياته كرئيس دولة و قام بمجموعة من المبادرات لإضعاف خصومه كما جمع العديد من المناصب الهامة في يده[2].

ويرى اللواء خالد نزار أن من الحوادث التي عجلت بالتصحيح الثوري مسألة انشاء الميليشيا من طرف أحمد بن بلة دون وجود داع الى ذلك طالما هناك الجيش الوطني[3].

3_عملية التحضير للحركة :

بعدما قام أحمد بن بلة بالضغط على وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة (أحد أعضاء جماعة وجدة والتي كان أحمد بن بلة يسعى الى تقليص نفوذها والتخلص منها) لتقديم استقالته و التي رفضها الأخير بحجة أن "إقالتي عشية انعقاد المؤتمر الآسيوي بالجزائر يعتبر اهانة لي ولهواري بومدين، كما أنني عضو في المكتب السياسي ومكلف بالعلاقات الخارجية في الحزب والحزب وحده من يقرر رحيلي"[4].

بعد ذلك هاتف هواري بومدين الذي كان في القاهرة لحضور اجتماع بخصوص القضية الفلسطينية و أخبره بما حدث ، هذا الأخير الذي عاد مباشرة دون حضور هذا الاجتماع وبعد ذلك شرعت مجموعة وجدة في اجتماعات ماراطونية لاتخاذ القرار المناسب بعد ما تأكدوا من نوايا أحمد بن بلة في ابعادهم[5].

---

[1]- لطفي الخولي، المصدر السابق، ص 89.
[2]- سعد بن البشير لعمامرة ، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978،ط1 ،قصر الكتاب ، الجزائر، 1997، ص55.
[3]- خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الشهاب ، الجزائر، 1999، ص 76.
[4] -Herve Bourges, OPCIT, p 125 .
[5]- رابح لونيسي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق، ص136.

وفي الاسبوع الاول من شهر جوان 1965 شرع هواري بومدين في استدعاء قادة النواحي العسكرية على انفراد وتمت هذه العملية في سرية تامة، حيث بدأ قادة النواحي بالتنسيق مع الرائد عبد القادر شابو، الامين العام لوزارة الدفاع الوطني في اتخاذ احتياطات صارمة تحسبا لما سيحدث[1]، وبعد استكمال كافة الاجراءات تم اعلان قادة النواحي للتنسيق من اجل التحرك في وقت واحد في أكبر المدن – وهران – عنابة – الجزائر...

4_تنفيذ العملية :

في البداية تم الاتفاق على اعتقال احمد بن بلة يوم 17جوان1965 بعد خروجه من ملعب وهران بعد مقابلة الجزائر و البرازيل، لكن في اللحظة الأخيرة تم العدول عن ذلك، خوفا مما يمكن ان تثيره من احداث شغب في اواسط الجمهور، واحتمال انتقالها الى المدينة كلها، وتؤول على انها اختطاف فتم تأجيل ذلك الى 19 جوان1965، وفي ذلك اليوم كان أحمد بن بلة قد عاد من الغرب الجزائري، وفي حدود الساعة الواحدة والنصف ليلا قام الطاهر الزبيري و العقيد عباس والسعيد عبيد وعبد الرحمان بن سالم وعبد القادر شابو وأحمد دراية، باعتقال أحمد بن بلة، حيث يقول الزبيري :"بعد وصولنا الى مقر اقامة الاخير بفيلا جولي، طرقت الباب وقلت له يا سي أحمد انت لم تعد رئيسا للجمهورية، لقد تكون مجلس الثورة و انت تأتي معي في أمان الله"[2]،وبهذه السهولة رافقه بن بلة ،ومن تلك اللحظة لم يعد رئيسا للدولة الجزائرية.

من خلال ما تم ذكره نستنتج انه تعددت الدوافع و الاسباب لحركة 19 جوان 1965 خاصة بعد تعدد جهات المعارضة في فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة، و كذا

[1]- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق ، ص214.
[2]- نفسه، ص 215.

ممارسات هذا الأخير خاصة اتجاه هواري بومدين، هذا الاخير الذي رأى أنه لابد من التحرك و تغيير الوضع فما كان منه الا القيام بهذه الحركة و التي بموجبها تم اعتقال الرئيس أحمد بن بلة ليخلفه بومدين.

الفصل الثالث:
فترة حكم هواري بومدين
من1965 الى 1967

- ✓المبحث الأول : التنظيم السياسي للدولة في عهد هواري بومدين من 1965 إلى 1967.
- ✓المبحث الثاني : الحركات المعارضة لنظام هواري بومدين وحركة الطاهر الزبيري التمردية .

الفصل الثالث: فترة حكم هواري بومدين 1965-1967:

بعد وصول هواري بومدين إلى الحكم بموجب ما قام به في 19 جوان 1965 وجد جميع مجالات السلطة في الجزائر تعيش فراغ قيادي بعد أن تم عزل قائدها أحمد بن بلة ، لينصب بومدين نفسه رئيسا لمجلس الثورة و الحكومة و الجيش و بهذا يصبح هو الرجل الأول في الدولة الجزائرية.

المبحث الأول : التنظيم السياسي للدولة الجزائرية في عهد هواري بومدين 1965-1967:

بعد حركة 19 جوان 1965تم تجميد العمل بدستور 1963 وجميع المؤسسات المنبثقة عنه منها حزب جبهة التحرير الوطني فكان لزاما إنشاء أجهزة ضرورية للدولة تقوم مقام المؤسسات القديمة وهذا ما تولته أمريه 10 جويلية 1965،التي انبثقت عنها مؤسسات جديدة مختلفة (ينظر الملحق رقم 07) ،تمتع فيها هواري بومدين[1] بالسيطرة على كل المراكز الاستراتيجية وتتمثل هذه المؤسسات في:

1_مجلس ا لثورة:

يعتبر الهيئة العليا لنظام 19 جوان 1965 الذي حل محل المجلس الوطني للثورة، وجميع المؤسسات الأخرى ، أعلن عن تشكيلته يوم 25 جويلية 1965 ، يضم 26 عضوا. كانوا متباينتين إيديولوجيا فصنفوا إلى 4 مجموعات هي :

مجموعة وجدة وهي أهم العناصر التابعة لهواري بومدين وهم: عبد العزيز بوتفليقة ، قائد أحمد ، شريف بلقاسم، أحمد مدغري ،وقائد الأركان الطاهر الزبيري[2] ثم مجموعة القادة العسكريين المتمثلة في الجيش ، فنجد قادة النواحي الموالين

[1]-من مواليد 23 أوت 1932 قرب قالمة انضم إلى حزب الشعب بشكل سري ثم سافر إلى تونس ثم إلى القاهرة لإتمام دراسته ،وفي سنة 1955 ادخل قافلة من الأسلحة إلى وهران ،أصبح كولونيل للولاية الخامسة سنة 1955،ثم قائد العمليات العسكرية ، وفي سنة 1960 أصبح رئيسا للأركان دخل في صراع مع الحكومة المؤقتة، رفض اتفاقيات ايفيان ،لعب دور هام في حكومة بن بلة قبل الإطاحة به في حركة 19 جوان 1965 وبهذا أصبح المسير للبلاد ،توفي في سنة 1978.ينظر:بول بالطا ، كلودين ريليلو، استراتيجية بومدين،ط1،تع:خليل احمد خليل وفؤاد شاهين ، دار القدس ،بيروت ،1979،ص60.

[2] -رابح لونيسي ،رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، مرجع سابق ،ص 181.

لهواري بومدين ،وهم سعيد عبيد[1] قائد الناحية العسكرية الأولى أي البليدة، و الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية أي وهران، والصالح سوفي قائد الناحية العسكرية الثالثة أي بشار وعبد الله بلهوشات قائد الناحية العسكرية الرابعة أي قسنطينة، إضافة إلى عبد القادر شابوا الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني و يمثل في المجلس مصالح الضباط الفارين من الجيش الفرنسي و عبد الرحمان بن سالم أحد الفارين من الجيش الفرنسي و أحد أعضاء قيادة الأركان، إضافة إلى قائد الدرك الوطني أحمد بن الشريف ومدير الأمن الوطني أحمد دراية كذلك فاران من الجيش الفرنسي.

أما المجموعة الثالثة فتظم القادة الأواخر للولايات التاريخية أثناء الثورة وهم محمدي السعيد و محند أولحاج كان على رأس الولاية الثالثة أي القبائل و يوسف الخطيب آخر قادة الولاية الرابعة[2] و صالح بوبنيدر آخر قادة الولاية الخامسة وعلي منجلي تولى منصب نائب قائد الأركان أواخر الثورة، هؤلاء جميعا استقالوا فيما بعد، بعدما اكتشفوا استخدامهم كغطاء لإعطاء شرعية تاريخية وثورية لنظام هواري بومدين.

أما المجموعة الرابعة فضمت كل من أحمد محساس وبشير بومعزة وهما الشخصيتين السياسيتين الوحيدتين في مجلس الثورة ، بقيا في المجلس أكثر من عام، إذ هربا إلى الخارج و انضما إلى المعارضة هناك وقد بررا قبولهم العضوية في مجلس الثورة بعدم ترك الساحة فارغة لمجموعة وجدة ،كما نلاحظ انسحاب أغلب أعضائه فيما بعد، ويبق منهم ثمانية أعضاء فقط.[3]

[1] -أصله من ولاية سوق أهراس من مواليد 10 ديسمبر 1933 ،التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956 بالولاية الأولى عين عضوا لقيادة منطقة الحدود الشرقية 1958، في 1960 أصبح نائب قائد الناحية الجنوبية بالحدود الشرقية ،بعد الاستقلال أصبح قائد الناحية العسكرية الأولى ،توفي في ظروف غامضة أثناء محاولة انقلاب الطاهر الزبيري سنة 1967. ينظر:رشيد بن يوب ،دليل الجزائر السياسي ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر ،1999، ص 172.

[2]- رابح لونيسي ،رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ،مرجع سابق،ص184.

[3]- نفسه،ص185.

هذا المجلس أسندت له اختصاصات مؤسسات الدولة، باعتباره مركز السلطة المطلقة و المنشئ للمؤسسات و المحدد لاختصاصاتها لكنه لا يعتبر هيئة تأسيسية، جمع أغلب سلطاته رئيسه هواري بومدين، فكان رئيس مجلس الثورة، ورئيس الحكومة ووزير الدفاع في نفس الوقت كما عمل على تقديم الحكومات الجديدة في 13 جوان 1965 وإنشاء الأمانة التنفيذية مكان المكتب السياسي في 17جويلية 1965[1] وأصبح المجلس هو جهاز سلطة الدولة بينما الحكومة هي جهاز إدارة الدولة ،فهو الذي يتخذ الإجراءات وينفذها لوحده دون عرضها على الحكومة[2].

اختصاصاته و أسلوب عمله:

حسب ما جاء في بيان 19 جوان 1965 ، فان اختصاصات مجلس الثورة و أسلوب عمله ، هو الحفاظ و السهر على المؤسسات القائمة، لتحقيق شروط إقامة الدولة الجزائرية و تحديد المسؤوليات دون المساس بشرعية الثورة ، و تنظيم اقتصاد البلاد في مرحلة تالية ، و قد نصت أمريه 10جويلية 1965 : على تشكيل الحكومة بأمر من مجلس الثورة و الحفاظ على السلطة ، كما نصت المادة الثالثة فيها على ممارسة الحكومة مهامها تحت قيادة و مراقبة مجلس الثورة ، كان من اختصاصات هذا الأخير تشكيل الحكومة كسلطة تنفيذية ، و تعيين أعضائها و قيادتها و مراقبتها وهو وراء كل التنظيمات الحزبية[3].

عقد هذا المجلس اجتماعاته العادية ثلاث مرات خلال النصف الأخير من سنة 1965 ، و مر ة واحدة سنة 1966 ، ومرة واحدة سنة 1967 وهذا ما ولد نوع من الغيظ لتأخر اجتماعات اعلي هيئة للسلطة الجزائرية بعد حركة 19 جوان 1965 . ويعتبر أمر رقم 182/65 الصادر في 10 جويلية 1965 وقبلها بيان 19 جوان 1965 الركن الأساسي لنظام ما بعد 19 جوان 1965 باعتبار انه لاتوجد

[1]- خطب الرئيس بومدين 1965-1970 ،المطبعة الرسمية،الجزائر،1970،ص45.
[2] - الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق،ص94.
[3] - جمال بلفردي،المرجع السابق،ص194.

ضوابط تنظيمية ،أو نصوص تشريعية تحدد الإطار العام القانوني الذي ينظم العمل السياسي للسلطة الثورية الجديدة[1] .

2_ا لحكومة :

تأسست الحكومة بعد حركة 19 جوان 1965 بأمر رقم 182/65 المؤرخ في 10 جويلية 1965 (ينظر الملحق رقم 08)، الصادر من رئيس مجلس الثورة باسم المجلس الذي يعد مصدرا رسميا لقواعد دستورية مؤقتة ، حلت محل دستور 1963 ، وقد عملت هذه الحكومة على انتهاج سياسة جماعية ترتب عنها منح الوزراء استقلالا نسبيا[2] ، وقد أدى التجانس الذي عرفته الحكومة إلى نوع من الاستقرار الذي كان في صالح القيادة الجماعية ، غير أن ذلك لم يمنع من وقوع بعض الخلافات ، كالخلاف بين شريف بلقاسم و صالح بوبنيدر ، عند تكليفهما بإعادة تنظيم الحزب، كما نجد مغادرة بعض الوزراء إذ مع مرور السنين بدأ المجلس بالتقليص ،أولا برحيل أحمد محساس وبشير بومعزة ومحاولة انقلاب الطاهر الزبيري التي أدت إلى عزله وحتى جماعة وجدة الذين ساعدوا بومدين في وصوله إلى السلطة قام بتفكيكهم[3] ، ويتم تعيين أعضاء الحكومة من قبل مجلس الثورة ، و قد منحت لهذه الحكومة سلطتين تشريعية و تنظيمية ، هذه الصيغة على بساطتها أزالت الفوضى المعششة في النظام السابق ، هذه الأخيرة يرأسها[4] رئيس مجلس الثورة هواري بومدين ، وتمارس مهامها تحت رقابة مجلس الثورة[5] والذي هو السلطة التنفيذية والتشريعية وذلك عن طريق الأوامر والمراسيم ، فكانت الحكومة الأولى في 10جويلية 1965 ، حيث أعاد هواري بومدين تشكيلها فقام بتعيين مجلس وزراء يترأسه هو شخصيا ، و غالبية أعضاء مجلس الوزراء ليسوا أعضاء في مجلس الثورة ، لكن الوزارات ذات

---

[1]- العيفا اويحي،النظام الدستوري الجزائري،ط2،الدار العثمانية للنشر و التوزيع،الجزائر،2004،ص103.

[2]- مغنية الأزرق ،دراسة في الاستعمار و التغيير الاجتماعي و السياسي،تر:سمير كرم،مؤسسة الأبحاث العربية،د.م،1980،ص96.

[3]- بن جامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988 ،تر:صباح ممدوح كعدان،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،2012،ص ص41-42.

[4]- جمال بلفردي،المرجع السابق،ص197.

[5]- أسمهان تمغارت،إشكالية بناء الدولة في الجزائر 1962-1988،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الإعلام،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،2002،ص66.

السيادة يتحكم فيها أعضاء مجلس الثورة المقربين لبومدين وهم (احمد مدغري ، عبد العزيز بوتفليقة ، احمد محساس ، البشير بومعزة ، قايد احمد)، أقيمت تعديلات جزئية لهذه الحكومة ما بين 1965 -1967 .[1]

رئيس مجلس ا لثورة :

اتسمت هذه المرحلة بهيمنة هواري بومدين المطلقة على الجيش و الحزب و الدولة ، حتى أن الصراع بين الجناحين السياسي و العسكري كاد ينعدم ، و تحولت جبهة التحرير الوطني إلى مجرد بيروقراطية إدارية، فهواري بومدين أصبح مسيطر على كل المناصب باسم مجلس الثورة ، و هذا ما دعم سلطاته خاصة مع سيطرته على الجيش ككل ، و أصبح بناء الدولة يأتي من القمة [2].

تنظيم ا لحزب :

بعد ما تم تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي في أفريل 1964 ، قام هواري بومدين عقب حركة 19 جوان 1965 بإبعاد هذا الأخير(الحزب) تماما عن التدخل في شؤون الدولة و الإدارة رغم تصريحات هواري بومدين بان من أسباب الانقلاب هي كون الحكم أصبح فردي ، ودفنت المؤسسات الوطنية التابعة للحزب و الدولة[3] ، كما أكد بومدين على ضرورة إعادة تعيين هيئات حقيقية و أكثر فعالية ، ففي 17 جويلية 1965 عوض المكتب السياسي بالأمانة التنفيذية ، التي ترأسها الشريف بلقاسم ، و العضوين محند أولحاج ، ويوسف الخطيب ، وصالح بوبنيدر ،و الطيب العربي ، لكنهم اكتشفوا أنهم لا يملكون أي دور في جهاز الحزب فانسحبوا منه و من عضويته في مجلس الثورة ، مما يدل على أن الحزب لم تكن له أي أهمية في هذه الفترة [4]، فلم تمنح له أي فرصة للمشاركة في مسيرة تنمية البلاد ، و كان

[1]- مصطفى هميسي،كيف تحكم الجزائر؟من بربروس إلى بوتفليقة،دار هومه،الجزائر،2011،ص229.
[2]-الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق،ص95.
[3]- ابرا هيم لونيسي،حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين إلى الرئيس الشاذلي بن جديد،دار هومه،الجزائر،2012،ص ص 30-31.
[4]- ابرهيم لونيسي،رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ،المرجع السابق ،ص 210.

يعتمد عليه اعتمادا شكليا ، وتنحصر أعماله في إعداد القوائم الانتخابية ، و الإشراف على بعض الحملات بالشرح و التوعية [1].

من خلال ما تم ذكره نستنتج أن حركة 19 جوان 1965 ركزت جميع السلطات في يد العسكريين ، بزعامة هواري بومدين فقد تميزت هذه المرحلة بهيمنة هواري بومدين على الحزب و على الدولة ، و تحولت جبهة التحرير إلى مجرد بيروقراطية ، هذا ما سيؤدي إلى ظهور نوع من المعارضة في هذه الفترة ، منها الأحزاب المعارضة له و تمرد الطاهر الزبيري و الذي سنتناوله في المبحث القادم.

المبحث الثاني: الحركات المعارضة لنظام هواري بومدين وحركة الطاهر زبيري التمردية.

الأحزاب المعارضة له: من أهمها:

1_الحركة الديمقراطية ا لثورية(MDR): كان كريم بلقاسم من بين المعارضين لبومدين خاصة بعد انقلاب 19 جوان 1965 ،أسس حركته السياسية "الحركة الديمقراطية الثورية" سنة 1967،ومن أهم أهدافها الإطاحة بنظام الحكم في الجزائر و العمل على تطهير صفوف جيش التحرير الوطني من عملاء فرنسا،وبناء الجزائر المستقلة، ولكن لم تدم هذه المعارضة كثيرا فقد تمت تصفية بلقاسم سنة 1970 بفندق بألمانيا من قبل المخابرات الجزائرية[2].

2_منظمة المقاومة الشعبية (ORP) : ضمت هذه المنظمة مجموعة من الشيوعيين ظهرت معارضتهم ضد نظام 19 جوان 1965،أنشأها عبد الحميد بن زين[3]،ومن بين قيادي المنظمة : محمد حربي،بشير حاج علي، حسين زهوان، ولكن قامت السلطات بحل الحزب فأنشأ مكانه حزب "الطليعة الاشتراكية" في جانفي

[1]- سعيد بو الشعير،النظام السياسي الجزائري،ط2،دار الهدى،الجزائر،1993،ص109.
[2] -لخضر بورقعة ،المصدر السابق،ص ص190-195.
[3]- من مواليد 27 افريل1926 بالقبائل،انخرط كمناضل في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1948،مسؤول في الكنفدرالية العامة ثم الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1953،التحق بجبهة التحرير بعد 1945 ،ترأس تحرير جريدة Alger républicain بين 1962-1965.ينظر:رشيد بن يوب ،المرجع السابق ،ص ص 125-126.

1966،لكنه بقي تحت الرقابة من طرف الشرطة ولم يتمكن من التعبير عن نفسه، وانحصرت أعماله في توزيع المناشير والجرائد أو في الحركة الجمعوية و الكتابات الحائطية[1].

حركة الطاهر زبيري التمردية :

شاءت الظروف أن يقود العقيد الطاهر الزبيري[2] ،قائد الأركان في الجيش الوطني ،يوم 14 ديسمبر 1967 حركة تمردية ،ضد نظام العقيد هواري بومدين ، رئيس الدولة الجزائرية آنذاك ومن بين **1_ أسباب الحركة** ما يلي:

أن نظام العقيد هواري بومدين كان يتسم باللاتجانس و اللاتوافق ، بحيث كان مجلس قيادة الثورة خليط من مجاهدين أوفياء، ومن مندسين ضلوا معادين للثورة، وإلى جانب هذين الفئتين هناك بعض الانتهازيين الذين يميلون حيث مالت موازين القوى، لقد أدى اللاتجانس إلى خلاف مستمر داخل حلبة السلطة[3]...كذلك هيمنة ضباط فرنسا على مقاليد السلطة في الجزائر، محتمين بظل الرئيس هواري بومدين، فكانوا أصحاب الأمر و النهي ،بداعي أنهم أصحاب العلم والمعرفة العسكرية و التفوق في ميادين كثيرة جعلتهم يتقدمون عن المجاهدين الآخرين[4]،كما أوعز بومدين لرجاله المقربين من ضباط فرنسا، إلى تضييق الخناق على المجاهدين نظرا لتاريخهم الماجد ،ولما كانوا عليه من نقد و معارضة دائمة لمخططاته و انفراده بالحكم...و

[1]-الطاهر بن خرف الله،المرجع السابق،ص167.

[2]- ولد الطاهر الزبيري سنة 1929 بسوق أهراس، انضم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب) في 1950،كان ضمن أول فوج مسلح شكله في باجي مختار ،عين قائد للفيلق الثالث للقاعدة الشرقية ،ثم رقي إلى رتبة رائد وعضو في مجلس قيادة القاعدة الشرقية،تولى قيادة الولاية الأولى (الأوراس) في 1960 إلى غاية الاستقلال أصبح قائد للأركان الجيش الوطني الشعبي في 1963 ،في جوان 1965 شارك في الحركة التي قادها بومدين ضد احمد بن بلة، وفي ديسمبر 1967 قاد عمل عسكريا ضد هواري بومدين لإجباره على التنازل عن جزء من صلاحياته لمجلس الثورة. ينظر : الطاهر الزبيري،مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين ،المرجع السابق ،ص غلاف الكتاب.

[3]- لخضر بورقعة، المصدر السابق ، ص151.

[4]- عمار ملاح،حركة 14 ديسمبر 1967 لضباط الجيش الوطني الشعبي،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2004،ص55.

توصل بومدين إلى خلق حالة من التوتر وعدم الثقة ،دفعت بالعقيد الزبيري إلى التمرد، حسب ما قاله لخضر بورقعة[1].

تعمق الخلاف بينهما بعد ما رفض الطاهر الزبيري حضور احتفالات أول نوفمبر من عام 1966 ، ثم بعد ذلك كثرة تنقلاته بين قيادة الأركان و فيلق الدبابات في برج البحري[2]، إلا أن القطرة التي أفاضت الكأس هي: بعد أن أصبح في حكم المؤكد أن بومدين حسم قراره لصالح إنهاء الأزمة عبر التصفية الجسدية لخصومه قرر الطاهر الزبيري قيادة فيالق عسكرية نحو العاصمة بهدف الإطاحة بنظام العقيد هواري بومدين[3].

2_التحضير و المواجهة العسكرية بين الطرفين:

بدأت التحضيرات للتنقل إلى البليدة صباح يوم 13 ديسمبر 1967،حيث أمر الطاهر الزبيري ،الرائد عمار ملاح بالاتصال بجميع الفيالق الوفية له وإعطائها الأوامر بالتحرك باتجاه البليدة بأقصى سرعة ممكنة[4] ،أرسل الرائد عمار ملاح ،موسى حوا سنية[5]،إلى الملازم معمر قارة في المدية لإعطائه الأوامر بالتحرك فورا نحو البليدة ،فيما توجه هو إلى مليانة لإبلاغ الملازم عبد السلام مبار كية قائد الفيلق الميكانيكي بالأمر بالتحرك شرع قادة ثلاثة فيالق في الناحية العسكرية الأولى في تحضير أنفسهم و جنودهم وآلياتهم للتحرك، وأنهوا جميع التحضيرات

[1]- ولد يوم 5 مارس 1933 بالعمرية ولاية لمدية ، رائد في جيش التحرير الوطني وعضو قيادة الولاية الرابعة ،التحق بالثورة سنة 1956،تولى قيادة كتيبة الزبيرية ،كان له دور أساسي في إفشال مشروع سلم الايليزي الذي قبل به سي صالح سنة 1960،عين في سنة 1961 عضو في مجلس قيادة الولاية الرابعة،وعضو بالمجلس الوطني بالثورة،وقف إلى جانب الشرعية في أزمة صيف 1962 ،بعد الاستقلال عين في المجلس التأسيسي لكنه اختار طريق المعارضة،سجن بتهمة التحالف مع زبيري في محاولة الانقلاب و أطلق سراحه سنة 1975.ينظر:عبد الله مقلاتي،قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية،المرجع السابق، ص 143.

[2]- الشاذلي بن جديد،المصدر السابق،ص 226.

[3]- الطاهر الزبيري،نصف قرن من الكفاح ، المصدر السابق ،ص 232.

[4]- عمار ملاح،المصدر السابق،ص 60.

[5]- ولد سنة 1926،انخرط في صفوف الحركة الوطنية منذ عام 1945،و انضم إلى المنظمة الخاصة، عمل مع جبار عمر و الطاهر الزبيري،ساهم في التحضير للثورة والتحق بصفوف جيش التحرير الوطني في جوان 1955، كان نائب لجبار عمر في منطقة سوق أهراس ،خاض معه عدة معارك مثل معركة تاورة في أوت 1955 ومعركة جبل بوخضرة وجبل الواسطة،رقي إلى رتبة نقيب وتولى قيادة الفيلق الثالث بالقاعدة الشرقية حتى عام 1962،فضل بعد الاستقلال الانسحاب من الجيش الوطني.ينظر:عبد الله مقلاتي،قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية،المرجع السابق،ص ص 238-239.

عصر ذلك اليوم،وبدؤوا في الزحف في منتصف ليل 13_14 ديسمبر1967 نحو قيادة الناحية العسكرية الأولـى فـي البليدة مـن مليانة و الشلف غربا، و المـدية مـن الجنوب الغربي على الشكل التالي:

- ✓ الفيلق الميكانيكي : بقيادة الملازم عبد السلام مبار كية كان متمركزا في مدينة مليانة بعين الدفلى غربي العاصمة.
- ✓ الفيلق المدرع: بقيادة الملازم العياشي حوا سنية.
- ✓ فيلق المشاة: بقيادة الملازم معمر قارة[1].

لقد وصل الفيالق الثلاثة إلى العفر ون وبالضبط إلى الجسر الكبير برومي على الساعة الثانية صباحا من يوم 14 ديسمبر 1967 وما إن وصل الفيالق حتى وجدوا سيارات و شاحنات مكدسة وسط الجسر وقام بغلق الطريق رجال الجندرمة، وبعد الاستطلاع تأكد لهم أن الجسر لغم من طرف مصالح الهندسة العسكرية وما إن قرب الفجر وبدأ الليل يتجلى حتى بدأ تحرك الوحدات وحدث أول اصطدام مع الجنود الموجودين فوق جسر السكة الحديدية فمات عدد منهم وأسر البعض وفر الباقون، بدأت الوحدات تتقدم شيئا فشيئا، وأول هدف لها مدينة موازية[2]،بعد ساعات من الاشتباكات اتسعت رقعة المواجهة لتشمل كامل المنطقة الممتدة من موزاية غربا إلى غاية العفرون شرقا واستعملت في هذه المواجهات الأسلحة الخفيفة والثقيلة وتبادل الطرفان النار والقصف بالقذائف بشكل متوازن[3] ، في هذه الأثناء طلب بومدين من الشاذلي بن جديد أن يرسل فصائل من رماة البازوكا لأن الطاهر الزبيري كان يتقدم نحو العاصمة بدبابات و الدبابة لا تصدها إلا البازوكا أو الدبابة[4].

توقفت المناوشة دون غلبة حاسمة لأحد الطرفين وفي الساعة العاشرة صباحا وبعد ساعات من المواجهة البرية تدخلت طائرات سوفيتية الصنع من نوع ميغ15 ،

[1]- الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح ،المصدر السابق،ص 152.
[2]- عمار ملاح، المصدر السابق، ص60.
[3]- الطاهر الزبيري،نصف قرن من الكفاح، المصدر السابق، ص 241.
[4]- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق،ص 230.

وميغ17 يقودها طيارون روس[1]، وبدأت تلقي القنابل عشوائيا ولم تسلم من دمارها حتى القوات النظامية نفسها مما زاد في حجم الخسائر وعدد الضحايا[2]،وأدى تدخل سلاح الطيران إلى ترجيح الكفة لصالح القوات الموالية لبومدين،ووقع الضرر الأكبر على الفيلق المدرع، حيث دمرت 9 دبابات وقتل العديد من جنود الزبيري في هذه المواجهة[3].

وفي المساء من يوم 14 ديسمبر اشتد القتال وأصبح أكثر ضراوة خاصة بعد ما عزز الطرف الآخر(بومدين) بفيلق الكماندوس القادم من دلس،كان محملا بالهيلكوبتر،وبالأمام كان فيلق بضواحي موازية استعملوا الهاون و المدافع،كذاك كانت قوات أخرى من الخلف،لشل ووقف تقدم وحدات الزبيري. هذه القوات زيادة على الاستعمال المكثف للطائرات أوقف كل تقدم عند مشارف مدينة موازية ،وما إن حل الليل حتى جمعت القوات المتبقية للزبيري وقررت الانسحاب[4].

3_انسحاب قوات الطاهر الزبيري:

بعد منتصف الليل-ليلة 15 ديسمبر 1967 ،أعطيت الأوامر لكل الوحدات للاتجاه إلى قرية حمام ريغة ،في هذا اليوم أي 15 ديسمبر 1967 بدأت القوات تحشد حول قوات الطاهر الزبيري،في قرية حمام ريغة، كذلك كانت الطائرات تحوم حولها للاستطلاع لكن لم يقع أي هجوم من كلا الطرفين.

ولما جاء الليل جمعت كل الإطارات الباقية وقررت الانقسام إلى مجموعتين، وتصعد إلى الجبال تاركين ورائهم كل العتاد العسكري[5]، لجأت قوات العقيد الطاهر الزبيري إلى الغابات والأودية المحيطة بالمنطقة ، منتظرين ما وعهدهم به السعيد عبيد من مساعدة وهم من ضمن فيالقه ، وتحت قيادته ، غير أن سعيد عبيد اخلف وعده بالمساعدة ، واتصل ببومدين يستشيره ويعرض عليه الوساطة بينه وبين الزبيري

[1]- الطاهر الزبيري ،نصف قرن من الكفاح،المصدر السابق، ص 241.
[2]- لخضر بورقعة ، المصدر السابق، ص 159.
[3]- الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح،المصدر السابق ،ص 242.
[4]- عمار ملاح،المصدر السابق،ص 62.
[5]- نفسه،ص 62.

، غير أن إقدامه على مثل هذا العمل افقده الثقة من كلى الجانبين وهذا ما دفعه للانتحار حسب ما قيل في ظروف غامضة.

وهكذا بقي الزبيري بعد أن خذله السعيد عبيد ينتظر المساندة من محمد الصالح يحياوي الذي وعده هو الآخر بالمساندة ، كذلك البعض من أعضاء مجلس القيادة للثورة ، بقي زبيري على تلك الحال من الترقب والانتظار حتى اليوم الثاني من أيام التمرد ، وهكذا تبخرت وعود اللذين قالوا للزبيري: " تمرد ونحن إلى جانبك ....." وبهذا تأكد الطاهر زبيري انه خسر المعركة والرفاق والأصدقاء ، واستمر هاربا من جبل إلى آخر ومن مخبأ لآخر إلى أن قرر الهروب إلى الأوراس ، وقد تم ذلك في اليوم الرابع من عيد الفطر لان حركته التمردية كانت في رمضان[1] .

كذلك بومدين لم يكن ينوي قتل الزبيري رغم هروبه واختفائه عن الأنظار و كانوا حين يتحدثون معه في هذا الموضوع كان يرد عليهم بالقول :"لم أنسى تاريخه ولا انوي متابعته خليوه يروح "[2].

4_أسباب فشل حركة الطاهر زبيري :

انتهت هذه العملية التي كان مآلها الفشل بسبب أخطاء تكتيكية وتقنية فادحة، فأي عسكري هذا الذي يفكر في القيام بانقلاب عسكري ولا يحسب حسابا للطيران وطول المسافة ؟ هذا حسب ما قاله الشاذلي بن جديد في مذكراته [3].

أما حسب ما قاله خالد نزار في مذكراته : الحق أن المحاولة الانقلابية كانت آيلة مسبقا بالفشل لان مدبريها كانوا مدفوعين باعتبارات جهوية بل وقبلية ، زيادة على ذلك فان مساعيهم غير قابلة للتحقيق تقنيا وتكتيكيا فكيف يكتب له النجاح

[1]- لخضر بورقعة، المصدر السابق،ص 160.
[2]- علي بوهزيلة،بومدين يرفض قتل زبيري ،جريدة الشروق،العدد 4604،1 جانفي 2015،ص 19.
[3]- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 230.

بدبابات مزنجرة منطلقة من الأصنام (الشلف حاليا) على بعد 200كلم مما جعلها مبعثرة ومعطلة على الطريق[1] .

من خلال ما تم عرضه يمكن أن نخلص إلى أن الحركة التمردية شملت مساحة محدودة حيث امتدت مساحة المعركة من قرية العفرون إلى مدينة موزاية ، كما أن حركة 14 ديسمبر 1967 كان مآلها الهزيمة والفشل لعدة أسباب لعل من بينها :

- ✓ عدم التخطيط المحكم.
- ✓ تضارب بعض القيادات في المواقف والتصرفات .
- ✓ عدم التصميم على النجاح.

لهذه الأسباب وغيرها لم تحقق الأهداف المرجوة ، في حين كان رد فعل الطرف الأخر القيام بحملة كبرى ضد الإطارات المؤيدة والمشكوك في أمرها خاصة المشاركة من الناحية العسكرية الأولى والخامسة وأكاديمية شرشال .

[1]- خالد نزار، المصدر السابق ،ص 75.

خـــــاتـمة

خاتمة :

من خلال ما تم التطرق إليه حول هذا الموضوع نلاحظ أن الثورة الجزائرية منذ اندلاعها تحدت صعوبات عدة ، وحققت انتصارات مختلفة إلى يوم أن تمكنت من تحقيق الهدف الذي جاءت لأجله وهو الاستقلال ، وبناء دولة جزائرية حديثة تكون مواكبة لغيرها من الدول ورغم كل هذا إلا أن الجزائر عاشت صراعات وأزمات ، منذ اندلاع الثورة وتعود كذلك لما قبل الثورة واستمرت إلى ما بعد الاستقلال والتي ازدادت فيه حدة و بعد انجاز هذا البحث خلصنا فيه إلى جملة من النتائج تمثلت في:

1-أنه بعد تفجير الثورة اتسعت وشملت مختلف أنحاء الوطن بعد أن فتح بيان أول نوفمبر بابا للشعب للالتحاق بها ، لذلك كان من الضروري تنظيم هذه الفئات فجاء مؤتمر الصومام من أجل هذه المهمة و الذي رغم إعادة هيكلته للثورة ووضع مؤسساتها إلا أنه كان بداية أخرى للخلافات والصراعات، حيث بدأت داخلية و انتهت عند قادة الثورة بالخارج ، واستمرت مع تشكيل الحكومة المؤقتة وتواصلت إلى مابعدها لتتواصل إلى ما بعد الاستقلال ، لتتوج بالظهور العلني إلى الشارع وانقسام رفقاء الدرب الاخوة إلى أعداء وتنفجر بمواجهة عسكرية ورغم ما نص عليه بيان أول نوفمبر من نبذ الزعامة إلا أنها مازالت متأصلة في بعض القادة.

2- هذه الخلافات والصراعات ضربت بجذورها إلى ما بعد الاستقلال في سنة 1962 وانتهت بوصول أحمد بن بلة إلى سدة الحكم والذي استند في ذلك إلى القوة العسكرية و تحالفه مع هيئة الأركان ورغم ذلك إلا أن الخلاف مازال متواصلا حيث شهدت فترة حكمه معارضات مختلفة سواء السياسية أو العسكرية و التي كانت تندد بتغيير النظام لتتوج في الأخير بحركة 19 جوان 1965 والتي بمقتضاها تم إبعاده عن الحكم وتجميد العمل بكل المؤسسات.

3- كذلك نخلص إلى أنه بعد حركة 19 جوان 1965 التي أحكم فيها العسكريون سلطتهم على مؤسسات الدولة ورغم هذا إلا أن هذه الفترة لم تسلم من ظهور نوع من المعارضة سواء السياسية أو العسكرية منها حركة طاهر زبيري التمردية والتي عملت على الوقوف في وجه سياسة هواري بومدين هذا ربما حسب القاعدة التي تقول كما تدين تدان.

الملاحق

الملحق رقم (01): انتقادات بن بلة لجماعة الداخل.

الوثيقة رقم: 45

جواب بن بلة إلى قادة

بعثة التحرير في الدول[1]

وثيقة احتجزت عند أحد قادة فرنسا في فيفري 1957 ونشرت في لو فيغارو في 20 – 21 جويلية 1957

المصدر: أرشيف الثورة لمحمد حربي.

" اعتراضات أنصار المؤتمر.

اسمحوا لنا بعد هذا العرض أن نطلعكم على انتقاد في الموضوع وجهه إليكم جميع الأخوة المؤتمرين، والمحاربون بصفة عامة.

وهو يتعلق بمشكل العتاد. فالأخوة يلومونكم على أنكم لم تقوموا عمليا بشيء له شأن لتموين المقاومة بالسلاح.

فقبل اندلاع الثورة وعدتم، خصوصا الأخ بن بلة، بإرسال أسلحة كثيرة إلى البلاد، وحسب علمنا لم تقم ما عدى الثلاثي الأول من سنة 1956 بإرسال أسلحة ما عدا الأسلحة التي وصلت إلى ناحية وهران وحوالي مائة إلى النمامشة...

ومن مصلحتنا جميعا ألا نخفي الحقيقة حتى وإن كانت مرة. إن الأخوة المحاربين كانوا خلال المؤتمر أو في مواقع المقاومة غاضبين على تقصيركم في هذا المجال بقدر ما هم يطالبوننا بالسلاح من كل مكان.

جواب بن بلة:

الأمر واضح، فبالنسبة إليكم الآن وبالنسبة لجميع المؤتمرين بقي عملنا في هذا المجال بشكل تام.

ومادمتم تلحون على قولكم "مصلحتنا العامة جميعا ألا نخفي الحقيقة حتى وإن كانت مرة" اسمحوا لنا نحن أيضا أن نقول لكم "الحقيقة حتى وإن كانت مرة، وستكون كذلك بالتأكيد" ونقول لكم بناء على عكس الحكم الذي أصدر تموه، نرى أنكم غير مؤهلين لاصدار إدانة خطيرة ونهائية لأنكم تجهلون كل شيء أو كل شيء تقريبا عما تم إنجازه وأكثر من ذلك نرى فيما يخصنا أن عملنا كان فعالا.

ونأتي إلى الوقائع:

تقدمون الرقم 450 قطعة الموجهة إلى ناحية وهران وحوالي مائة إلى النمامشة فليكن ومن السهل البرهان على عدم صحة هذه الأرقام للأوراس لأن أقل ما يقال هو أن مصدر معلوماتكم (عمر بن بو العيد) ضعيف لأن هذا الأخير لم يكن يمارس القيادة إلا على جزء ضئيل من هذه المنطقة وقطع علاقاته مع القطاعات الأخرى منذ اندلاع الثورة ولكن تحتاطون بقولكم إن الوضعية كانت على هذه الحال إلى الثلاثي الأول من سنة 1956 وبعبارة أخرى إلى وقت دخول العربي بن مهيدي.

وفعلا فإن هذا الاحتياط ضروري حقا لأن منذ دخول بن مهيدي حدثت أشياء كثيرة وهي كما يلي:

1000 قطعة سلاح بعضها وصل وبعضها في طريق الوصول (جزء منها في ليبيا والآخر في تونس). والجزء المخصص لعملية وهران أوصل إلى الداخل في أقل من أسبوعين على تفريغه:

أي 2000 قطعة وصلت عن طريق تونس (وزعت في الداخل).

1000 قطعة بطرابلس في طريق الوصول. ويجب أن نوضح بأن إيصال حصة من 400 قطعة من طرابلس إلى الحدود الجزائرية التونسية يستغرق في ذلك الوقت من 48 إلى 72 ساعة.

[1] – مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص208.

الملحق رقم(02): أعضاء الح م ج ج الأولى والثانية والثالثة[1] .

-أعضاء الح م ج ج الأولى:

الثورة من الشعب وإلى الشعب

19 سبتمبر 1958

الساعة 22:00

1416 يوم من عمر الثورة الجزائرية،

اليوم الأول في عمر الجمهورية ،

المجاهد

لسان حال جبهة التحرير

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

تتشكل باسم الشعب الجزائري، إن لجنة التنسيق و التنفيذ وبانتداب عن سلطات المجلس للثورة (قرار 27أوت 1957) اذ قررت تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تشكل على النحو التالي:

- فرحات عباس .....رئيس المجلس

- بلقاسم كريم.....نائب لرئيس المجلس ، وزير القوات المسلحة

- أحمد بن بلة .....نائب رئيس المجلس

- حسين آيت أحمد..... نائب رئيس المجلس

رابح بيطاط..... ..... نائب رئيس المجلس

محمد بوضياف ..... وزير دولة

محمد خيضر..... ..... وزير دولة

محمد لمين دباغين.....وزير الشؤون الخارجية

محمود شريف.....وزير التسليح و التموين

لخضر بن طوبال.....وزير الداخلية

عبد الحفيظ بوصوف.....وزير الاتصالات العامة

عبد الحميد مهري..... وزير شؤون الشمال الافريقية

أحمد فرانسيس..... .....وزيرالشؤون الاقتصادية و المالية

محمد يزيد.....وزير الاعلام

[1] عبد القادر بولسان، المرجع السابق، ص 14-15.

بن يوسف بن خدة.....وزير الشؤون الاجتماعية

أحمد توفيق المدني ..... وزير الشؤون الثقافية

لمين خان.....كاتب دولة

عمر او صديق..... كاتب دولة

مصطفى اسطنبولي..... كاتب دولة

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة امام المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

يدخل حيز التنفيذ ابتداء من هذا اليوم الجمعة 19 سبتمبر1958، على الساعة 13:00 بالتوقيت الجزائري.

-أعضاء ح م ج ج الثانية 18 جانفي 1960:

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمع بطرابلس ليبيا في دورته العادية من 16 ديسمبر 1959 الى 16 جانفي 1960 انبثقت عنه الحكومة المؤقتة للحكومة الجزائرية المشكلة على النحو التالي:

- فرحات عباس .....رئيس مجلس الحكومة
- بلقاسم كريم .....نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية
- أحمد بن بلة.....نائب الرئيس
- وزراء دولة:
- حسين آيت أحمد
- رابح بيطاط
- محمد بوضياف
- محمد خيضر
- سعيد محمدي
- عبد الحميد مهري.....وزير الشؤون الاجتماعية و الثقافية
- عبد الحفيظ بوصوف.....وزير التسليح و العلاقات العامة
- أحمد فرانسيس.....وزير الشؤون الاقتصادية
- امحمد يزيد.....وزير الاعلام
- لخضر بن طوبال.....وزير الداخلية.

- **أعضاء ح م ج ج الثالثة 27 أوت 1961 :**

ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد من 9 إلى 27 أوت 1961 و الذي قام بتعيين ح م ج ج المشكلة على النحو التالي:

- بن يوسف بن خدة.....رئيس المجلس ووزير المالية
- أحمد بن بلة.....نائب لرئيس المجلس
- حسين آيت أحمد..... نائب لرئيس المجلس
- لخضر بن طوبال.....وزير دولة
- رابح بيطاط..... وزير دولة
- محمد خيضر.....وزير دولة
- سعيد محمدي.....وزير دولة
- سعد دحلب.....وزير الشؤون الخارجية
- عبد الحفيظ بوصوف .....وزير التسليح و العلاقات العامة
- امحمد يزيد.....وزير الاعلام

الملحق رقم (03) : أزمة صائفة 1962 تمثل سير جيش جماعة تلمسان الطريق لدخول العاصمة.

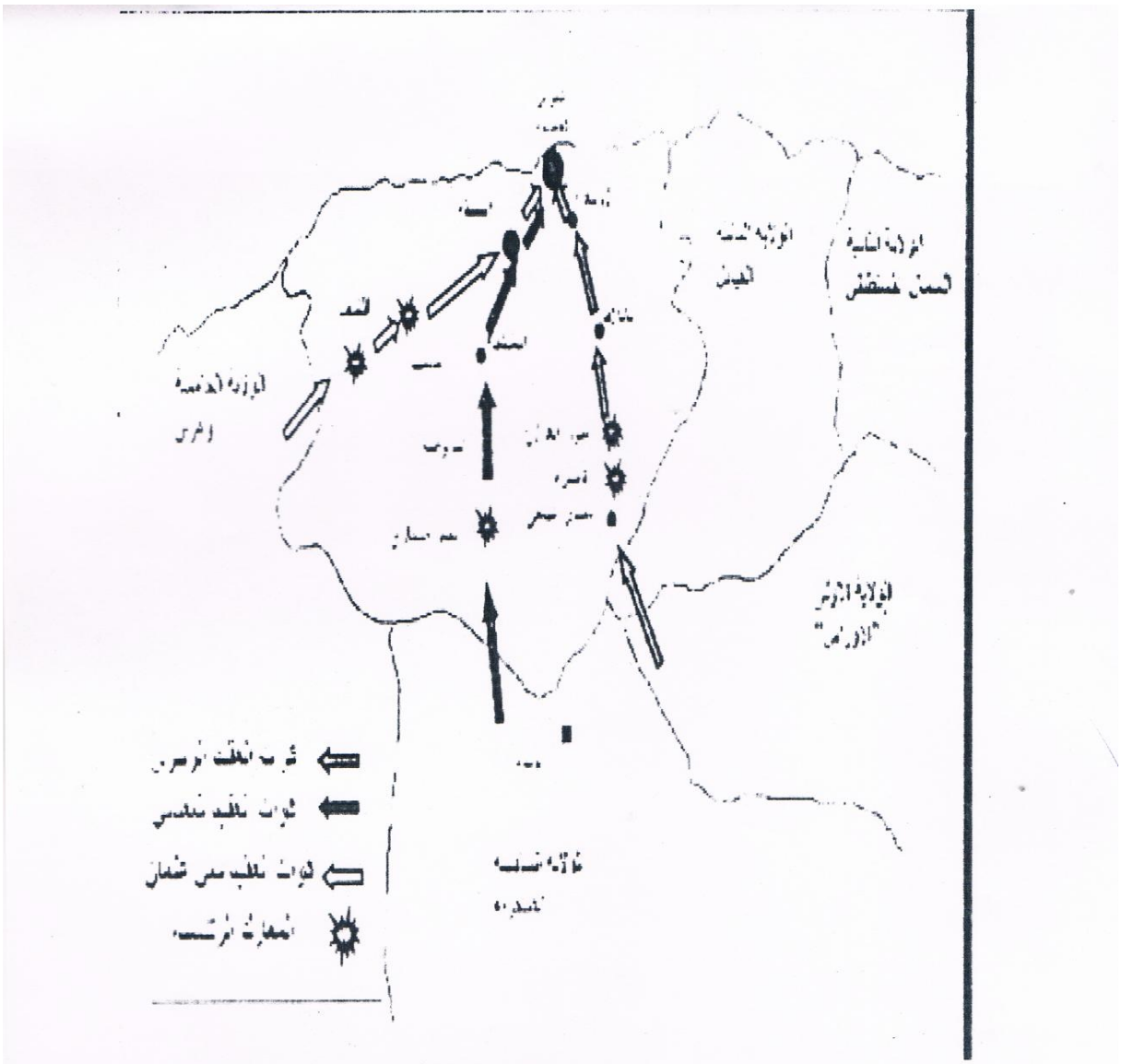

[1] – الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص292.

الملحق رقم (04): وزراء حكومة بن بلة الأولى 27سبتمبر1962.

مرسوم رقم 62-1 المؤرخ في 27 سبتمبر 1962

المتضمن تعيين أعضاء الحكومة

(الجريدة الرسمية بتاريخ 26 اكتوبر 1962)

إن رئيس الحكومة ، رئيس المجلس

بناء على قرار المجلس الوطني التأسيسي بتاريخ 26 سبتمبر 1962 المحدد لكيفية تعيين أعضاء الحكومة.

يرسم مايلي:

المادة1 ،يعين السادة:

- نائب رئيس المجلس.....رابح بيطاط
- وزير العدل حافظ الاختام.....عمار بن تومي
- وزير الداخلية.....أحمد مدغري
- وزير الدفاع الوطني.....هواري بومدين
- وزير الشؤون الخارجية .....محمد خميستي
- وزير المالية.....أحمد فرنسيس
- وزير الفلاحة و الاصلاح الزراعي.....عمار أوزقان
- وزير التجارة.....محمد خبزي
- وزير التصنيع و الطاقة .....لعروسي خليفة
- وزير الاشغال العمومية و النقل .....أحمد بومنجل
- وزير التربية الوطنية .....عبد الرحمن بن حميدة
- وزير العمل و الشؤون الاجتماعية.....بشير بومعزة
- وزير الصحة.....محمد الصغير نقاش
- وزير البريد و الاتصالات.....موسى حساني
- وزير قدماء المجاهدين و ضحايا حرب التحري.....محمدي السعيد
- وزير الشباب و الرياضة .....عبد العزيز بوتفليقة
- وزير الأوقاف .....أحمد توفيق المدني
- وزير الاعلام .....محمد حاج حمو

المادة2، ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في : 27 سبتمبر 1962

أحمد بن بلة.

[1] عبد القادر بولسان، المرجع السابق، ص19.

الملحق رقم(05) وزراء حكومة بن بلة الثانية.

مرسوم رقم 63- 373 المؤرخ في 1963/9/18

المتضمن تعيين أعضاء الحكومة

(الجريدة الرسمية الصادرة في 18- 9 -1963)

إن رئيس الجمهورية ، رئيس المجلس

- بناء على الدستور ، لاسيما المادة: 47

يرسم ما يلي:

المادة 1: يعين السادة

- نائب رئيس المجلس ، وزير الدفاع الوطني.....هواري بومدين
- نائب رئيس المجلس.....السعيد محمدي
- نائب رئيس المجلس.....رابح بيطاط
- وزير دولة.....عمار اوزقان
- وزير العدل حافظ الاختام.....محمد الحاج سماعين
- وزير الداخلية.....أحمد مدغري
- وزير الاقتصاد الوطني..... بشير بومعزة
- وزير الفلاحة .....أحمد محساس
- وزير التوجيه الوطني .....شريف بلقاسم
- وزير العمل و الشؤون الاجتماعية.....محمد الصغير نقاش
- وزير الشؤون الخارجية .....عبد العزيز بوتفليقة
- وزير الاشغال العمومية و النقل.....أحمد بومنجل
- وزير البريد و الاتصالات.....عبد القادر زعيبك
- وزير الاوقاف .....أحمد توفيق المدني
- وزير السياحة..... قايد أحمد

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

حرر بالجزائر في : 18 سبتمبر 1963

أحمد بن بلة.

[1] عبد القادر بولسان، المرجع السابق، ص 24.

الملحق رقم (06) وزراء حكومة بن بلة الثالثة.

مرسوم 64- 333 مؤرخ في 27 رجب 1384
الموافق 2 ديسمبر 1964 يتضمن تعيين أعضاء الحكومة

ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء ، بعد الاطلاع على الدستور ولا سيما مادته السابعة و الاربعين،
يرسم ما يلي:
المادة 1: تعيين السادة
- هواري بومدين.....نائبا لرئيس مجلس الوزراء، ووزيرا للدفاع الوطني
- سعيد محمدي.....نائبا لرئيس مجلس الوزراء
- عبد الرحمن شريف.....وزيرا منتدبا برئاسة مجلس الوزراء
- محمد بجاوي .....وزير العدل و حافظ الاختام
- بشير بومعزة..... وزير الصناعة و الطاقة
- أحمد محساس.....وزير الفلاحة و الاصلاح الزراعي
- محمد الصغير النقاش.....وزيرا للصحة العمومية و قدماء المجاهدين و الشؤون الاجتماعية
- عبد العزيز بوتفليقة .....وزيرا للشؤون الخارجية
- بلقاسم شريف .....وزيرا للتربية الوطنية
- عبد القادر زعيبك.....وزيرا للبريد و المواصلات السلكية واللاسلكية و الاشغال العمومية و النقل
- محمد الهادي الحاج اسماعيل.....وزير للتعمير و الاسكان
- نور الدين دلسي.....وزير للتجارة
- صافي بوديسة.....وزير العمل
- صادق بطل.....وزيرا للشباب و الرياضة
- سعيد عمراني.....وزير للاصلاح الاداري و الوظيفة العمومية
- عمار اوزقان.....وزير للسياحة
- تيجاني هدام.....وزيرا للاوقاف
- أحمد غزالي.....نائبا لكاتب الدولة للاشغال العمومية

المادة 2: يقوم رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء ، بمهام وزارة الداخلية
المادة1: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حررت بالجزائر في 27 رجب 1384، الموافق 2 ديسمبر 1964.
أحمد بن بلة

[1] عبد القادر بولسان، المرجع السابق، ص 37.

الملحق رقم (07). تسريح مجلس الثورة.

مقتطفات من تصريح مجلس الثورة الذي بثته إذاعة الجزائر في 19 جوان 1965 والذي نشرته جريدة "لوموند" الصادرة بتاريخ 20-21 جوان 1965

(...)أيها الشعب الكريم:

لقد تألف مجلس للثورة، وقد اتخذ هذا المجلس جميع التدابير والإحتياطات لضمان النظّام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دولة ديمقراطية وجدية تسيرها قوانين، تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى آخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد.

(...) ومع ذلك فلا يمكن للبلاد أن تخرج من أزمتها الإقتصادية الشاملة التي تجلت في انخفاض مستوى الإنتاج، والكساد الواضح في استغلال الأموال واستثمارها، لا يمكن الخروج من هذه الأزمة الا باتخاذ اجراءات حازمة.

إن النهوض بمجتمعنا لا يمكن أن يتم إلاّ بتمسكنا بمعتقداتنا، واحترام تقاليد شعبنا الأصيلة وقيمه الخلقية ومثله العليا، وفي هذه المرحلة الجديدة للثورة ينبغي للشعب بأجمعه أن يعمل في ثقة واطمئنان على اعادة الإعتبار الى مؤسساتنا وتدعيم الإستقرار السياسي في ظل الأخوة المستردة، وتثبيت الحكم الثوري على أساس تقدير صحيح وسليم للمركزية الديمقراطية ولتشييد مجتمع اشتراكي حقيقي.

أيها الإخوة المواطنون:

إن الجزائر اليوم تقف على عتبة أهم مؤتمر دولي يمكن أن ينعقد في بلد من بلدان العالم الثالث، وإن السمعة التي اكتسبتها بلادنا خلال ثورتها المباركة والتي جعلتها محظ أنظار العالم مما خدا بالدول الى أن تختارها مكانا لعقد المؤتمر الإفريقي الأسيوي، إن كل هذا لا ينسينا الثقة التي وضعتها في وطننا المفدى شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

غير أن الظروف الدولية مهما كانت طيبة، لا يمكن أن نسمح لشخص أن يستغلها لغاية فردية على حساب مصلحة الوطن العليا.

إن الصداقة الخالصة، والإحترام الأخوي الذي نحن مديونون به لهذه الشعوب ولقادتها تجعل من واجبنا أن نستنكر أمامها المؤامرات لميكافيليته التي أحكم نسجها الديكتاتور الطاغية، وكان يأمل أن يستغل هذا الحدث التاريخي لا ليدعم مثلنا العليا في التضامن والسلم. ولكن ليوسع سلطته الفردية ولاستعباد الضمير الوطني.

إن ابن بلة بعد أن رفع القناع عن الخداع والمغامرة، والمغالطة السياسية سيلقى المصير الذي خص به التاريخ كل المستبدين وسيفهم آنذاك أنه لا حق لأحد أن يهين الأمة، وأن يعتبر نبل الشعب غفلة وسذاجة، وسيفهم أنه لن يكون في امكان أي فرد أن يغتصب ـ بطرق فاسدة ـ الثقة السياسية التي يضعها فيه كبار الضيوف لتبرير خيانته العظمى.

إن بلدنا سيفي بجميع التزاماته بأمانة وإخلاص في الميدان الخارجي، وفي كل الميادين التي قطع فيها عهودا على نفسه أكثر من أي وقت مضى.

وإنا نشاطنا لن يقع بعد اليوم تحت تأثير العاطفة الذاتية والنزوات الفردية، بل سيكون في المجال الخارجي صورة منعكسة لسياستنا الداخلية المتجهة نحو تشييد دولة مستقرة سياسيا ومزدهرة اقتصاديا. ولن تجعلنا اعتبارات السمعة الشخصية ننسى أعمالنا الأساسية، وهي تدعيم استقلالنا الوطني وتنمية اقتصادنا لصالح الطبقات المحرومة أولا وقبل كل شيء.

وطبقا لاتجاهات جبهة التحرير الوطني الأساسية فإن سياستنا الخارجية التي نود أن نجعلها مجدية وواقعية ستستوحي توجيهها باستمرار من المبادىء التي نص عليها برنامج طرابلس وأكدها ميثاق الجزائر.

1- خطب الرئيس بومدين 1965-1970، المطبعة الرسمية ، الجزائر ، 1970، 36.

الملحق رقم (08): اعضاء حكومة هواري بومدين.

أمر رقم 65-182 مؤرخ في 11 ربيع الأول 1385هـ الموافق 10 يوليو 1965 يتضمن تأسيس الحكومة الجديدة

إن مجلس الثورة

- بناءا على بيان 19 يونيو 1965

وعلى اعتبار أن مجلس الثورة هو مصدر السلطة المطلقة ريثما يتخذ دستور البلاد، يأمر مايلي:

المادة 1: تؤلف حكومة يتم تشكيلها كمايلي:

- هواري بومدين.....رئيسا للحكومة ورئيسا لمجلس الوزراء
- رابح بيطاط..... وزيرا للدولة
- عبد العزيز بوتفليقة.....وزيرا للشؤون الخارجية
- أحمد مدغري..... وزيرا للداخلية
- أحمد قايد..... وزيرا للمالية والتخطيط
- أحمد محساس..... وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي
- بشير بومعزة..... وزيرا للأنباء
- محمد بجاوي..... وزيرا للعدل حامل الأختام
- أحمد طالب..... وزيرا للتربية الوطنية
- تجيني هدام..... وزيرا للصحة العمومية
- بوعلام بن حمودة..... وزيرا لقدماء المجاهدين
- بلعيد عبد السلام..... وزيرا للصناعة والطاقة
- عبد القادر زعيبك..... وزيرا للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
- عبد النور علي يحيى..... وزيرا للأشغال العمومية
- محمد الهادي الحاج اسماعيل..... وزيرا للتعمير والإسكان

- نور الدين دلسي..... وزيرا للتجارة
- عبد العزيز زرداني..... وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية
- عبد العزيز معاوي..... وزيرا للسياحة
- عبد الكريم بن محمود..... وزيرا للشبيبة والرياضة
- العربي سعدوني..... وزيرا للأوقاف

المادة 2: يتولى رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء مهمة وزارة الدفاع الوطني.

المادة 3: تمارس الحكومة مهامها تحت سلطة مجلس الثورة ورقابته، وفي امكانه تعديلها بصفة كلية أو جزئية بموجب أمر يصدر منه.

المادة 4: يكون الوزراء مسؤولين بصورة فردية تجاه رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء ويكونون مسؤولين على وجه جماعي أمام مجلس الثورة.

المادة 5: تحوز الحكومة بموجب تفويض مجلس الثورة، السلطات الضرورية لسير أجهزة الدولة وكيان الأمة.

المادة 6: إن التدابير التي تتخذها الحكومة تصدر حسب الكيفية، على شكل أوامر أو مراسيم.

المادة 7: ينشر هذا الأمر في الجريدة الرمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وينفذ كقانون الدولة.

وحرر بالجزائر في 11 ربيع الأول عام 1385 الموافق 10 يوليو 1965.

عن مجلس الثورة

الرئيس

هواري بومدين

[1] عبد القادر بولسان، المرجع السابق، ص .64-63

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

(أ)

أحمد مدغري :38، 53، 55، 59، 62.

الأشرف مصطفى: 16.

الأمين دباغين محمد: 12، 22، 24.

أوصديق صديق: 35.

أوعمران عمر: 13، 18.

اولحاج محند: 31، 42، 60، 63.

آيت حمد حسين: 12، 13، 14، 16، 29، 39، 44، 45، 46.

آيت حمودة عميروش: 10، 11، 23.

(ب)

بلقاسم شريف: 53، 55، 62.

بلقاسم كريم: &0، 11، 17، 18، 19، 20، 22، 23، 24، 25، 26، 29، 30، 31، 42، 61.

بلقايد أبوبكر: 43، 45.

بلهاوشات عبد الله: 60.

بن أحمد محمد: 45.

بن الشريف أحمد: 60.

بن بلةأحمد: 12، 13، 16، 28، 29، 30، 31، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57.

بن بولعيد عمر:11.

بن جديد الشاذلي:50، 59، 66.

بن خدة بن يوسف: 17، 19، 27، 29، 30.

بن خرف الله: 38.

بن زين عبد الحميد: 41، 64.

بن سالم عبد الرحمن: 60.

بن شريف أحمد: 60.

بن طوبال لخضر: 10،11، 17، 18، 19، 20، 22، 24،25، 26، 29.

بن علا الحاج: 29.

بن عودة عمار: 12، 13.

بن عيسى مسعود: 11.

بن مهيدي العربي: 10، 11، 12، 16، 17.

بن يحي محمد الصديق: 18.

بن يحي محمد– علاوة–: 30،

بوبنيدر صالح: 30، 60، 62.

بوتفليقة عبد العزيز: 38، 53، 55، 59، 62.

بوتلة: 49.

بودغن بن علي –لطفي–: 24، 25.

بورقيبة الحبيب: 27، 43.

بوصوف عبدالحفيظ: 13، 17، 18، 19، 20، 22، 24، 25، 26، 29.

بوضياف محمد: 7، 14، 16، 30، 31، 42، 43، 44، 46، 47.

عمار بوقلاز: 23.

بومدين هواري: 24، 25، 26، 28، 29، 30، 31، 48، 49، 55، 53، 55، 56، 57، 59، 60، 62، 63، 64، 66، 67، 68.

بومعزة بشير: 62.

بومنجل أمحمد: 36.

بوهالي العربي: 41.

بيطاط رابح: 29، 34، 42.

(ت)

تواتي محمد: 51.

(ج)

جغابة محمد: 50.

(ح)

الحاج بوحيرد دريس: 35.

حاج علي بشير :40، 41،64.

الحاج لخضر: 23، 24.

حربي محمد: 64.

حساني موسى: 36، 44.

حواسنية موسى: 65، 66.

(خ)

خالفة بوعلام: 41.

الخامس محمد: 20.

الخطيب يوسف: 30، 63.

خيضر محمد: 12، 16، 29، 42، 45، 48.

(د)

دحلب سعد: 16، 17، 19، 29.

دراية أحمد: 51، 60.

دهيليس سليمان: 24، 25.

ديغول شارل: 21.

(ر)

روبرت أشوشي: 35.

(ز)

زبيري الطاهر: 30، 53، 56، 59، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68.

زبيري محمد العربي: 14، 15.

زرراي عز الدين : 26.

زرطال محمود : 35، 51.

زهوان حسن : 64.

زيغود يوسف: 11.

(س)

الساسي محمد: 50.

سي الحواس: 23.

(ش)

شابو عبد القادر : 56، 60.

الشريف محمد: 18، 20، 21.

شعباني محمد: 30، 44، 48، 49، 50، 51.

الشريف مهدي: 48.

(ص)

الصائم محمد رشيد: 49.

صخري أحمد: 50.

(ع)

عباد محمد: 50.

عباس فرحات: 11، 18، 22، 27، 34، 35.

عبانرمضان: 10، 11، 12، 13، 17، 18، 19، 20، 21.

عبيد السعيد: 59، 68.

عجال الطاهر: 50.

العربي الطيب: 63.

عريف الجيلالي: 49.

العقيد عثمان: 30.

عكش أحمد : 41.

علاق هنري: 41.

علي عمار محمد: 45.

عميرة علاوة: 24.

(غ)

غنتار محمد: 49

(ف)

فتحي الدين: 53.

فرنسيس أحمد: 34.

(ق)

قارة معمر: 65.

قايد أحمد: 26، 53، 59، 62.

قتر محمود: 38.

قداش محفوظ: 14، 15.

(ك)

كافي علي: 7، 11، 24، 25.

(ل)

لحكل سليمان:49.

لعروسي خليفة: 36.

لعموري محمد: 22، 23.

لخضر بورقعة: 64.

(م)

مالك رضا:21.

مباركية عبد السلام: 65.

محساس أحمد: 13، 69.

محمدي السعيد: 24، 25، 29، 60.

المدني أحمد توفيق: 17، 19، 30.

مزهودي ابراهيم: 11، 13.

ملاح عمار: 49، 66.

مصالي الحاج: 7، 12.

منجلي علي: 26، 60.

ميلر روبيل: 30.

(ن)

نزاز خالد: 55، 65.

(هـ)

الهادي مصطفى: 35.

هجوش الصادق: 41.

(ي)

يحياوي محمد الصالح: 65.

يوزران محمد–السعيد–: 24، 25.

يوسفي أمحمد: 13.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

1- الوثائق الرسمية و المراسيم :

1.الجريدة الرسمية 1962.

2.الجريدة الرسمية، ع 03، 5جوان 1964، مرسوم 4 جوان 1964.

3.خطب الرئيس بومدين 1965-1970، المطبعة الرسمية ، الجزائر ، 1970.

4.دستور 1963، المادة (59).

2- المصادر و المراجع

- باللغة العربية

2-1- الشهادات المكتوبة:

1.بن السعيد محمد شنوفي، "شعباني تفاوض مع بن بلة لإطلاق معتقلي الولاية السادسة التاريخية" ، **الخبر اليومي**، الجزائر، 2012/03/08.

2.بوهزيلة علي ، "بومدين يرفض قتل زبيري"، **جريدة الشروق**، الحلقة الثانية، العدد 4604، 2015/01/01.

3.الشريف مهدي، "قاتل شعباني يعيش في بحبوحة بباريس و يحمل الجنسية الفرنسية" ،**الخبر اليومي**، الحلقة الثالثة ،الجزائر، 2012/01/20.

2-2- الكتب و المذكرات الشخصية:

1.بلحسن مبروك، مراسلات بين الداخل و الخارج (الجزائر، مصر) 1954-1962 مؤتمر طرابلس في مصار الثورة التحريرية ، دار القصبة لنشر ، الجزائر، 2004.

2.بن جديد الشاذلي، مذكرات الشاذلي بن جديد 1929- 1979، تح: عبد العزيز بوباكير، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

3.بن يوسف بن خدة ، شهادات و مواقف، دار النعمان للطباعة و النشر، الجزائر ، 2004.

4.بوداود عمر، من حزب الشعب الجزائري الى جبهة التحرير الوطني ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

5.بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة – مذكرات سي لخضر–، ط1 ، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 1990.

6. الجندي خليفة، حوار حول الثورة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.

7.حربي محمد ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، تر: نجيب عياد ،ط1 ، موفم، الجزائر ، 2007.

8.حربي محمد ، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع ، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الابحاث العربية، لبنان، 1983.

9.الخولي لطفي ، عن الثورة في الثورة و بالثورة حوار مع بومدين، منشورات التجمع البومديني الاسلامي ، دار الهدى ، الجزائر، 1975.

10. دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

11. درواز الهـادي أحمد، العقيد شعباني – الامل... و الالم– ، دار هومة، الجزائر، د– ت.

12. الديب فتحي، عبد الناصر و الثورة الجزائرية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة، 1990.

13. الزبيري الطاهر ، مذكرات آخر قادة الاوراس التارخيين1929–1962 ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2008.

14. ـــــــــــ، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، ط1 ، تح: مصطفى دالع، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.

15. ستورا بن جامين، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988 تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ، 2012.
16. سعيداني الطاهر، مذكرات الرائد الطاهر سعيداني – القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض- ، دار الامة، الجزائر، 2010.
17. علاق هنري، مذكرات جزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
18. كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي، ط2 ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.
19. مالك رضا، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غضوب، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار، لبنان ، 2003.
20. محمد بوضياف ، التحضير لأول نوفمبر ، تر: العربي كبوية، دار الخليل القاسمي للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
21. المدني أحمد توفيق، مذكرات حياة كفاح ، ج3، دار البصائر، الجزائر ، 2009.
22. مراردة مصطفى، مذكرات الرائد مصطفى مراردة ابن النوي شهادات و مواقف من مسيرة الثورة في الولاية الاولى، اع وتح: مسعود فلوسي، دار الهدى، الجزائر ، 2007.
23. ملاح عمار، قائد جيش التحرير الوطني ، ج3 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2003.
24. ملاح عمار ، حركة 14 ديسمبر 1967لضباط الجيش الوطني الشعبي ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004.
25. ميرل روبيرت، مذكرات بن بلة ، تر: عفيف الاخضر، ط3، منشورات دار الآداب ، بيروت، 1981.
26. نزار خالد ، مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999.
27. عميمور محي الدين، نظرة في مرآة عاكسة على عتبة الألفية الثالثة، موفم للنشر ، الجزائر، 2007.

2-3- المراجع:

1.إحدادن زهير ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن ، الجزائر ، 2007.

2.أحمد مسعود سيد علي، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر ، الجزائر، 2010.

3.الأزرق مغنية ، دراسة في الاستعمار و التغيير الاجتماعي و السياسي ، تر: سمير كرم، مؤسسة الابحاث العربية، د- ب ، 1980.

4.ـــــــــــــ، نشوء الطبقات في الجزائر، تر: منير كرم، مؤسسة الابحاث العربية، لبنان، 1980.

5.أزغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر ،2009.

6.أويحيا العيفا، النظام الدستوري الجزائري ،ط$_2$، الدار العثمانية للنشر، الجزائر، 2004.

7.براهيمي عبد الحميد، في أصل المأساة الجزائرية، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان ، 2001.

8.بلحاج صالح ، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

9.بلعباس محمد ، الوجيز في التاريخ ، دار المعاصرة، الجزائر،2009.

10. بن يوب رشيد، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 1999.

11. بن خرف الله الطاهر، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989، ج$_2$، دار هومة، الجزائر، 2007.

12. بو الشعير سعيد ، النظام السياسي الجزائري ، ط$_2$، دار الهدى ، الجزائر ، 1993.

13. بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت، 1999.

14. بول بالطا كلودين، استراتيجية بومدين، تر: خليل احمد خليل و فؤاد شاهين ،ط1 ، دار القدس، بيروت، 1979.

15. بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهوؤية الجزائرية1958-1960، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

16. بومايدة عماره ، بومدين و الآخرون ما قاله و ما ثبتته الايام ، تق: عبد الحميد مهري : دار المعرفة ، الجزائر ، 2012.

17. تابليت عمر و صالح بن فليس، العقيد الحاج لخضر قائد الولاية التاريخية الاولى في الجهاديين، شركة خير جليس، الجزائر ، 2012.

18. تقية محمد ، الثورة الجزائرية المصدر و الرمز و المآل، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2010.

19. حيدوسي غازي، الجزائر التحرير الناقص ، دار الطليعة، لبنان، 1997.

20. خالفة معمري، عبان رمضان، تع: زينب خروف، منشورات الثالثة ، الجزائر، 2008.

21. دبلة عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديثة ، دار الفجر للتوزيع، مصر، 2004.

22. درواز محمد الهادي ، الولاية السادسة التاريخية تنظيم و وقائع 1954-1962، دار هومة، الجزائر ، 2002.

23. رضوان محمد ، منازعات الحدود في العالم العربي، افريقيا شرق للتوزيع، لبنان، 1999.

24. الزبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار هومة ، الجزائر ، 2004.

25. زيدان محامي زبيحة ، جبهة التحرير الوطني جذور الازمة، دار الهدى، الجزائر، 2009.

26. سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح او زمن اليقين، تر: حافظ الجمالي ، منشورات الذكرى ال40 للاستقلال ، الجزائر ، 2002.

27. سيد علي مبارك مريم، أعلام الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2012.

28. صدوق عمر ، آراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الازمة ، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1995.

29. عباس محمد ، اغتيال حلم. أحاديث مع بوضياف ،دار هومة، الجزائر، 2009.

30. ـــــــــ، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة ، الجزائر، 2009.

31. ـــــــــ، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، الجزائر، 2005.

32. ـــــــــ، فرسان الحرية شهادات تاريخية ، دار هومة، الجزائر، 2009.

33. عبد القادر حميد ، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة ، الجزائر ،2007.

34. ـــــــــ، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة ، منشورات االشهاب، الجزائر، 2003.

35. الفيلالي عبد اللطيف، المغرب و العالم العربي، تق: هوربير فيدرين ، دار النشر المغربية، المغرب ،2008.

36. قداش محفوظ ، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الامة ، الجزائر، 2011.

37. لعمامرة سعيد بن البشير، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، ط1، قصر الكتاب، الجزائر، 1997.

38. لونيسي ابراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية1954-1962، دار هومة ، الجزائر، 2007.

39. ـــــــــــ، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، دار هومة ، الجزائر، 2007.

40. ـــــــــــ، حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين الى الرئيس الشاذلي بن جديد ، دار هومة ، الجزائر، 2012.

41. لونيسي رابح و آخرون، رجال لهم تاريخ متبوع بنساء لهن تاريخ، دار المعرفة، الجزائر،2010 .

42. ـــــــــــ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

43. محمد العربي مداسي، مغربلوا الرمال، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار ، الجزائر ، 2011.

44. مقلاتي عبد الله و طافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية ، ج2، دار سحنون للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013.

45. مقلاتي عبد الله ، قاموس و أعلام و أبطال الثورة الجزائرية ، منشورات بلوتره ، الجزائر، 2009.

46. ـــــــــــ، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الاساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

47. الميلي محمد، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1984.

48. هميسي مصطفى، كيف تحكم الجزائر من بربروس الى بوتفليقة، دار هومة ، الجزائر، 2011.

49. ولد الحسين محمد الشريف، من المقاومة الى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2010.

ـ اللغة الاجنبية:

2-4 ـ المصادر:

1. Boudiaf Mouhamed , Ou va L'Algérie ? notre révolution, édition hiwar-com, maison de la presse , Alger , 1964.

2-5 ـ المراجع:

1. Brahimi Abedlhamid, L'économie Algérienne (Alger office) , des publaitions1 Universités, 1991.
2. Bourget Hervé, L'Algérie l'épreuve u pouvoir 1962-1967, (perface) djaques berque bernard grasset, Paris, 1967 .
3. Yafsah Abdelkader , la question du pouvoir en Algérie, ENAP édition, Alger , 1990.

3-المقالات:

1.بوسيلان محمد ،" المسار السياسي للجمهورية"، المساء،الجزائر، 15\7\2012.

2.الزبيري محمد العربي ، "عشية وقف إطلاق النار في الجزائر"، الفكر السياسي ، السنة 3، العدد 6، اتحاد كتاب العرب، دمشق ،1999.

3. المدني أحمد توفيق، "الحزب الشيوعي الجزائري" ، الاحزاب و الحركات الشيوعية و الماركسية العربية، اشراف: علي ناصر محمد و تحرير : فيصل فيصل دراج ومحمد جمال باروت ، الامارات العربية، د- ت.

4.عباس محمد ، زواج على عجل وطلاق على غرة، الخبر الاسبوعي، السنة الثانية، العدد 301.

4-الرسائل الجامعية والمذكرات :

1.بلفردي جمال ، تصورات السلطة والحكم عند النخبة الثورية الجزائرية الحاكمة 1962-1978، اشراف: خيثر عبد النور، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة بوزريعة ، الجزائر، 2014.

2.بلواضح نادية، اتفاقيات إيفيان دراسة تحليلية ، إشراف: بوضربة عمر، مذكرة مكملة لشهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة مسيلة ، الجزائر، 2014.

3.تامغارت أسمهان ، إشكالية بناء الدولة في الجزائر 1962-1988، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2002.

5-المؤسسات و الهيئات:

1.وزارة الدفاع الوطني ، محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر،1992.

2.وزارة الثقافة ، رجال من ذاكرة الجزائر،ج2، منشورات الثقافة، الجزائر،2013.

6-الالكترونية:

1.ابو زكريا يحي ، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، ناشري : **nachiri.net**، جويلية 2003.

2.الانترنيت، الموسوعة الحرة **wikibidia.Net**، الساعة العاشرة صباحا،2015/5/4.

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	1
الفصل الأول :جذور الخلاف بين قادة الثورة الجزائرية 1956- 1962	6
تمهيد	7
المبحث الأول : نقاط الخلاف في مؤتمر الصومام 1956	9
المبحث الثاني : إنتقال الصراع من الداخل إلى الخارج	16
المبحث الثالث : أزمات الحكومة المؤقتة	21
المبحث الرابع : أزمة صائفة 1962	27
الفصل الثاني : فترة حكم أحمد بن بلة 1962- 1965	32
المبحث الأول : وصول أحمد بن بلة إلى السلطة وخياراته السياسية	33
المبحث الثاني : الخلافات السياسية والإيديولوجية لنظام أحمد بن بلة	40
المبحث الثالث : الحركات المناوئة لنظام أحمد بن بلة – حركة محمد شعباني أنموذجا_	48
المبحث الرابع : حركة 19 جوان 1965	52
الفصل الثالث : فترة حكم هواري بومدين 1965- 1967	58
المبحث الأول: التنظيم السياسي للدولة في عهد هواري بومدين 1965- 1967	59
المبحث الثاني : الحركات المعارضة لنظام هواري بومدين وحركة الطاهر الزبيري أنموذجا.	64
خاتمة	72
الملاحق	74
فهرس الأعلام	84
قائمة المصادر والمراجع	95
فهرس الموضوعات	104

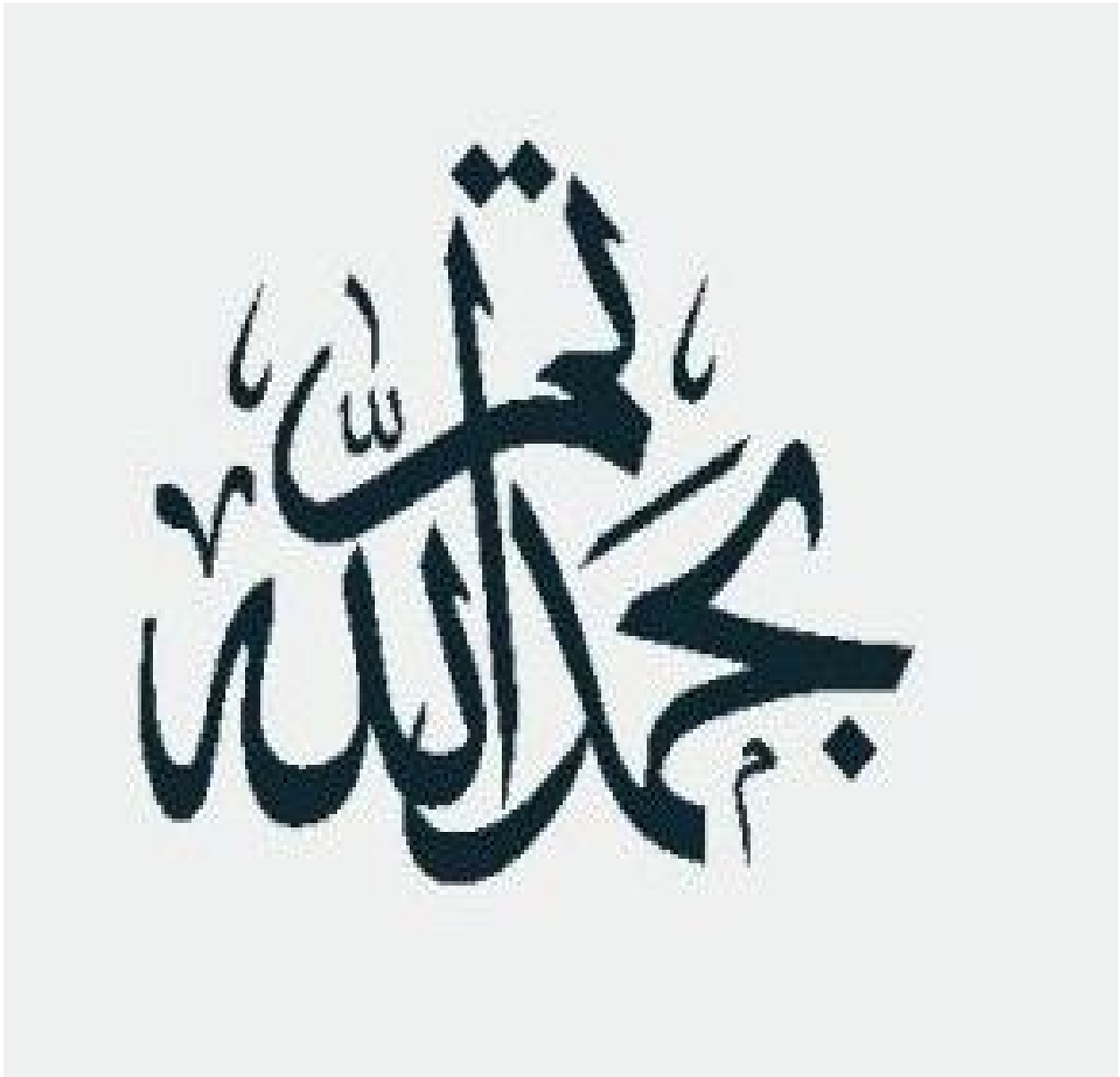
تم بحمد الله